وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحول الديمقراطي في تونس

مذكرة تخرج مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد

إعداد الطالب:

إسحاق شريفي

إشـــــراف الأستاذة:

عتيقة نصيب

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
أ. خالد بقاص	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
أ. عتيقة نصيب	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مشرفا ومقررا
أ. **محمد البشير الأعور**	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2015–2016

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾

سورة النساء الآية 58 .

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ما كنت لأصل اليه لولا فضل الله علي أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما رب العزة

" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "
الآية 24 من سورة الإسراء.

شريفي اسحاق

شكر وعرفان

بعد حمد الله عز وجل على توفيقه لي في أنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان

الى كل من ساعدني من قريب أومن بعيد

على اتمام هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

المشرفة الأستاذة **نصيب عتيقة**

على نصائحها وتوجيهاتها القيمة

الى كل الأساتذة الذين أسهموا في تكويني العلمي

الى كل من قدم لي يد المساعدة

لإعداد هذا البحث.

مقدمة

مقدمة

عرف العالم السياسي المعاصر تجاذبات ونقاشات في الدراسات التي كان مفادها توصيف عملية بناء الدولة بداء من إرساء قواعد قيام السلطة وصولا الى تأسيس قواعد البناء الديمقراطي الذي بدوره يضمن وجود واستمرارية بقاء الدولة من ناحية فاعليتها في أداء مهامها وأدوارها من جهة ثانية، حيث تمثل ذلك في دراسة اتجاهات تأسيس وتطور العملية الديمقراطية من خلال الظواهر الفكرية والسياسية التي ساهمت في خلق المناخ الديمقراطي او تلك التي كانت سببا في تأسيسه خاصة مع بروز مفهوم الديمقراطية على الساحة الدولية بدء من إندلاع الثورة الفرنسية (1789 – 1799) التي شكلت تحولا ديمقراطيا في البناء السياسي داخل الدولة في فرنسا والتي كانت لها تأثيرات عميقة على أوربا والعالم غربي عموما وصولا الى موجة التغيير التي اجتاحت العالم نهاية القرن العشرين والتي تمثلت في تحول النظم الشمولية والتسلطية الى الديمقراطية والتي نظر لها العالم السياسي الأمريكي **صامويل هنتنجتون** على أنها الموجة الثالثة من التغير والتحول نحو الديمقراطية.

دون معزل عن العالم تعرف عملية التحول الديمقراطي اهتماما وأولوية كبرى لدى مراكز البحث والمجتمعات المدنية والأحزاب السياسية العربية والمغاربية على وجه الخصوص، خاصة في خضم التحولات الجوهرية والمتسارعة التي تعرفها المنطقة والبيئة الدولية في ظل النقلة النوعية في مجتمع المعلوماتية والعولمة والتي تزامنت مع موجة التحولات والتغيير التي طبعت المنطقة بداية من سنة 2011 والتي تمثلت بداية في الحراك المجتمعي والسياسي ضد السياسات والأنظمة العربية التي وصفت بالتسلطية والدكتاتورية في مواطن عدة والتي أدت الى عدة تغيرات في البناء السياسي والتنظيمي لتلك الدول والتي تجسدت إرهاصاتها في صور عديدة كانت أولها في تونس بسقوط النظام الحاكم في 14 جانفي 2011 على خلفية الأحداث التي شهدتها تونس آواخر سنة 2010 والتي خرج على إثرها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي خارج البلاد وأعقب ذلك إنفلات أمني مع شغور منصب الرئاسة في تونس والذي خلق وضع جديدا بعد فترة زمنية تمثل في تشكيل مجلس تأسيسي نتج عنه حكومة مؤقتة ودستور أسس لواقع جديدا مغايرا لما كان عليه في السابق جاء نتيجة لمجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية.

لقد شكل الحراك الذي حدث في تونس مفاجئة على الصعيد المحلي والدولي نتيجة الى كونه لم يكن متوقعا رجوعا للوضع الداخلي التونسي والإقليمي بشكل عام ما شكل توجهات نحو وصف ما حدث في تونس قد يكون أبرزها اتجاهين يرى فيه الأول ان ما حدث هو مؤامرة لضرب وزعزعة الاستقرار في تونس والمنطقة ككل لأغراض ومصالح خارجية، في حين يرى الاتجاه الاخر ان ما حدث في تونس هو تغييرا للواقع نتيجة لحالة الفساد التي استشرت داخل الدولة في تونس وانها موجة جديدة للتحول الثوري نحو الديمقراطية عبر الاحتجاج والتظاهر السلمي الذي عبر عن تغيير سياسيا في الواقع السياسي للبلاد والذي قد يكون ممهدا الى تحول ديمقراطي يشكل بناء ديمقراطي للدولة التونسية في مابعد، حيث يشكل التحول الديمقراطي احد نتائج الإصلاح والتغيير السياسي.

وتتطلع هذه الدراسة الى دراسة مفهوم التحول الديمقراطي واتجاهاته وآليات تمكينها من خلال الادبيات والتوجهات الغربية وما مدى ملائمتها وفاعليتها لدى الأنظمة والحكومات على الصعيد المحلي المغاربي والعربي، كما دراسة حيثيات عملية التحول الديمقراطي في تونس وأسبابها ودوافعها التي تشكلت مع الوضع الجديد بعد الحراك الشعبي الذي أدى لتغير الوضع السياسي والداخلي بشكل عام الذي بات يعرف التغيير الذي يطلق عليه إعلاميا بالثورة التونسية (ثورة الياسمين).

أهمية الدراسة: ويمكن تقسيمها إلى أهمية علمية وأخرى عملية وتكمن فيما يلي:

1- أهمية عملية :

- يعتبر التحول الديمقراطي على مفهوم ديناميكي في البناء السياسي للدولة لذلك يحوز على اهتماما من طرف الفاعلين في المجال السياسي حيث يعلقون عليه الامل في التغيير نحو الأفضل.
- كذلك لكون الديمقراطية كدعامة للاستقرار وازدهار الدولة أصبحت تحتل قيمة واولوية كبرى في سلم تقييم الظواهر السياسية وفي دراسة الأنظمة المقارنة.

2- أهمية علمية:

- بالإضافة الى ذلك تسلط الدراسة الضوء على مفهوم التحول الديمقراطي الذي اضحى مفهوما دوليا غير حكر على العالم الغربي في سياقاته وتوجهاته.

- بالإضافة الى تسليط الضوء على ظواهر التحول الديمقراطي وسياقاتها التي أصبحت تحوز اهتماما شعبيا وأكاديمي على الصعيد العربي والمغاربي على وجه الخصوص بخاصة انها أصبحت تلامس واقع وطموحات تلك الدول التي أحدثت تغيرات في بناءتها السياسية والتكوينية كما هو الحال في نموذج الدراسة تونس.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة على غرار مثيلاتها التي قدمت سابقا ضمن الإطار الأكاديمي في العالم العربي الى كشف التفاصيل الغامضة والمفاهيم المغلوطة حول التحول الديمقراطي خاصة في الجانب المفاهيمي او النظري حيث أثر تأخر ركب التحول الديمقراطي على المستوى المغاربي والعربي على دراسة وفهم هذا المفهوم مقارنة بنظيراته في العالم الغربي كما انه راجع للاختلاف اللغوي والبيئي التي افرز اختلافا في سياقات التحول الديمقراطي عن صورته الغربية الامر الذي يرجعه المفكرين بشكل او بأخر الى حداثة وشح التجارب العربية المعاشي في هذا الجانب.

كذلك لكشف صيغة الاتجاه الذي اتبعته التجربة التونسية في إطار التحول الديمقراطية والحكم الراشد.

كأحد أبرز التجارب العربية المتفردة بكل ما شمله التحول من نجاحات واخفاقات نظرا لحداثة التجربة التونسية على وجه الخصوص والعربية عموما داخل مضمار السباق نحو الديمقراطية بما تحمله من مفاهيم قد لا تتناسب مع البيئة الداخلية للمجتمعات او التنمية المجتمعية في تونس والعالم العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع لمجال الدراسة الى دوافع ذاتية وموضوعية يمكن ايجازها فيما يلي:

المبررات العلمية:

- تنامي وبروز ظاهرة التحول الديمقراطي والدعوة لعولمة الديمقراطية عما كان في السابق في ظل تطور مفهوم الديمقراطية ومكانته في ظل الدولة الحديثة تزامنا مع ارتفاع الأصوات الداعية بحق تقرير المصير وإعلاء وتعزيز حقوق الانسان وحرياته ومراعاة الكرامة الإنسانية والدعوة

للتحرر الفكري والمذهبي والسياسي في ظل الأوضاع المأساوية المتدهورة التي يعيشها العالم في هاته الفترة.

– الجدلية القائمة حول مفهوم" التحول الديمقراطي" ومستوياه بين الأديان العربية والغربية كذلك السبب بينه وبين المفاهيم الأخرى المقاربة الانتقال الديمقراطي.

المبررات الذاتية:

– تكمن في رغبة الباحث في معالجة ظاهرة التحول الديمقراطي كونها تتماشى مع الواقع الحاصل في المنطقة العربية بشكل أصبحت فيه موضوعات التحول وديمقراطة وبناء الدولة الحديثة المرتكزة على الديمقراطية بشغل اهتمام وسائل الاعلام في المنطقة الذي القى بظلاله على توجهات وتطلعات المجتمعات العبية والتونسية فيما يتعلق بموضوع هذه الدراسة.

– كما يرجع اختيار هذه الدراسة الى انعكاسه الشخصي علي كفرد عربي ومغاربي يتأثر بما يحدث حوله في مجال انتمائه العربي والمغاربي ولذلك لما قد تعكسه التجربة التونسية في حال نجاحها او اخفاقها على الجزائر ككيان ودولة مجاورة لها. الامر الذي ينعكس على المجتمع الجزائري .

– وكذلك رغبة الباحث في اثراء رصيده المعرفي بتصور آخر يشمل دراسة النموذج وتجربة عربية المؤول ان تكون تجربة واعدة تفتح الأبواب حول إمكانية مقاربة وتطبيق معايير التحول الديمقراطي في البيئة العربية.

الدراسة السابقة:

اعتمدت هذه الدراسة في سبيل كشف وتحليلها لموضوع الدراسة وهو التحول الديمقراطي في تونس على مجموعة من الدراسات منها:

الدراسة الأولى: تطرقت هذه الدراسة وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية للطالبة عباش عائشة تحت عنوان "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس" الصادرة عن جامعة الجزائر يوسف بن خدة للسنة الجامعية 2008/2007، فتطرقت إلى التنمية السياسية في تونس ومدى تحقيقها للديمقراطية على ارض الواقع وذلك عبر دراسة اسباب وعوامل تحقيق التحول الديمقراطي في تونس ومدى تأثير العوامل الاقتصادية والجيوسياسية على تحقيق المشروع الديمقراطي في وقد

توصلت الى ضرورة المحكاة بين التطور والتنمية الاقتصادية الحاصلة في تونس مع الاصلاح والإنفتاح السياسي.

الدراسة الثانية : كتاب للباحثة ايمان احمد حول "الديمقراطية والتحول الديمقراطي الجزء الثاني" الصادرة عن المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية و اللوجيستية والصادرة لسنة 2016 ويتحدث عن ارتباط البيئة الداخلية بأسباب التحول الديمقراطي وخاصة اسباب فشل النظام السياسي وقد توصلت الدراسة إلى ان هناك عوامل تخلق البيئة المناسبة لظهور الديمقراطية .

الدراسة الثالثة : وهي دراسة للطالب أسامة معقافي بعنوان "النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس 1987-2010" وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير الصادرة عن جامعة الجزائر 3 بتاريخ 2010-2011 وتطرح هذه الدراسة علاقة النخب السياسية الحاكمة و تأثيرها على مسار العملية الديمقراطية في تونس وقد توصلت الدراسة الى أن سياسيات النخب الحاكمة التي تتجسد من خلال النظام السياسي و مفرزاته الذي يؤثر بدوره على البيئة المجتمعية التي يعول عليها في أي تجربة ديمقراطية .

اما في مايخص دراستنا فهي تقدم محاولة تفسير للعملية الديمقراطية والتحول الديمقراطي من خلال مستويين ،الأول مستوى مفاهيمي فكري وذالك لفهم ظاهرة التحول الديمقراطي ومعطياتها أم المستوى الثاني فهو يتعلق بالدراسة التطبيقية لعملية التحول الديمقراطي و مسارها في تونس وذالك بعد الحراك المجتمعي الإحتجاجي بداية جانفي 2011 وما أل اليه الوضع الآن .

حدود المشكلة:

- **حدود مكانية:** تحدد مجال معالجة الإشكالية البحثية في إطار الحدود الجغرافية لإقليم الجمهورية التونسية وما يحيطه من تغيرات ومؤثرات على الصعيد الإقليمي والدولي.
- **حدود زمانية:** وتمثلت في الإطار الزماني لحدوث مجموعة التغيرات والتحولات على الصعيد الداخلي والخارجي للسياسة التونسية وانعكاسها على الوضع العام داخل الدولة بداية من فترة بروز الحركات الاحتجاجية في تونس جانفي 2011 والتي اسفرت على تفكك وعزل نظام الحكم في تونس والمتمثل في هرم السلطة (الرئيس السابق زين العابدين بن علي) وحكومته، مرورا بمخاض الإصلاح والتغير السياسي التي شملتها عملية التحول الديمقراطي وصولا الى اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في تونس 2014.

إشكالية الدراسة:

يعد موضوع الدراسة: التحول الديمقراطي" من المواضيع الرائجة التي تعرف جدلية واختلاف في سياقاتها من حيث الدراسة المفاهيمية وتبعاتها السياسية والاجتماعية.

كذلك الخلاف البارز في وجهات النظر حول تحليل المشهد التونسي وتصور نتائج التجربة التونسية في أولى خطواتها نحو الديمقراطية، وبناءا على ذلك نطرح الإشكالية الاتية:

الى أي مدى يمكن الحديث عن أن التجربة التونسية تمثل مسار للتحول الديمقراطي الهادف لبناء دولة ديمقراطية حديثة ؟

كما نطرح الاشكاليات الفرعية التالية للإجابة عن بعض التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة:

- ماذا نعني بالتحول الديمقراطي وما هي أشكاله وسياقاته ؟
- إلى أي مدى تمثل العوامل الداخلية والخارجية عامل ساهم في توجيه مسار العملية الديمقراطية في تونس ؟
- ما مدى أثر العامل الجيوسياسي على تجربة التحول الديمقراطي في تونس ؟
- ماهو الواقع الجديد الذي ألت إليه تجربة التحول الديمقراطي في تونس الذي اسفر عليه تغير النظام السياسي بعد 14 جانفي 2011 ؟
- هل يمكن القول أن ما جرى من أحداث في تونس ما بعد بن علي ماهو إلا مسار للوصول إلى تحول ديمقراطى حقيقي على المدى البعيد ؟ أم هو مجموعة من التفاعلات المتداخلة الهادفة نحو إعادة تشكيل النظام السابق بنفس جديد ؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال تقديم الفرضيات التالية:

- أدى التخبط في النظام التونسي وفشله في تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الى بحثه عن حلول للخروج من أزمته عبر تغير الأنظمة وإصلاح هياكل الدولة عبر تحقيق تحول ديمقراطي فعال لتحقيق طموحاتهم وأمالهم حول مستقبلهم ومستقبل البلاد.
- تخضع عملية التحول الديمقراطي في مسارها وطبيعة تنفيذها الى مجموعة العوامل الداخلية والخارجية الضاغطة والمؤثرة فيها.
- تتطلب عملية التحول الديمقراطي احداث إصلاحات على مستويات عدة التي تهدف من خلالها للوصول الى تحقيق الديمقراطية ضمن بناء الدولة العصرية.

– يأخذ التحول الديمقراطي عدة أشكال وطبائع تختلف باختلاف البيئة الداخلية والبيئة المحيطة به والتفاعلات والتأثيرات الحاصلة بينهما.

– إن استقرار النظام السياسي التونسي حاضرا ومستقبلا مرتبط بمسار عملية التحول الديمقراطي وما يترتب عنها من نتائج .

– كلما كان هناك إتفاق بين النخب السياسية مع توجهات وتطلعات المجتمع حول ما يخص خارطة طريق بناء الدولة وكيفية إدارة سياستها ومستقبلها كلما كانت عملية التحول الديمقراطي أكثر سلاسة وأكثر فعالية ومردودية.

الإطار المنهجي:

سنعتمد في هذه الدراسة على :

المنهج التاريخي : و يستخدم لدراسة ظواهر وجدت سابقا أو يستخدم في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي على سبيل المثال لدراسة موضوع التحول الديمقراطي في تونس لابد من الرجوع إلى بدايات النظام السياسي و تتبع الظروف التي نشأ فيها.

منهج دراسة الحالة : و هو المنهج الأكثر حظا في عنوان المذكرة والذي يخص دراسة عملية التحول الديمقراطي من خلال الوقوف على التجربة التونسية في التحول الديمقراطي في العهدين السابقين من حكم بورقيبة و زين العابدين أو مرحلة ما بعد التغيير.

المنهج الإحصائي : و هذا المنهج يستخدم في تحليل المعلومات التي تكون في شكل نسب أو ارقام أو بيانات و قد استخدمت في هذه الدراسة فيما يخص عدد السكان وتوزيعهم الديموغرافي و نسب البطالة و غيرها .

خطة الدراسة :

تناولت الدراسة في فصلها الأول التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة و نوقش في المبحث الأول مفهوم التحول الديمقراطي أما في المبحث الثاني فتناول أسباب وعوامل التحول الديمقراطي وفي المبحث الثالث تطرقت إلى أنماط التحول الديمقراطي وفي المبحث الرابع تناولت المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي .

وفي الفصل الثاني والمعنون بعملية التحول الديمقراطي في تونس وفي مبحثه الأول تم تقديم مدخل جيوبولتيكي لتونس ،أما المبحث الثاني فحمل دراسة للنظام السياسي التونسي في عهد

بن علي و في المبحث الثالث وهو حول بيئة التحول الديمقراطي في تونس و اخيرا تم التطرق إلى واقع ومستقبل التجربة التونسية للتحول الديمقراطي .

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة كغيرها من الدراسات البحثية العلمية عدة عوائق وصعوبات والتي حددت من إمكانيات الباحث في بعض المواطن يمكن تحديدها ضمن النقاط التالية:

1- طبيعة الموضوع وحساسيته من حيث ان مفهوم التحول الديمقراطي على الرغم من عدم حداثته إلا انه في جانب الادبيات العربية يعرف قدر من الضبابية واللبس والذي يرجع بدوره الى حداثة التجارب العربية في هذا الشق كما ان مفهوم التحول الديمقراطي جاء محمل بمفاهيم غربية قد تتصادم مع بعض الخصوصيات الخاصة بتكوين الدول او المجتمعات العربية.

2- حداثة موضوع الدراسة بحيث ان نموذج الدراسة يشمل التحول الديمقراطي في تونس بداية من سنة 2011 وبالتالي فان المراجع في هذا الشق كانت شحيحة ان لم تكن نادرة وهنا نتكلم عن الدراسات العلمية الموضوعية المتكاملة.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي:

المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي .

المطلب الثاني : المفاهيم المقاربة للتحول الديمقراطي .

المبحث الثاني: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي :

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:

المطلب الأول: نمط التحول من أعلى transformation.

المطلب الثاني: نمط التحول الإحلالي (الانتقال عن طريق التفاوض والتوافق بين النخب).

المطلب الثالث: نمط التحول نتيجة الضغوط الشعبية (التحول من أسفل).

المطلب الرابع: نمط التحول نتيجة التدخل الأجنبي.

المبحث الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:

المطلب الأول: المدخل التحديثي.

المطلب الثاني: المدخل الانتقالي .

المطلب الثالث: المدخل البنيوي .

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني

عملية التحول الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: تونس مدخل جيوبولتيكي:

المطلب الأول: جغرافيا تونس :

المطلب الثاني: السكان في تونس

المطلب الثالث: تاريخ تونس السياسي :

المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي في عهد بن علي:

المطلب الأول: المؤسسات السياسية الرسمية

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية .

المطلب الثاني: النظام الحزبي والانتخابي

المبحث الثالث: بيئة التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: البيئة الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس

المطلب الثاني: البيئة الخارجية للتحول الديمقراطي:

المبحث الرابع : واقع ومستقبل التجربة التونسية للتحول الديمقراطي.

المطلب الاول: واقع عملية التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الثاني : مستقبل التحول الديمقراطي في تونس.

خلاصة الفصل.

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي:

لقد أثرنا البدء في تفصيل موضوع هذا البحث المتواضع عبر الانطلاق من خلال فصل يكون مدخلا مفاهيمي اصطلاحي للكشف وطرح للمفاهيم الرئيسية المؤسسة لهذا البحث.

وسيتم بإذن الله التطرق في هذا الفصل الى مفهوم كل من التحول الديمقراطي والديمقراطية كأصل لها بالإضافة لعدة مفاهيم طالما ارتبطت بمفهوم التحول الديمقراطي من جهة او كانت موضع التباس معها.

وسنقدم عبر هذا الفصل بشكل تدريجي بعض من التعريفات التي قدمت لكل من مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة والمقاربة له، وبشكل كلي يسمح بتقديم تصور أوضح على التحول الديمقراطي كظاهرة سياسية شغلت الرأي العام ومراكز البحث والدراسات والسياسيين على حد سواء نظرا لها تعكسه في سياسات وقرارات وتوجهات الأنظمة او حتى في وجود الدولة في حد ذاته ومن خلال ما سبق ذكره سيتم التطرق الى مفهوم التحول الديمقراطي.

انطلاقا من تعريف الديمقراطية وصولا الى تعريف المصطلحات المرتبطة بمفهوم التحول الديمقراطي والمتمثلة في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.

المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي :

أولا : مفهوم الديمقراطية ومقاصدها :

يعرف مصطلح الديمقراطية انتشارا واسعا على مستوى مراكز الدراسات والأبحاث صنع القرار بل تطور ذلك ليصل ان يكون جزء من حديث الشارع والرأي العام بكافة اطيافه ومستوياته.

وقد اكتسب مصطلح الديمقراطية وما يحويه من دلالات عديدة أهمية نظرا لما يحمله من قيم ومعان إنسانية وسياسية كانت ام اجتماعية او غيرها من المستويات.

ويعود مصطلح الديمقراطية الى ازمنة قديمة شكلت مفهومه وملامحه وسيتم الإشارة لها وتفصيلها في إطار تقديم تعريف شامل وثابت مرتكزا في إطار معالجة هذه الدراسة.

يرجع أصل كلمة الديمقراطية الى كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية ***Demos*** وتعني عامة الناس، والنصف الثاني من الكلمة ***kratia*** وتعني الحكم وبالتالي فان عهد ***demokratia*** تعني

حكم عامة الناس، ويمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف دولة قومية او بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر[1].

وبذلك تعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات وتقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة بمعنى اخر ان الديمقراطية هي مهمة اهل البلد أنفسهم في سياق عملية تاريخية نمطية ممتدة وفي ظروف حرية صنع القرار الوطني[2].

فهي مفهوم زمني او تاريخي يتعلق بأحد اشكال واليات التغير السياسي أي انها ليست نموذج جاهزا يمكن استيراده باعتبارها ظاهرة تاريخية تنمو في عمق البيئة الاجتماعية وتتطور على تطورها في اطار التأثير المتبادل وهي لا تقتضي حلولا سحرية لمعضلات المجتمع بل هي" عملية مستمرة تراكمية من حيث تأثيرها وشموليتها على مختلف جوانب الحياة، أي انها عملية تتطلب تفكيرا واقعيا في سياق دراسة منهجية لواقع المجتمع وقدراته ورغباته من اجل اختيار البرنامج الأكثر ملائمة وإمكانية للتطبيق بتجاه بدء المسيرة[3].

ومنه نجد ان الديمقراطية هي أداء لا يحمل مقاس واحد ولا شكلا واحدا وذلك لاختلاف الاحجام والاذواق التي تعبر عنها المرحلية الزمنية وما ينعكس عنها على البيئة الديمقراطية المرتكزة على البادئين المؤسسين والمجتمعي الذي يشكل الدولة.

من ذلك فان الديمقراطية عملية حضارية تتطلب أصلا وجود دولة الوحدة الوطنية كأمر واقع وكشرط مسبق وبتعبير عالم الاجتماع العراقي د. علي الوردي" في غياب سلطة الدولة ينتفي الشرط المسبق للحضارة[4].

الا ان الجدلية القائمة في مفهوم الديمقراطية ومضامينه ترجع وفقا للمفكر صامويل هنتونغ من خلال ما كتب في مقالاته التي عنونها بالمفهوم الحديث للديمقراطية سنة 1989 والتي

---

1. سعيد صبري ،" **الديمقراطية** ". الموسوعة السياسية للشباب،القاهرة :(د.د.ن)، 2007، ص 7.

2. عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق:المواريث التاريخية والأسس الثقافية و المحددات الخارجية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2006، ص 24.

3. حسن صالح علي أيوب،"**أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني : إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، 1993 – 2003 كعامل محوري**"، رسالة ماجستير،(فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2006)، ص 19.

4 عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص 24.

أوردها في كتابه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي حيث قال" ان مفهوم الديمقراطية يرجع في الأصل للفلاسفة الاغريق، الا ان الاستخدام الحديث لا يرجع الى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات في نهاية القرن الثامن عشر، وفي منتصف القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة في الجدل الذي دار حول معنى الديمقراطية"[1].

وجسدت هذه الاتجاهات عبر مجموعة التعريفات التي تقدم أبرزها في النقاط التالية والتي تداولت بين كون الديمقراطية مصدر او غرض وبين من يرى في الديمقراطية فكرة او طرح اجرائي، يتناسب حسب بيئته على حدى.

- وبالرجوع الى التعريف الرئيسي الأمريكي ابراهام ليكون تعريف وصف بمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية حيث قال بانه حكم الشعب بالشعب وللشعب... ففي الغرب يشمل مفهوم الديمقراطية المحتوى الواسع الذي اعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن العشرين والذي يتضمن حق الشعب المطلق في ان يشرح لجميع الأمور العامة لأغلبية الاحداث نوابه وبالتالي فان إرادة الشعب تبقى حرة غير مقيدة بقيود خارجية مطلقة[2].

- ويعرفها الأستاذ جورج طرابلسي: بانها مجموعة ممارسات او أساليب عمل لإدارة الصراع الاجتماعي ضمن مؤسسة شرعية وتضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة[3].

ومنه أصبحت الديمقراطية نظاما شاملا يستند الى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية بما يحقق المصلحة العامة التي لابد من ان نجد لها تأسيس في ثقافة المجتمع ككل[4].

ويعطي البعض الاخر تصورا مخالفا للديمقراطية والتي هي حسب تصورهم تتخلص في مفهوم المشاركة السياسية باعتبارها تتركز على مجموعة من المعايير أهمها حرية الصحافة

---

1. صامويل هنتنجتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ،(تر:عبد الوهاب علوب)، القاهرة: دار سعاد الصباح ،(د.س.ن) ،ص 64.

2. مصطفى بلعور ، "**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008**"، (الجزائر، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010)، ص 19.

3. نفيسة رزيق ،"**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظم الدولاتي: المشكلات و الأفاق**" ، (باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2008-2009)، ص 15.

4. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص80.

وحق الانتخاب وشرعية المعارضة في البحث على تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض وأسس أي نظام. في حين نجد البعض الأخر يعتبرها " ألية حكم لا تقتصر مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب بل نوعية المدخلات أيضا"، ومن أنصار هذا القول الأستاذ أسامة الغزالي حرب فيقول بإمكانية اختصار الديمقراطية في كونها " مجموعة من المؤسسات والاليات لتنظيم الحكم وبما يضمن ان يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله[1]. فيمكن القول أنها الديمقراطية" عملية مجتمعة شكله وتعبيره وبنائه وجذرية في ان واحد. والمقصود منه بالتعبير المجتمعي الشامل كونه عملية ممتدة لأحداث تحولات عميقة تدريجية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة وبما يقود الى تجاوز الاغتراب في ظل المشاركة، وتحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة الانفعال اللحظي (رد فعل) الى مرحلة الفعل "المشاركة" ومن مرحلة الفعل والخضوع للواقع الى مرحلة تغيير هذا الواقع وتغييرا جذريا وثوريا بحسب حاجيات ورغبات وقدرات المجتمع في مختلف جوانبه الحياتية[2].

وهي حسب تعريف الأستاذ روبرت دال"عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتعد الديمقراطية نظاما سياسيا للحكم يبنى على أربعة اركان أساسية هي: حرية الراي والتعبير استقلال القضاء والتداول على السلطة عبر انتخابات حرة وصريحة يرتبط ارساءها وترسيخها بمدة توفر هذه الأركان التي تعد بمثابة اليات الترسيخ الديمقراطي[3].

كما قدم جوزيف شومبيتر في دراسة لعام 1942 والتي كان عنوانها الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية والتي من خلالها اعطى تعريف تجاوزيا للنظرية الكلاسيكية للديمقراطية التي عرفتها الديمقراطية بانها إرادة الشعب ورعاية المصلحة العامة حين قام بنقدها عبر تصور اسماه النظرية الأخرى للديمقراطية حيث قال فيه ان الديمقراطية بانها" اتخاذ للتدابير المؤسساتية من اجل التوصل الى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الافراد السلطة باتخاذ القرار عن طريق التنافس على الاصوات[4]، وتعقيبا على ما سبق ذكره يمكن القول بان اغلب التعريفات التي قدمت يمكن وصفها بالحديثة وذلك للاختلاف بين التعريف والمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية وبين المفهوم الحديث لها.

1. نفيسة رزيق ، مرجع سابق، ص 15.
2 . عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص 24.
3. نفيسة رزيق ، مرجع سابق، ص 15، 16.
4. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق،ص 64، 65.

كذلك ان أغلب التعريفات تناولت الديمقراطية من شقها السياسي او المجتمعي في حيث ان هناك بعض من التعريفات الحديثة التي تتمحور حول الديمقراطية المعلوماتية او الديمقراطية الرأسمالية والتي تفسر الديمقراطية من جانب الفكر الاقتصادي الغربي كذلك انطلاق مفاهيم الديمقراطية كذلك اختلاف مفاهيم الديمقراطية من نظام ايدولوجي سياسي الى اخر وهنا أتكلم عن الديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الليبرالية...

كذلك اختلاف تعريف الديمقراطية من نموذج الى اخر كالديمقراطية المباشرة وغير المباشرة.

يمكن تقديم تعريف اجرائييتجاوز الاختلاف بين الايديولوجيات والنظريات للرجوع له كتعريف ثابت في هذه الدراسة.

فالديمقراطية كأسلوب ونظام للحكم يرتكز على مجموعة من المضامين والمبادئ التي لا تقبل التجزئة أوالانتقاء وهي تعبر عن نموذج شامل للتعبير يتناسب مع كافة المجالات والمستويات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها.

والديمقراطية صفة تطلق على كل نظام سياسي حيث توافرت فيه كامل الصفات التي يحددها مفهوم الديمقراطي.

ثانيا : مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم تداولا على مستوى منابر الاعلام ومراكز الدراسات خاصة مع تنامي ظاهرة الثورات والحركات الاحتجاجية وتغير الأنظمة.

غير ان هذا المفهوم يعرف جدلية والتباس كبير نظرا لتعدد تعريفاته وتنوع مصادرها وسنقوم في هذا الصدد بتقديم بعضا من هذه التعريفات فيما يلي:

بداية يشير لفظ التحول لغة الى التغير او التنقل، فيقال تحول الشيء أي غيره ونقله من مكانه الى اخر او غيره من حال الى حال وعن الشيء يقال تحول عنه الى غيره وتحول فلان بالنصيحة بمعنى توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه.

وكلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية transition وتعني المرور او الانتقال من حال معينة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان إخر، إذ تعتبر عملية التحول بمعنى اللاتيني

المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهذه الفترة الانتقالية تعد مرحلة تعويض دعائم النظام السياسي السابق وتأسيس نظام سياسي لاحق[1].

يقدم التحول الديمقراطي اصطلاحا بانه عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع، أي انه عملية تمكين الافراد من اكتساب السلطة من خلال التنافس الحر للحصول على أصوات الناخبين ثم اتخاذ القرارات المناسبة، ويحدث ذلك عندما يستجيب ويتكيف النظام مع المطالب الجديدة حتى يصل مرحلة النضج، فهو عملية معقدة ومستمرة تعبر عن الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي يتم خلالها حل الازمات العالقة المتمثلة في الشرعية والمشاركة والتنمية وغيرها[2]، وبالتالي إعادة طرح الملفات والمشاكل المترتبة في البناء والتكوين السياسي والمجتمعي بعد تغير نمط ووضع الحكم كما كان عليه سابقا.

ويرى بعض الآراء فيها انه الزيادة في حجم المشاركة السياسية الشعبية التي يمكن قياسها من خلال عدة متغيرات يمكن ان تأخذ قيما متدرجة وكذلك قدرة المجتمع المدني على مساءلة ومحاسبة الدولة وأجهزتها[3]

وتكمن المشاركة هنا من خلال زيادة ورفع الوعي المجتمعي فيما يخص الجانب السياسي وعدا ذلك قدم عددا من المفكرين بعض التعريفات حول ماهية التحول الديمقراطي بأنه: " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة وتتباين من حيث ايمانها او دائما للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسيا تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة الى نظام سياسي مفتوح"[4].

وفي هذا الجانب قدم صامويل هنتنجتون أيضا وصفا لظاهرة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم بدايات القرن الثامن عشر والذي يعد من منظورها والتي أطلق عليها موجات التحول

---

1. سمية عطاء الله ، "**دور الإنتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي و إرساء الحكم الراشد – نموذج الجزائر**"، مذكرة ماستر ،(بسكرة ، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013-2014)، ص 18.

2.محمد أيوب عميرة، رتيبة مالكي، "**تأثيرالتحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر2009-1999**"، مذكرة ليسانس، (ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، كليةالحقوق والعلوم السياسية ،2012-2013)، ص 7.

3منيرة أحمد فخرو ،**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في البحرين**، (د.م.ن): مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية مع بالإشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع،(د.س.ن) ، ص 125.

4منذر السيد أحمد الحلولي، "**الثقافة السياسية و أثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**"، رسالة ماجستير، (غزة، جامعة الأزهر، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ،2009)، ص 26.

الديمقراطي ويعرفها بأنها:" مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي تمت في فترة زمنية محددة وتفوق عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا او تحول ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول الى ديمقراطية تحولا تاما[1].

كما يعرف تشارلز اندرياس بأنه" التحول من نظام الى اخر اي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه التغير بين النظم وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الابعاد الأساسية الثلاثية في النظام والبعد الثقافي والبعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الابعاد الثلاثة. مما يؤدي الى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم"[2].

ويعرفه المفكر شيمنر على انه:" عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل او امتداد هذه القواعد لتشمل القواعد لتشمل افراد او موضوعات لم تشملهم من قبل اذ هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر"[3].

ويعرفه روستو بأنه: " عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف اضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النمائية لحق طرف المتغير في هذا الصراع"[4].

كذلك يمكن القول ان تعريف التحول الديمقراطي" هو ذلك الشكل من الحياة السياسية الذي يتطلب توفير الحماية للتنوع والإختلاف وتامين الظروف الملائمة داخل مجتمع يكون ديمقراطيا وعليه ان يعبد الطريق لتكون ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات الشعب"[5].

وفي الأخير لتقديم تعريف ثابت للمفهوم وللرجوع الى ما سبق ذكره وكذلك مميزات هذا المفهوم يمكن القول بأن التحول الديمقراطي: " هو حالة يتحول فيها المجتمع والنظام السياسي

---

1. رتيبة قطاف تمام ، "**دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية –حركة النهظة التونسية نموذجا**"، **رسالة ماجستير**، (بسكرة ،جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص 73.
2. مرجع نفسه، ص 45.
3. سمية عطاء الله ، مرجع سابق،ص 18.
4. مرجع نفسه، ص 19 .
5. منذر السيد أحمد الحلولي، مرجع سابق ، ص 43.

عبر إنتقاله من وضع الى وضع اخر يشترط فيه ان يكون افضل منه وهي عملية مرحلية تنتج عن التعبير الديمقراطي والتنافس والتعددية التي افرزها التغير باختلاف اساليبه ويكون ذلك التعبير من خلال احترام مبادئ العمل الديمقراطي المتمثلة في احترام حقوق الانسان والشفافية والمساواة وغيرها من معاني الديمقراطية ويتم ذلك عبر عدة مستويات سياسية وثقافية ومجتمعية وغيرها من المستويات".

المطلب الثاني : المفاهيم المقاربة للتحول الديمقراطي :

هناك مفاهيم ومصطلحات عديدة يتقارب فهمها و تفسيرها مع مفهوم التحول الديمقراطي سواء كانت متضمنة داخل مفهوم التحول أو أحد مستوياته ومن ذالك :

أ- الإنتقال الديمقراطي:

لقد شكلت قضية انتقال الديمقراطي مبحثا رئيسيا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ضمر عدد كبير من الكتب والقديم او انحيازه وبناء نظام ديمقراطي جديد الروايات والتقارير التي تناولت هذه القضية... طرحت ادبيات الانتقال الديمقراطي العديد من المفاهيم منها:

ان مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير من الناحية النظرية الى مرحلة وسيطة تشمل في الاغلب الاعم مراحل فرعية يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم او انحياز وبناء نظام ديمقراطي جديد، عادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام اليات مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية...الخ، وبالإضافة الى ذلك فان مرحلة الانتقال الى الديمقراطية[1] قد تشمل صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين الرئيسيين.

الإنتقال الديمقراطي يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع اشكالها وفي اطار ما يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتحي بوضع دستور

1. إبراهيم حسنين توفيق،"**الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**"،مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htmllj pwg

بتاريخ 23-07-2016 على 7:30 م

ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة توسع نطاق المشاركة السياسية اذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمرجح التقييم وادواته الوظيفية وكما يمثل قطيعة مع استراتيجية الثورة في اساليبها وفي منهجها واستمرارية لما في مضمونها الاجتماعي والسياسي، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي[1].

ب- **الترسيخ الديمقراطي:**

يحوز مفهوم الترسيخ الديمقراطي على استفهام بالغ من الدراسيين والباحث لدراسة النظم السياسية نظرا لما تحمله عملية الترسيخ الديمقراطي من أهمية في تشكيل المؤسس واساسيا لنظام الدولة.

ويعتبر الترسيخ الديمقراطي بمثابة مرحلة من عملية التحول الديمقراطي وإجتهدت كثير من الدراسات في محاولاتها القاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ مؤكدة على ان تقرير الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تصريحي وعبر فترة زمنية طويلة قد تستمر هذه عقود[2].

ويعقب كل من الاستاذين مليجي وجينثر ان بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما يكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى... وذلك تكون الديمقراطيات الراسخة تلك التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي[3]

1. علي خليفة، الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002، ص 136، 137.

2. " **أنماط التحول الديمقراطي في العالم الثالث**" الجزيرة.نت ، ص 21.

3. هدى متيكس، "**إتجاهات حديثة في علم السياسة: دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**"، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999 ، ص 137، 138 .

ت- الإصلاح الديمقراطي " السياسي":

وهو من المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوما محددا في العلوم السياسية لان مفهوم الإصلاح يتفاوت من مجتمع الى اخر ومن فترة الى أخرى فالإصلاح بشكل عام يقصد به تقويم المعوج والتغير نحو الاحسن[1].

ويقصد بالإصلاح الدمقراطي القيام بعملية تغير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته استنادا لمفهوم التدرج... والإصلاح هو تغير من داخل النظام وباليات نابعة من داخل النظام، وبمعنى اخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بنيته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا[2].

- يمثل هذا الجدول الإختلاف بين مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم الأخرى و العلاقة المتمثلة بينهم .

المصطلح	الفروق المميزة لهذه المرحلة	الترتيب من حيث الزمن
التحول الديمقراطي	تتميز هذه المرحلة بطول الفترة الزمنية يكون في هذه المرحلة إعادة بناء الإطار القانوني والدستوري للبلاد، كما قد ينتج عنها إعادة تأسيس المؤسسات الرسمية عما كانت سبقا	المرحلة الثانية
الديمقراطية	هي حالة عامة تعرف فيها مؤسسات الدولة إستقرارا تام . تتميز هذه المرحلة عن سابقاتها بأنها أسلوب أو منظومة شاملة سياسية إجتماعية أقتصادية ..الخ يعرف فيه المواطن حجما واسعا من الرفاهية وتحقيق الحريات العامة هي الغاية التي تتحقق عبر المرور بالمراحل التالة "الإنتقال والتحول و الترسيخ"	المرحلة الرابعة
الإنتقال الديمقراطي	وهي مرحلة زمنية قصيرة قد لا تتجاوز عدة أشهر تتمثل في الإنتقال من وضع إلى أخر قد لا يكون يختلف على الذي سبقه	المرحلة الأولى
الترسيخ الديمقراطي	و هي مرحلة تتحقق عقب الإنتقال الديمقراطي و يتم فيه تعميق الأساسات الديمقراطية والنتائج المتحصل عليه من خلال مسار التحول الديمقراطي	المرحلة الثالثة

1. خالد رحموني، "**الإصلاح الديمقراطي بالمغرب: بين إجهاض الفرص و تناقض الخطاب**"، حزب العدالة والتنمية . متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.pjd.ma/node/11748 بتاريخ 2016/06/28 وعلى الساعة9.15مساء.

2. أسامة معقافي،"**النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس**"، رسالة ماجستير، (الجزائر ، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010-2011)، ص 39 .

* جدول رقم (1) " من إعداد الباحث ".

المبحث الثاني: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي :

سنقوم في هذا الجانب بالتعريج على عنصر أساسي في هذه الدراسة وهو المتمثل في الجوانب التفسيرية لعملية التحول الديمقراطي وما تتبعها من نتائج تتماشى مع التوجهات النظرية المفسرة لها هذا من جانب.

اما من ناحية أخرى سنقوم بالتطرق الى حيثيات ظاهرة التحول الديمقراطي وما يتم فيها من تأثير وتأثر بعدة عوامل وأسباب تساهم بشكل كبير في تحديد نسق وتوجه العملية الديمقراطية.

ومن ذلك سنتحدث عن أنماط التحول الديمقراطي التي هي بالأساس ناتجة للتداخل بين العنصرين السابقين الذكر، وسنقوم تاليا بتوضيح ما تم ذكره في هذا التمهيد.

تعبر ظاهرة التحول الديمقراطي عن عملية ديناميكية تتشكل عبر عدة عوامل وأسباب على مستويين داخلي وخارجي، هذه العوامل تحدد طبيعة عملية التحول ونمطه على المدى القريب والمنظور وتحدد نتائجه على المدى البعيد من هذه العوامل ما يلي:

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي

وفي هذا الصدد تحديد العديد من الأسباب الداخلية التي تدفع في سبيل التحول الديمقراطي ويمكن حصرهما في:

أ- دور الاسرة الناشئة العائلية:

عند الحديث عن الاسرة ودورها الاجتماعي تذهب اذهاننا الى ذلك التطور الإيجابي المرتبط في اذهاننا عن الاسرة وعن امكانيتها في حقن وتهذيب الفرد وبذلك تكون قادرة على مد المجتمع بافراد اسوياء يمكنهم المساهمة في بناء المجتمع وتطويره واذا كنا نسلم بمقولة ان الفرد هو تعبير عن واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي فهو بالتأكيد يكون محملا بمواريث الثقافة السائدة ويعاني من التناقضات الاجتماعية السائدة، والاسرة كنظام اجتماعي لها وظائف مختلفة ومتعددة تتداخل وتتشابك مع وظائف أنظمة المجتمع الأخرى حيث ان هذه الأنظمة تتساند مع بعضها وتؤثر كل منها بالأخرى[1].

فالأسرة تشكل ركيزة للتنشئة الثقافة الاجتماعية والسياسية والفكرية داخل المجتمع فهي اللبنة الأولى لتنشئة الفرد والمواطن ليكون فاعلا ضمن مجتمع ديمقراطي يحترم الحريات الفردية.

1. منذر السيد أحمد الحلولي، مرجع سابق، ص 102، 103.

هناك من يربط بين ديمقراطية النظام السياسي وديمقراطية التنظيمات الاجتماعية الأخرى، بمعنى ان ازدهار ديمقراطية " النظام" مرتبط بوجود ممارسات ديمقراطية على المستوى المؤسسات الاسرية والدينية والمهنية والتعليمية، فالإنسان الذي يتعود ان يمارس قواعد السلوك الديمقراطي في الاسرة والمدرسة والنقابة يتوقع منه ان يكون مواطن مشاركا"[1].

ب- **القيادة والنخب السياسية:**

تسير العديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي الى ان هناك دورا مهما للقيادة السياسية في تحفيز عملية التحول الديمقراطي فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة ومؤمنة بالتغيير وقادرة على مواجهة القوى المحافظة وازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث تحتاج عملية التحول الى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين المنتدبين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية المهددة لعملية التحول للوصول الى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع[2].

وفي هذا الجانب يؤكد كل من (دياموند لاري) و (جون ليتر) و (مارتن ليبس) على الدور الخادم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة الى ادخال اصلاح سياسي على النظام السلطوي ومع إدراك هذه القيادة ان استمرارها في الحكم يؤدي الى اضعاف الأبنية التي يوكل اليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي كما ان النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل[3].

وبالتالي هناك العديد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يجتمعون نحو تأييد الخيار الديمقراطي من أهمها[4]:

- تردي الشرعية السياسية للنظام.
- إدراك القيادة السياسية بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وانه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤدي الى بقائها في السلطة.

---

1. مرجع نفسه ،ص 106.

2إيمان احمد ، **قرأت نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، ط 2، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 5مارس 2016، ص 2.

3. بلعور مصطفى، مرجع سابق،ص 32.

4. أسامة معقافي،مرجع سابق، ص 41.

- اللجوء الى الديمقراطية باعتبارها البديل عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده ولم يعد قادرة على مواجهة احتياجات المجتمع والضغوطات الداخلية والخارجية.
- تصور القادة بان الديمقراطية من الشكل الأمثل لنظام الحكم وان دولتهم قد تطورت الى درجة التي أصبحت معها مؤهلة الإقامة نظام ديمقراطي.

- وجود تفكير مسبق لدى القادة بان التحول الديمقراطي سوف يترتب عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية والتحقيق من العقوبات الدولية وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي وغيره[1].

ت- طبيعة النظم السلطوية:

لقد شكلت سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية في العديد من دول العالم بعد الاستيلاء على السلطة واحتكارها لسنوات طويلة وجعل الصراع على السلطة يأخذ في بعض الأحيان الطابع العنيف كالانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والحروب الاصلية العرفية[2].

وهذه أحد العوامل المسؤولة عن انهيار النظم السلطوية وهو استنفاذ هذه الأنظمة للغرض الذي انشات من اجله وبمعنى انها نجحت في حل المشاكل التي تدفعها لتولي مقاليد السلطة" ازمة اقتصادية واستقطاب اجتماعي، عنف سياسي" او قد تكون فشلت في تحقيق ما سعت اليه[3].

ث- تراجع شرعية النظام: (ازمة شرعية)

يعد مفهوم الشرعية مفهوما بتسوية الالتباس يحاول المحللون تفاديه قدر المستطاع الا انه على درجة كبيرة من الأهمية لفهم المشكلات التي تواجه الأنظمة الشمولية في أواخر القرن العشرين ويقول روسو" ان القوى لا يمكن ان يضل قويا بدرجة تكفي لبقائه في موقع السيادة الى الابد الا إذا حول القوة الى (حق) الزعماء المستبدين في الحكم و(واجب) شعوبهم بالطاعة"[4].

هناك توافق واسع على القول بان لا إستقرار لأي نظام أو سلطة من دون توافر عناصر الشرعية فمن دون توافرها يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على الانفتاح على المجتمع وعلى اشراكه في العملية السياسية وناهيك عن اقتراب النظام والسلطة من استخدام

1. مرجع نفسه، ص 41.
2. حسين بهاز، "**التجربة الإنتخابية و التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية**" ، دفاتر السياسة والقانون ،(ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ، قسم العلوم السياسية، أفريل 2011)، ص 135.
3. سمية عطاءالله، مرجع سابق، ص 23.
4. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 108.

وسائل الاكراه المادية والمعنوية تجاه مختلف القوى السياسية والاجتماعية اذ لم يكن باتجاه المجتمع ككل ومن اجل الحفاظ على الحكم وديمومته واستمراره بما يخدم مصالح وامتيازات القابضين على السلطة[1].

فاذا فقد النظام شرعيته في الحكم ولم يعد يستطيع التغلغل في كل شبر من انحاء البلاد ولا يصبح يمثل انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع فقدرات النظام تعني وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات ومدى قدرته للاستجابة لهذه المدخلات التي تتوقف عليها قدرته على النجاح والاستمرار والاستقرار أو الفشل[2].

ج- العامل الاقتصادي: (أزمة توزيع)

ان العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والديمقراطية والتحول من ناحية أخرى هي علاقة معقدة وقد تتفاوت من فترة الى أخرى ومن بيئة الى أخرى، وللعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير في عملية التحول الى الديمقراطية الا انها ليست هي العوامل الحاسمة، وعلى صعيد اخر توجد صلة بين مستوى النمو الاقتصادي وبين الديمقراطية ولا كن ليس ثمة مستوى او نمط من النمو الاقتصادي يعد ضروريا او كافيا لتحقيق التحول الديمقراطي[3].

وقد لعبت التطورات الاقتصادية التي شهدتها بعض دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية في بداية الثمانينات دورا هاما في دفع عجلة الديمقراطية وحيث واجهت أكثر من سبعة عشر دولة عربية أزمات اقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم[4]، فقد استمر الفشل الاقتصادي في العديد من الدول العالم في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية ليمثل احد الظواهر التي تميز تلك الدول ورغم معدلات نمو تتراوح بين Y6 الى Y8. فقد تدهور الوضع الاقتصادي منتصف التسعينات ليصل المعدل 2.3% ونتيجة لما تقدم فقد برزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي[5].

من هنا يجدر القول ان النمو الاقتصادي يؤدي على المدى البعيد الى تهيئة القاعدة لقيام النظم الديمقراطية وعلى المدى القصير قد يؤدي النمو الاقتصادي السريع جدا والازمات

1مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 42.

2. أيوب عميرةمحمد، رتيبة مالكي، مرجع سابق،ص 9.

3. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق ، ص 120.

4. سمية عطاءالله، مرجع سابق،ص 24.

5. حسين بهاز، مرجع سابق ،ص 136.

الاقتصادية على السواء الى تفويض دعائم الحكم الشمولي فاذا حدث النمو الاقتصادي دون وقوع أي ازمة اقتصادية تتطور الديمقراطية ببطء كما حدثت في اوربا في القرن التاسع عشر وإذا حدثت ازمة اقتصادية دون الانتقال الى ثراء المناطق الوسطى الانتقالية قد تسقط الأنظمة الشمولية الا ان استبدال الأنظمة الديمقراطية قصيرة العهد بما له مشكلات جمة[1].

ح- بروز المجتمع المدني:

يقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي كالمشاركة في صنع القرار ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها ما هو نقابي كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها ما هو ثقافي كما في احتكار الكتاب والمثقفين والتجمعات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضائها وكبعضها يسعى الى تحقيق أغراض اجتماعية مثل الاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

ومن ثم تتضح أهمية دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي كونه أفضل وسيلة لتعبئة الافراد ولما يطرحه من مثل عليا للمجتمع مما يعد نقدا ردعيا للأوضاع القائمة بهدف تحقيق اهداف السامية التي ينشدها مجتمع الحرية[2].

خ- دور العامل الثقافي: (ازمة هوية):

شهدت العقود الثلاثة الماضية انتعاشا في النظريات الثقافية المقدمة في إطار تفسير غياب الديمقراطية بتخلف البنية الثقافية للمجتمعات النامية، وهذه النظرية تأتي في إطار احياء توجه يقسم العالم الى ثلاثة ثقافات وحضارات متصارعة ويجري في سياقه فرز العالم بين شرق مستبد تقليدي وغرب متطور ديمقراطي.

ويرى بأن الثقافة تعامل ذاتي خاص بكل مجتمع هي العنصر الأكثر تأثيرا في حضور او غياب الديمقراطية وهذا الخطاب يفترض وجود عناصر محددة للثقافة السياسية التي يمكن اعتبارها ثقافة ديمقراطية او معاضدة للديمقراطية[3].

1. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 138.
2. إيمان احمد، مرجع سابق ، ص 10.
3. حسن صالح علي أيوب، مرجع سابق ،ص 48.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي

مما سبق ذكره في هذا البحث فان لعملية التحول الديمقراطي تفاعلات ناتجة عن مجموعة من العوامل أولها العوامل الداخلية والتي سبق ذكر بعض النقاط بأنها سلف.

أما النسق الثاني من عوامل التحول الديمقراطي فيكمن في الأسباب الخارجية المؤثرة في عملية التحول ومن اهم هذه العوامل:

أ- النظام الدولي الجديد:

شهد العالم نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي وبلدان الشرق أوروبا وتحول اغلبها الى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصار للديمقراطية وللقيم الغربية وهنا بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية متى تجرى إصلاحات وتغيرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى القوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول الى السلطة وخاصة مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن تلك الأنظمة وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب احادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية مكانها ضمن أولويات السياسة الخارجية الامريكية التي تسعى الى إنجازها في أي مكان في العالم ضمن التوجه العام لعالمية سياستها الخارجية والتي لا تنفصل عن رغبتها في ضمان الهيمنة على دول العالم[1]فكان الدور الأمريكي في بعض الدول مباشرا وحاسما، فقام السفراء الامريكيون أحيانا بعقد اتفاقية بين فئات المعارضة ولقبول دور وسيط بين هذه الجماعات وبين النظم الشمولية، وفي الأعوام 80 و83 و1984 تدخلت الولايات المتحدة للحيلولة دون قيام انقلابات عسكرية في كل من الهندوراس والسلفادور وبوليفيا وفي عام 1987 قام الرئيس ديجان ووزير خارجيته جورج شولتز بحث الرئيس الكوري على بدء حوار مع المعارضة وأصدرت وزارة الخارجية" تحذيرات مشددة" للجيش الكوري لعدم القيام بمحاولة انقلابية[2] فقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد الوفياتس وتحول اغلبها الى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي وهذه الثورة

1. بلعور مصطفى، مرجع سابق ،ص 35.
2. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق ،ص 162.

الديمقراطية كما يسميها البعض أدت الى تدعيم الاتجاه نحو التغير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث[1].

وتعقيبا في هذا الشأن فقد عبر الرئيس اوزفالدو اورتادو رئيس الاكوادور في تصريح له سنة 1987 بقوله التزام الولايات المتحدة بالمؤسسات الديمقراطية لدرجة غير مسبوقة وبدون السياسات المناصرة للديمقراطية والتي أعلنها الرئيسان كارتر وديجان لما كانت بعض العمليات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية قد بدأت أصلا لو لقيت ما لقيته من نجاح[2].

ب- دور القوى الخارجية والمؤسسات الدولية في دعم التحول الديمقراطي:

يمكن الإشارة الى دور المؤسسات الدولية المالية وضغوط هذه المؤسسات والمنظمات بما يسمى بالمشروعية السياسية والاقتصادية على النظم السلطوية من اجل تحولها نحو الديمقراطية وتؤكد هذه المؤسسات على الحاجة الى مزيد من المشاركة السياسية[3] ونظرا لاعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للتنمية فقد اهتمت المؤسسات الدولية بالمفهوم الشامل للديمقراطية والذي يتضمن ابعاد عديدة يقظ اياء الفساد والثقافية والانتخابات وفعالية الحكومة والعنف والإرهاب وكما تتضمن إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات والمشاركة السياسية وتتسع لحقوق الانسان وحرياته وكرامته... ومن جهة أخرى قد يكون التحول الديمقراطي ناتج عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية وخاصة وان الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الانسان للدولة الممنوح لها المساعدات[4].

ت- عامل العدوى او المحاكاة" نظرية الدومينو":

ويقصد بأثر العدوى والتقليد وان التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على احداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى وهذه الظاهرة هي ما اسماه (شكالا بينو) بالانتشار او العدوى وعبر عنه (هانتدجتون) بكرات الثلج فوجود نماذج ناجحة أوائل موجات التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه " كرة الثلج" التي تتزايد كلما

1. أسامة معقافي، "مرجع سابق ،ص 49.
2. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 163.
3. عطاءالله سمية، "مرجع سابق ،ص 24، 25.
4. إيمان احمد، مرجع سابق ، ص 11، 12.

تدحرجت[1] وتتم عملية التحول بالمحاكاة سواء نتيجة لتشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية او الاعتقاد بان نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهذه المشاكل، او لان الدولة التي تحولت الى الديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدولة الأخرى نموذجا سياسيا يقتدي به... ومما ساعد على أهمية عنصر المحاكاة كعامل من عوامل التحول والثورة الهائلة التي حدثت في وسائل الاتصال ورغم ذلك ضل تأثير المحاكاة العامل الأقوى بين الدولة المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا[2].

ولقد قدمت ظاهرة " كرة الثلج" او " العدوى" مجموعة من النقاط حول عملية التحول أهمها[3]:

1- بينت للزعماء والجماعات في مجتمع ما قدرة الزعماء والجماعات في مجتمع أخرى على وضع حد للنظام الشمولي وإقامة بديل ديمقراطي وبالتالي فقد شجعت الزعماء والجماعات في المجتمع الثاني على محاولة محاكاة الزعماء والجماعات في المجتمع الأول.

2- أوضحت ظاهرة " كرات الثلج" إمكانية الحدوث فتعلم الشعب في المجتمع الثاني من المجتمع الأول أساليب وتقنيات التحول الديمقراطي وتتبعها. فقامت الجماعات الكورية بمحاكاة واعية لمبدأ" سلطة الشعب" الذي وضع حد للدكتاتورية ماركوس في الفلبين، وفي بعض الأحيان كان التعلم ناتجا عن تشاور مباشر بين الساعين الى احداث تحول ديمقراطي.

3- تعلم أنصار التحول الديمقراطي الاخطار التي يجب تجنبها والمصاعب التي ينبغي التغلب عليها.

1. أسامة معقافي،مرجع سابق،ص 49.

2مصطفى بلعور ، مرجع سابق ،ص 38.

3. صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 169.

المبحث الثالث: أنماط التحول الديمقراطي

تمثل عملية التحول الديمقراطي قالب ديناميكي يحدث نتيجة عدة عوامل وهذه العوامل الداخلية والخارجية منها يتفاوت تأثيرها من حالة الى أخرى وذلك رجوعا الى طبيعة الفاعلين الأساسيين وميزات القوة النسبي بينهم هو الذي يحدد غالبا نمط او أسلوب التحول.

وهنا تبرر إشكالية صعوبة تحديد او ضبط أساليب التحول الديمقراطي نظرا لتعددها وتداخلها كما لاختلاف الآراء المقدمة المفسرة لها.

ومن خلال ما عرفه التاريخ البشري الحديث واستخلاصا لتجارب الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا يمكن استخلاص أنماط محددة والتي هي الأكثر تطبيقا ومنها ما يلي:

المطلب الأول: نمط التحول من أعلى transformation:

ويسميه البعض " بمنحة الديمقراطية" ففي هذا النمط تصنع السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة الديمقراطية ويكون الدافع في الغالب حينها تشعر القيادة والنخبة الحاكمة ان الانشقاق على النظام القائم قد تصاعدت حدته وان محاولة استخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع ولذلك تأخذ بزمام المبادرة وتمنح الشعب بمعنى الإصلاحات او تعده بذلك وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقة في التحول نحو الديمقراطية او حيلة سياسية للخروج منها، وبالتالي تتيح لنفسها الوقت لصياغة اليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها[1].

وتتسم هذه الطريقة باقتناع الحاكم نفسه بعدم الفكرة على الاستقرار في الحكم بالطرق القديمة وربما تزايد اقتناعه بالديمقراطية او ظهور جناح إصلاحي داخل الفئة الحاكمة.

وتبني بعض الخطوات الافتتاحية وثم قيادة هذا القائد الإصلاحي مهمة التحول الى الديمقراطية وفي غالب الحالات التي شهدت هذا النوع من التحول كانت قوة أحزاب المعارضة وجماعاتها محدودة ومقارنة بقوة الجناح الإصلاحي داخل النظام وخصوصا في بداية مراحل التحول ومن ثم فان العنصر الحاسم في التحول هو الذي يقوده والمتمثل في الحاكم الإصلاحي المستنير والمؤمن فعلا بضرورة التحول الى الديمقراطية[2].

ويرى منتقتون ان هذا الشكل من التحول الديمقراطي عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، وكون الهيمنة فيه لصالح عدد محدود من النخب التي تستمر في احتكار السلطة والقوة، وتأخذ

1. مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، ص 40 .
2. إيمان احمد،مرجع سابق، ص 102، 103.

المصالح الشخصية البعد الأهم في عمليات اتخاذ القرار السياسي وقد كان هذا النمط هو الغالب لعمليات التحول الديمقراطي في العديد من دول أمريكا اللاتينية والدول الآسيوية[1].

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول:

أ- **المبادرة الأول: مبادرة القيادة السياسية المدنية:** حيث يرتبط اختبار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية والإقليمية والدولية المعنية باعتباره نقلة جذرية واختلاف تام مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والخطاب الإيديولوجي وذلك عن طريق اتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف احداث هذا التغيير الجذري وبالتالي يعتبر هذا التحول دعائيا الا ان ذلك لا يفقده المغزى المهم لعملية التحول.

ب- **المبادرة الثانية: مبادرة القيادة العسكرية الحاكمة:** حيث لا يعتبر أصحاب المبادرة الثانية " العسكريون" أنفسهم حكاما دائمين للبلاد ويقدمون تصورا مفاده انه بمجرد ان يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سوف يتنازلون عن السلطة ومع ذلك يحتفظون لأنفسهم بحق العودة الى السلطة مرة أخرى عندما تكون هناك لذلك او تهديد لمصالحهم[2].

المطلب الثاني: نمط التحول الإحلالي (الانتقال عن طريق التفاوض والتوافق بين النخب):

يحدث هذا النمط من التحول على أرضية اتفاق او تعاقد يتم التوصل اليه عن مفاوضات او مساومات بين النخب الحامة وقوى المعارضة وغالبا ما يأتي ذلك كمصلحة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين فالنخبة الحاكمة تصل الى قناعة مفادها انها غير قادرة على الاستقرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية وأن كلفة الانفتاح السياسي قد توصل لصيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن مصالحها تكون كلفته اقل من الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية[3].

1. أسماء قطاف تمام، مرجع سابق ، ص 54.
2. مصطفى بلعور، مرجع سابق ، ص 40.
3. حسنين توفيق إبراهيم، "**الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013 .
،تم التحصل عليه من الموقع الإلكتروني : بتاريخ 23-07-2016
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

وعادة ما يكون الهدف من هذا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهور مصالح هذه النخب لأنه إذا لم تشعر النخب بان النظام الجديد يحمي مصالحها فإنها لن تقبل شرعية وسوف تبذل ما في وسعها لتعويضه[1].

ويعتبر هذا النمط من التحول اتجاه نظري يركز على قضية التوفيق بين النخب السياسية كشرط ضروري لحدوث الإصلاح والتحول الديمقراطي، ومن أبرز رواده جون هجلي ومايكل برتون وجينتر وقد حاول هؤلاء تطبيق متغير التوافق او التوفيق بين النخب السياسية على خبرات الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث وغيرها من جنوب أوروبا الى شرقها بغض النظر عن تباين أنماط التحديث والثقافة السياسية والبناء الاجتماعي فقد ركزوا على التسويات التي تصل اليها النخب وتقارب النخب وكذلك على سمات النخب بين الانقسام والروابط التنظيمية ورغم ان هؤلاء لم يتعرضوا للظروف التي تجعل النخب تتوصل الى توافق يقود الى ديمقراطية وليس الى الدكتاتورية الا انهم أعطوا اهتماما للقضايا المشتركة الهامة في الخبرة الديمقراطية والتي من الممكن ان تتوافق عليها النخب السياسية وبحيث تصل الى الاعتقاد بان الاطار المؤسسي الذي ينظم المنافسة الديمقراطية يسمح لهذه النخب بتحقيق مصالحها مستقبلا[2].

المطلب الثالث: نمط التحول نتيجة الضغوط الشعبية (التحول من أسفل):

وفي هذا النمط يحدث عملية التحول نتيجة للضغوطات الشعبية وبسبب حدوث ازمة وطنية تؤدي الى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام الذي لا يستطيع حل هذه الازمة فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية[3] حيث يفرض الشعب تحولا ديمقراطيا بعد فترة من اعمال العنف واحيانا الصراع الدموي وينتج ذلك عقب تصاعد نفوذ القوى المعارضة وفي المقابل انهيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي الى الإطاحة بها ومن ثم انهيار النظام السلطوي وهنا يكون التحول الديمقراطي مفروضا من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة

1. أسماء قطاف تمام،مرجع سابق ،ص 54، 55.
2. أسامة معقافي،مرجع سابق،ص 108.
3. أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص 55.

نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها، مما يدفع للانضمام الى صفوف المعارضة فتزداد اعمال الاحتجاج والاضطراب غير المنظمة مما يظهر القيادات الحاكمة الى البدء في الإصلاحات المطلوبة عليها تحتوي الازمة المتفاقمة[1]من جانب اخر يأخذ هذا النمط من التحول شكلين رئيسيين وذلك كالاتي[2]:

- الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي.
- الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي او الإطاحة بواسطة انتفاضة او ثورة شعبية ففي تعقيب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي.

المطلب الرابع: نمط التحول نتيجة التدخل الأجنبي:

التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات من أطراف خارجية فبالإضافة للتدخل العسكري المباشر، فان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعلانات الاقتصادية قوي ومؤثر في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، ومن امثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي وبنها والصومال خلال فترة التسعينات والعراق خلال العقد الماضي[3].

فغالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال او التحول من خلال حروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية وهو يحدث في حالة رفض النظام للتغيير وعدم بروز جناح إصلحي داخله وعجز القوى المعارضة عن تحديه واطاحته بسبب ضعفها ومشاكلتها نتيجة للسياسة القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال الى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن ان تقوم به دولة ما على نحو ما فعلته الولايات المتحدة في امثلة عدة سبق ان ذكرناها او تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن لنقل الديمقراطية في أفغانستان سنة 2001[4].

1. مرجع نفسه ، ص 42.
2مصطفى بلعور، مرجع سابق،ص 4 .
3أسماء قطاف تمام، مرجع سابق ، ص 55.
4. حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، 14 فبراير 2013،ص4.
متحصل ليه من الموقع الالكتروني :

ملاحظة: يجدر القول بأنه رغم تعدد أنماط التحول الديمقراطي وتعدد نماذجها الا انه يمكن حصر سياقها في اتجاهين أساسيين أولها التحول الديمقراطي السلمي والتحول الديمقراطي العنيف.

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html بتاريخ 2016/07/23.

المبحث الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:

لقد أحدث التفرد والتمييز الذي صبغ كل نموذج من نماذج عملية التحول الديمقراطي جدلية واسعة نظرا للاختلاف في اشكال وخصوصيات عملية التحول فيما بين الدول التي عرفت تحولا في نظامها السياسي نحو الديمقراطية ما فرض على العلماء والدارسين المختصين في مجال الديمقراطية والتحول الديمقراطي الى اعتماد مقاربات ومداخل نظرية لتفسير مثل هذه الظواهر وضبط احداثها ومراحلها واسبابها ودوافعها وصولا الى المتوقع منها مستقبلا.

وفي هذا الجانب عمل كل من العالم (فيليب شيمتر) و (قيليرمو أودونيل) على تأسيس فرع جديد في علم السياسة وهو علم الانتقاليات transitalgie لتحليل وتفسير عمليات الديمقراطية حيث يعتبر كتابهما

" الانتقال من الحكم التسلطي خلاصات حول الديمقراطيات غير الاكيدة" العمل الذي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي وشكل دافعا كبيرا لإنتاج أبحاث علمية في هذا الشأن[1].

إضافة الى غيرها من الاسهامات الأدبية التي ارست دعائم الدراسة وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي والتي خلصت اغلبها الى تحديد ثلاثة مداخل رئيسية لتغيير عملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المدخل التحديثي

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وذلك ان اغلب بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية وتاريخيا بعد ادم سميث اول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته الليبرالية باعتبارها شرط أساسيا للأداء الفعال للسوق الا ان العلمية الأكثر دقة وتنظيما لهذا المدخل.

عالجها عالم الاجتماع السياسي (ليبست) في بعض كتاباته وحيث يؤكد ان من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، ويترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة[2].

1أسماء قطاف تمام ،مرجع سابق ، ص 60.

2. مرجع نفسه، ص 61.

فالنمو الاقتصادي في مستوياته الأعلى يؤدي الى تغيرات بنيوية وقيمته أساسية وحيث من شانه اشباع الحاجات الأساسية للمواطن وتحقيق قدر من الأمان الشخصي والرضا وتوفر المزيد من الموارد التي يمكن ان توزعها مما يسير عمليات التعايش والتكيف ويوسع من قاعدة المستفيدين من عملية التوزيع ويرفع من نوعية الحياة المعيشة ويرتبط ذلك مباشرة بجو من الثقة المتبادلة والتنافس وارتفاع الوعي والتعلم[1].

وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات تساعد على ولادة الديمقراطية او تثبيتها وتعزيزها وتشمل هذه المؤشرات" داخل الفرد، مستوى الامية والتعليم، الحراك الاجتماعي، وسائل النقل والاتصال"[2].

وتبرز اطروحات عالم الاجتماع السياسي (ليبست) والذي قدم لأول مرة أطروحته سنة 1959 في مقالته بعنوان " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية للتنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" والذي يعتبر من أشهر واهم الكتب حول هذا الطرح.

ولإبراز هذه العلاقة قام ليبست بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا الى ديمقراطيات مستقرة وغير مستقرة. وبلدان أمريكا اللاتينية الى دكتاتوريات مستقرة ودكتاتوريات غير مستقرة[3].

هنا يفترض ليبست ان " التنمية الاقتصادية هي التي أدت الى الديمقراطية" ولقد تعرض هذا الطرح الى التدقيق والتمحيص من بعض الدراسات عن طريق استخدام منهجيات اكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة ومن امثلة الدراسات الدراسة التي تقدم بها (كولمان) اثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية الا أنها لم تثبت وجود علاقة سببية، ومن جانبه يرى (كترايت) حدوث ارتباط عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مجموعة من مؤشرات التنمية المتمثلة في " تطور وسائل الاتصال والتنقل والتصنيع والتعلم"، هذا بالإضافة الى بعض الدراسات الأخرى التي قامت بمحاولة دراسة الاطروحة " ليبست" حول " التنمية الديمقراطية" والتحقق من العلاقة السببية التي افترضتها هذه الاطروحة[4].

1. أسامة معقافي، مرجع سابق ، ص 28.
2. مرجع نفسه ،ص 61.
3. قطاف تمام أسماء،مرجع سابق، ص 31.
4. صامويل منتغتون، مرجع سابق ،ص 75.

المطلب الثاني: المدخل الانتقالي :

يمثل هذا المدخل توجه المدرسة الانتقالية والتي تمثل حيزا واسعا في أدبيات العوم السياسية وهي تركز على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة في قلب فئات أخرى معتدلة وكيفية إدارة الصراع سلميا الذي تضطلع به فئة في حلبة الصراع السياسي، فاذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة التعاون مثلا مع المعتدلين فإنها تكتسب مواطئ قدم داخل السلطة وكمل تؤكد هذه المقارنة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية[1]، ولقد أشار الباحث السياسي (دانكور تروستو)في مقالته

(Damacracy transition) سنة 1970 الى ان الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية هي قليلة الى ان تقود المجتمع السياسي الى ترسيخ الديمقراطية وهذا إذا استطاعت ان تقوم بتحديد الفاعلين ذوي التوجهات التسلطية المتطرفة.

وتشجيع التفضيلات والممارسات المتوافقة مع الأداء الديمقراطي وزيادة عدد الفاعلين الديمقراطيين وإعطاء الأولوية للاستراتيجية التي تضمن عدم تسهيل عودة الحكم التسلطي على اية استراتيجيات أخرى بما في ذلك التنافس فيما بينها[2] كذلك قدم (دانكورت روستو) رائد هذا المدخل مع بعض الدارسين تصورا لمسار التحول الديمقراطي عبر أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي[3]:

أ- **مرحلة تحقيق الوحدة:** وتشكل الشرط الأول وفي رأي روستوفان تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الاجماع وانما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

ب-**مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:** حيث يتم المجتمع القومي بمرحلة اعدادية وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا للتطور السلمي.

1. مصطفى بلعور، مرجع سابق،ص 44.
2. سمية عطاء الله، مرجع سابق،ص 26.
3. أسماء قطاف تمام، مرجع سابق ، ص 65،66

ت-**مرحلة القرار:** وتبدأ من عملية الانتقال والتحول المبدئي وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل الى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

ث-**مرحلة التعود:** وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية ويرى روستو ان قرار التوصل الى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ولاكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

المطلب الثالث: المدخل البنيوي :

ويفترض ان المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبيرالية او أي شكل سياسي اخر ويتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب وتتبعا لذلك يركز المدخل على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهذه وتلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها وتخلل على نحو خاص للعلاقات الداخلية المتبادلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وتحلل النظام السياسي وبيان ما يطلع به من وظائف ذلك ان هذه الجوانب تشكل محور الديمقراطية ومن اهم رواد هذا الاتجاه (برانجتون مور/ دا ينريك/ شمايز)[1].

ويركز هؤلاء على الأنماط التاريخية المقارنة في التطور الديمقراطي لكل من أوروبا وامريكا اللاتينية والكاريبين مع ادخال مفهوم الطبقة والقوى غير القومية ووجدوا علاقة ارتباطية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية فقد لاحظ هؤلاء ان الطبقات الخاضعة بصفة خاصة عمال المدن وتعتبر عنصرا فعالا أساسيا في الديمقراطية من حيث ان التنمية الرأسمالية تسهم في دفع الديمقراطية[2].

وقد استحدثت الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي الى دراسة (بار نجتونمور) والتي تتمحور حول محاولة تغيير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة" مسار الديمقراطية الليبرالية" عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا " مسار الجاثية" عن المسار الذي اتخذته روسيا والصين " مسار الثورة الشيوعية" خلال التحول التاريخي واذا حاول تفسير

1. مرجع نفسه ،ص 65.
2. أسامةمعقافي، مرجع سابق ، ص 30.

هذه المسارات بالاستناد الى افتراضات المدخل البنيوي ووصل الى ان كل مسار يختلف عن الاخر تبعا لتظافر العوامل التي دفعت هذه الدول الى التحول و التي تختلف من دولة الى أخرى[1].

1. عطاءالله سمية ، مرجع سابق ،ص 27.

خلاصة الفصل الأول

نستخلص مما سبق ذكره ان التحول الديمقراطي تمثل عملية متداخلة تشكل عبر مجموعة من العوامل المؤثرة وتخدمها مجموعة من المتطلبات التي ترتبط بها العملية الديمقراطية.

بحيث لا يمكن اختزال عملية التحول الديمقراطي في تنامي تأثير الموجات الاحتجاجية كما لا يمكن نسبتها الى تغير البيئة الدولية من جهة والبيئة الداخلية من جهة أخرى ويمكن استخلاص ما قدمت هذه الدراسة في جانب نظري لدراسة التحول الديمقراطي في النقاط التالية:

- ان الديمقراطية وبعد نهاية الحرب الباردة وبروز النموذج الغربي للحكم وكأسلوب للحياة جعل الدول والشعوب على وجه خاص تسعى الى الوصول الى ذلك النموذج الناجح رجوعا لهذه الأسباب يلخصها فشل النظام الحاكم وأسلوب الحكم في تلك الدول.
- ان عملية التحول الديمقراطي تشكل عبر تأثير عدة عوامل منها ما هو داخلي كالوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي كذلك لفشل الاجندات السياسية للدول النمطية إضافة الى ذلك تنامي الوعي والثقافة السياسية لدى الفرد داخل تلك الدول إضافة لتطور وسائل الاتصال والاعلام ما سهل تنقل تلك المفاهيم العالمية كالديمقراطية وحقوق الانسان وحرية الراي وغيرها.

ومن جانب اخر تبرز مجموعة من العوامل الخارجية المؤثرة في انطلاق واستمرارية عملية التحول الديمقراطي منها تأثير الدول والمؤسسات الدولية على الأنظمة الشمولية عن طريق الترغيب او الترهيب وذلك بغرض عقوبات اقتصادية وعسكرية او عن طريق تحفيزها للدخول ضمن منظومة العالمية للاستفادة مما تقدمه هذه المنظومة من مساعدات ومنح ودعم عسكري...

- بالإضافة الى تأثير تنامي ظاهرة موجات التحول الديمقراطي التي عمت قارتي أوروبا وجنوب أمريكا في النصف الثاني من القرن الماضي والتي فسرها الدارسون ومن أبرزهم صامويل منتفتون بتأثير كرات الثلج او " نظرية الدومينو".
- تعرف عملية التحول الديمقراطي نماذج وصور عدة سواء كان ذلك في توقيتها او في سيرورتها ونجاحها وذلك يرد الى اختلاف التجربة الذاتية لكل من الدول التي عايشت التحول وذلك تبعا لحالة التي سبقت التحول.

في كل نموذج والتي تحدد توجه النمط التحول والذي اجتمع غالبية الدارسين في تحديده ضمن أربعة أنماط:

- التحول من اعلى وذلك من خلال رغبة النظام الحاكم في التقييم بعد فترة حكم طالت مدتها ما استدعى التغير لتجنب الانهيار الذاتي لهذه الأنظمة او ان النظام الحاكم لم يعد بقوى على تحمل تركة البقاء على نفس الشكل.
- نمط التحول من الأسفل: أي عن طريق مطالبة الشعب ورغبته في التحول والذهاب نحو الديمقراطية عن طريق المطالبة بها بالاحتجاج او المقاطعة.
- نمط التحول من خلال تفاوض النظام الحاكم مع المعارضة او الهيكل الموازي بداخله لتقدم نحو التغير والإصلاح لتجنب نتائج السلبية للثورات والاحتجاجات.
- نمط التحول عن طريق التدخل الخارجي وهنا نقصد التدخل عن طريق الدعم المعنوي او عبر الموافق السياسية او عن طريق التدخل العسكري في حال رفض الدول او قمعها للأصوات الداعية للتغير والتحول نحو نظام ديمقراطي.

الفصل الثاني

عملية التحول الديمقراطي في تونس

شهدت المنطقة العربية مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرون سنة تحولا مفاجئ على الصعيدين الساسي والشعبي وذلك عبر انطلاق حركات احتجاجية انطلاقا من تونس نهاية سنة 2010 والتي نادت بداية بالحرية والكرامة الإنسانية كرد لما حصل مع البوعزيزي وردا على تعاملات الأجهزة الأمنية التعسفية الممنهجة على كل من حاول ابداء او التعبير عن رايه خارج سياق مباركة وتمجيد منظومة الحكم.

لم ذهبت هذه الأصوات المحتجة والمعارضة الى المطالبة بتغيير نظام الحكم ومحاسبة الفساد والتعسفية التي انتشرت في تونس حسب قولهم.

ويعلق العديد من السياسيين والصحفيين عما حدث في تونس بانه جاء كالصاعقة وبعيدا عن كل التوقعات والتأويلات بحيث لم يسبق التنبؤ به من طرف اجهزة الاستخبارات الداخلية او العالمية كذلك لم يتم التنبؤ به من طرف مراكز الدراسات ومراكز صنع القرار في العالم خاصة بالشكل الذي أل اليه.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى العديد من الجوانب فيما يخص تونس والتحول الديمقراطي حيث سنقدم في المبحث الأول نظرة جيوسياسية عن تونس وفي المبحث الثاني تحليل ووصف لطبيعة النظام السياسي التونسي في فترة حكم الرئيس السابق بن علي اما فيما يخص المبحث الثالث سنتطرق لحيثيات ومسار عملية التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: تونس مدخل جيوبولتيكي:

في إطار إعطاء تصور وتفسير لما حدث في تونس والى ما ستؤول اليه عملية التحول الديمقراطي وجب علينا الوقوف على الخصائص المكونة للدولة التونسية والطبيعية والبشرية منها كذلك مقوماتها الاقتصادية والتاريخية وظروف وكيفية تشكل الدولة التونسية الحديثة بالإضافة لتاريخها السياسي واهم نقاط التحول التي مرت عليها. وجعل هذه المعلومات مداخل تفسيره لطبيعة النظام والمجتمع التونسي وبالتالي فهم العملية الديمقراطية التي حدثت بها ومدى صوابها.

المطلب الأول: جغرافيا تونس :

أ- الموقع:

تقع تونس في شمال القارة الافريقية مطلة على البحر الأبيض المتوسط بحيث يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط شريط ساحلي يبلغ طوله 1300كلم ومن الجنوب الشرقي ليبيا بحيث طول الحدود البرية المشتركة بينهما 459 كلم ومن الغرب تحدها الجزائر بشريط حدودي بري يبلغ طوله 965 كلم، فيما تبلغ مساحتها الاجمالية 163.600 كلم[12].

كما تتموضع تونس فلكيا في منطقة المتوسط التي تتوسط الكرة الأرضية وتحديد 34.00 درجة شمالا و900 درجةشرقا[2] كذلك تطل تونس بشريطها الساحلي البالغ 13000كلم بوجهتين بحريتان احداهما شرقية والأخرى شماليا تشرف على احدى اهم الممرات البحرية في العالم " ممر بنتلاريا" وهو الذي يفصلها عن جزيرة صقلية الإيطالية. وهذا الممر هو همزة وصل بين حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي والغربي[3].

---

[1]. محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**.القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005، ص 277.

[2]tunisia , The World Factbook , central intelligence agency , AUGUST 16, 2016:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html

[3]. " **الجمهورية التونسية**"،جريدة الوسط التونسية ، 08 - 04 - 2006.
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.turess.com/alwasat/34 بتاريخ 17-7-2016 على 10:00 صباحا .

تتموضع تونس بريا على مساحة قدرها 155.360 كلم^2 وبحريا " مائيا" 8250 كلم^2 من مساحتها الاجمالية المقدرة بـ 163.610 كلم^2، بحيث تشغل المرتبة 93 عالميا من حيث المساحة وعبر هذه الممتدة طوليا من الشمال الى الجنوب تتنوع الأقاليم المناخية الى مناخ صحراوي جنوبا أما في المناخ التلي فهو بارد ممطر شتاء وجاف حار صيفا أما فيما يخص الأقاليم الداخلية فيتميز طابعها بالاعتدال على مدار الفصلين[1]، بالإضافة الى قمم جبيلية غير شامخة قريبة الى الهضاب تمثل إمتداد لجبال الاطلس تنقسم الة خطين الأول يتجه مع الساحل والثاني متجه نحو الاطلس الصحراوي الذي يعرف مع الوطن القبلي وخليج الحمامات مع حدود البحر. ومنها جبل بوقرنين المطل على الخليج التونسي وجبل الرصاص من الشمال الغربي

* شكل رقم (1) "خريطة تونس"،المصدر :

http://www.mapsofworld.com/tunisia *

[1] .tunisia , op.cit.

وترتفع أعلى قمة جبلية في تونس 1544 م في سلسلة جبال الظهير التونسي في ولاية القصرين[1].

ويمكن تقسيم تونس الى اقليمين جغرافيين يختلفان من حيث التشكيل " البيئي والزراعي والمناخي والاقتصادي" هما الإقليم الشمالي والاقليم الجنوبي.

أ- الإقليم الشمالي:

وهو يشغل 3/2 مساحة تونس على ساحل البحر المتوسط الى جهة الشمال من جبال الاطلس، ويعرف هذا الإقليم حركية على اصعدة عدة جعلت منه مقصد من المهاجرين من المناطق الجنوبية إضافة لتوفر العوامل المحفزة على الهجرة المتعارف عليها وهي توفر الغذاء وملائمة المناخ كما توفر فرص العمل. فهو من أكبر المناطق الاقتصادية اذ يساهم وادي دجلة وسهل تونس بنصيب كبير من انتاج القمح في تونس[2].

ب- الإقليم الجنوبي:

وهذا الإقليم يشكل عبر ثلاث أقاليم فرعية هي تتمثل في:

- **تونس الجنوبية:** تقع جنوبي تونس الوسط وهي في مجملها هضبة او ظهر ينحدر تدريجيا صوب الغرب، لكنه اشبه بجدار جبلي من جهة الشرق وهو يضم الجاقرة وواحات شط الجريد[3]. ويعتبر خليج قابس من أهم مناطق صيد السمك.

- **السهل الشرقي:** وامتداد على طول الساحل صوب الجنوب ويشتهر بأجود أنواع الزيتون، وإذا يأتي صادرات الزيتون في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية وتحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم[4].

---

1. ، "**الجمهورية التونسية**"،موسوعةالمعرفةالعلمية، تونس:(د.د.ن)،(د.س.ن).
2. يسري الجوهري، **جغرافيا المغرب العربي**. القاهرة: مطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص 215.
3. "الجمهورية التونسية"،موسوعة المعرفة العلمية. مرجع سابق.
4. " **المعطيات الجغرافية الرقمية بتونس الواقع والأفاق** "،ديوان قياس الأراضي والمسح العقاري ،24-25 فيفري 2015 متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://ggim.un.org/docs/meetings/UN%20GGIM_Arab%20States/First%20meeting/Tunisia.pdf

– **الأراضي الثلاثية:** تتمثل في هضبات الاستبس وتسود فيها تربية الحيوانات والمواشي حيث يساهم الإنتاج الحيواني ب 5/1 لدخل الإنتاج الزراعي بتونس ويعيش ما يقارب ربع السكان في هذه المناطق كما تزخر بحشائش الحلفاء حيث تغطي ما يربو عن 4700 ميل^2 في تونس[1].

وقد انعكس هذا التنوع الجغرافي والمناخي على الإنتاج وما دعمه السعي المترامي من السلطات التونسية الى تحقيق مستوى اقتصادي طيب من التنمية الاقتصادية بما يشكل الاستغلال الأمثل لطاقات والموارد الذاتية.

فمن حيث الثروة السمكية فقد تطورت نسبة انتاجها في تونس حيث بلغت سنة 1995 836 ألف طن وصولا الى نسبة انتاج قدرت سنة 2006 بـ 204.5 ألف طن، اما من حيث الصادرات الزراعية فبلغت قيمة الصادرات ما يماثل 1.624 مليون دولار لسنة 2005، متصدرة بذلك قائمة الصادرات الزراعية في الوطن العربي لسنة2005[2].

المطلب الثاني: السكان في تونس

بلغت تونس منذ سنوات المرحلة الأخيرة من تحولها الديمغرافي سبق سريع نسبيا مقارنة بما يحدث في عديد المجتمعات الأخرى وقد ساهمت استراتيجية التنمية وبرامجها تحت غطاء السياسة السكنية التي اعتمدت في تونس في ذلك.

وحسب اخر تعداد للسكان والذي صدر بتاريخ الأول من جويلية 2015والذي صدر عن CIA* عبر كتاب world fact book ان تعداد السكان بلغ 11037.225نسمة وبذلك احتلت تونس المرتبة 79 عالميا من حيث تعداد السكان[3] في حين قدر تعداد السكان في تونس رجوعا للتقارير الوطنية في جويلية 2012 بـ 10.777.500 نسمة ساكنا مقابل 8.785.700 نسمة لعام 2004. وتقدر نسبة صافية النمو السكاني بـ 1.06% بين شهري ماي 2009 و2010،

---

[1]. يسري الجوهري، مرجع سابق، ص 216.

* **CIA** : مركز الاستخبارات الامريكية وهو يعد من اقوى الأجهزة الاستخباراتية في العالم وأكثرها تأثيرا .

[2]. " **المعطيات الجغرافية الرقمية بتونس الواقع والأفاق**" .متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://ggim.un.org/docs/meetings/UN%20GGIM_Arab%20States/First%20meeting/Tunisia.pdf

[3] .tunisia , op.cit.

وبهذا النسق سوف يتضاعف عدد السكان كل 57 سنة بعد ان تضاعف خلال 30 سنة فقط بين سنتي 1966 و1996[1].

وفيما يخص التوزيع الديمغرافي للسكان في تونس فيمكن تحديده وإعطاء صور له من خلال عدة مؤشرات كالأقاليم او الفئة العمرية او السن او الجنس وذلك كالآتي:

يبين توزيع السكان في منتصف سنة 2006 حسب الفئة العمرية والجنس ان قرابة 814 من هؤلاء لم تتجاوز أعمارهم الخمس سنوات وتبلغ هذه النسبة 8.3% لدى الذكور مقابل 7.9% لدى الاناث، حيث تسجل النتائج ان 25.3 من السكان لم تتجاوز أعمارهم 25 سنة وتكون هذه النسبة 26.0% لدى الذكور مقابل 24.6% من لدى الاناث اما نسبة سكان الذي تتراوح أعمارهم بين 25 و59 فان نسبة السكان منهم 65.2%، واما الذين هم فوق 60 سنة لا يمثلون سوى 9.5من مجموع السكان[2].

- وتفيد المعطيات المقدمة حول توزيع السكان في تونس رجوعا الى تقسيم الأقاليم والمناطق لسنة 2006 ان سكان تونس يتوزعون على سبع مناطق" جهات" الكبرى بالنسبة متفاوتة فإقليم تونس وجهة الوسط الشرقي يعتبران من أكثر مراكز تجمع السكان فكلاهما يمثلان خمس سكان البلاد.

حيث يمثل إقليم تونس 22.8% بها مجموعة 23143 ويمثل الإقليم السكاني للوسط الشرقي ما يمثل 22.8% من اجمالي تعداد السكان بنسبة متساوية بين الجنبين أي حوالي 1158.6 ن ويشكل الجنوب الغربي النسبة الأدنى في نسبة التمركز السكان حيث يمثل تعداد السكان فيه 57% من اجمالي تعداد السكان في تونس[3].

- اما عن نسبة الولادات والوفيات ضمن المخطط الديمغرافي للسكان في تونس فهم يمثلون نسب متفاوتة مكانيا وزمانيا يمكن تحديدها تاليا:

---

[1] الجمهورية التونسية "**التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية20+**"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، جوان 2013. ص25

[2]. الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي،" **التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004**"،المعهد الوطني للإحصاء،مارس 2005، ص 3 .

[3]. مرجع نفسه ،ص 5.

_ ابرزت دراسة الولادات في تونس عبر مراحل زمنية مختلفة الى ان نسبة الولادات شهدت تراجعا بين سنتي 1994 و1999 منتقلة تباعا من 22.7 %الى 16.7% وانطلاقا من سنة 2000 وتميز الوضع بنسبة استقرار قبل ان يرتفع بنسق بطئ ليصل الى نسبة 18.8% سنة 1011 وهو ما يعكس تنامي عدد الولادات " 163 الف م لسنة 2002 و201 الف لسنة 2011[1]، وفي قياس اخر لعدد الولادات فقد بلغ تعدادها سنة 2006 173.390 م بزيادة 1.48 عن العام الذي سبقه، اما بخصوص تطور المواليد فبلغ سنة 2006 17.2 مرتبطا بما يشهده معدل الخصوبة الإجمالي البالغ 2.03 لنفس السنة[2].

ويمكن حصر اهم العوامل المسببة لانخفاض الخصوبة في إقرار برنامج تنظيم الاسرة منذ سنة 1966 وتحرير المرأة والتنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات التعلم خاصة لدى الاناث وما نتج عنه من تأخر في سن الزواج كما دخول المراة سوق الشغل وانخراطها بالحداثة بأشكال وصيغ متعددة[3].

_ أما فيما يخص نسبة الوفيات خاصة في فئة الأطفال حديثي الولادة فيمكن القول ان تقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية لسنة 2009 صنف تونس في منطقة امنة من حيث تصنيف للدول وخاصة دول الشرق الأوسط حول معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بحيث وجد انه مقابل كل ألف مولود حي يتوفى 21 مولود منهم قبل سن الخامسة، وقد بلغت نسبة وفيات حديثي الولادة في نفس التصنيف 13 مولود مقابل " 1000" ألف.

---

[1]. الجمهورية التونسية، "**التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية20+**"،مرجع سابق ،ص 27.

[2]. االجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي،"**التقرير السنوي حول الوضع الديمغرافي في تونس، 2006**"، مرجع سابق ،ص 6، 7.

[3]. منظمة الصحة العالمية ،"**الإحصائات الصحية العالمية لسنة 2009**"، فرنسا: قسم الطباعة والنشر (د.س.ن)، ص 14، 42

من جانب اخر بلغ نسبة توقع الحياة عند الولادة للجنسين ب 74 سنة مقابل 70 عام وذلك بالنسبة لمواليد سنة 1990 باختلاف مع مواليد المملكة المتحدة لنفس السنة بزيادة 6 سنوات أي معدل " العيش المؤمل 76 سنة"[1].

_ وتشير نسبة الامية لدى السكان الى ان 6369.3 ألف نمن الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق يحسنون قراءة وكتابة احدى اللغات في حين ان نسبة الاميين تبلغ 18908 ألف ن وهو ما يقابل نسبة تقدر ب 22.9% لنفس الفئة العمرية وتجدر الإشارة الى ان هذه النسبة في تقلص متواصل وتختلف نسبة الامية حسب الجنس فتبلغ 14.8 من الذكور في حين تصل الى حدود 30.1% من بين الاناث حسب تقدير سنة 2014، كما تختلف هذه النسبة حسب الوسط حيث تشكل نسبة 16.6% في الوسط البلدي في حين تبلغ مستوى 35.5 في الوسط غير البلدي[2].

وتبلغ نسبة التمدرس للأطفال ذوي الاعمار 5 فما فوق سنة 2004ما نسبة 32.6% في الوسط البلدي في حين تبلغ نسبة 28.8% في الوسط غير البلدي، اما بالنسبة للفئة العمرية (6-24) سنة فان نسبة التمدرس بلغت 95.1% سنة 2004 مسجلة بذلك تطورا كبير قدر بـ 9 نقاط كما كانت عليه سنة 1994 (بنسبة 86.2)[3].

_ تعد المشاكل الاقتصادية أحد عناصر التحديد الشكل الديمغرافي وذلك ما يتعلق بالهجرة الداخلية وسوق العمل وتوفر فرص العمل وتمثل البطالة ودخل الفرد اهم عاملين محركين للطبيعة الديمغرافية في تونس في هذا الجانب.

يشير تقرير المنظمة العربية للعمل لسنة 2006 ان المنطقة العربية تعاني من ارتفاع في نسب البطالة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم حيث يبلغ 14 وان النصيب الأكبر من هذه النسبة كان للشباب وكما يشير التقرير الى ان نسبة البطالة هي الأكثر عند الاناث مقارنة

---

[1]. الجمهورية التونسية، "**التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية20+**"،مرجع سابق، ص 29.

[2]. الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، "**التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004** "، مرجع سابق ،ص 2.

[3]. مرجع نفسه . ص 8

بالذكور اذ بلغت أربعة اضعاف المعدل في كل من مصر والأردن واليمن في اليمن تكاد تكون متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب وفي حين لم تقدم نسبة موثوقة لحجم البطالة[1].

في جين تقول بعض التقارير ان نسبة البطالة في تونس قد بلغت 14.9%سنة 2014 ارتفعت الى 25.4% من سنة 2015[2].

المطلب الثالث: تاريخ تونس السياسي :

لعبت تونس أدوارا مهمة على امتداد تاريخها منذ العهد الفينيقيون في قرطاج وصولا الى ما عرف بمقاطعة افريقية زمن الحكم الروماني لها، وقد فتخها المسلمون في القرن السابع ميلادي وأسسوا فيها مدينة القيروان وهي احدى المدن المهمة بها حتى الان[3].

كانت تونس تعرف قديما باسم ترشيش وهي تسمية أطلقها المسلمون عليها لما فتحوا افريقيا وإذ كانوا ينزلون بصمعة ترشيش، ويتأنسون براهب هناك، فيقولون هذه صمعة تونس فلازمها هذا الاسم الى وقتنا هذا[4]. كما رجع البعض الاخر أصل التسمية الى " نينس" التي وصفها ديودورس وبوليبيوس والتي يبدو وصفها قريبا من مدينة القصبة بضواحي تونس حاليا، وأشار المؤرخ بن خلدون الى ان اصل كلمة تونس يرجع لما عرف عن المدينة من ازدهار عمراني وحياة اقتصادية وحركة ثقافية واجتماعية بمعنى تونس البساتين او الجنان[5].

أ- الاحتلال الفرنسي لتونس:

---

[1]. منظمة العمل العربية، "**موجز التقرير العربي الاول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**" ،القاهرة :جويلية 2008 .

[2] .tunisia , **op.cit** .

[3]. راغب السرجانى، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011**، مصر: مركز أقلام للطباعة والنشر(د.س.ن)، ص 7 .

[4]. مرجع نفسه، ص9

[5]. " **معلومات عن الجمهورية التونسية** "، موقع اعلام، 18 فبراير 2014 .تم التحصل عليه من الموقع الإلكتروني : http://www.e3lm.com/ بتاريخ 19-7-2016 .

تعود الاطماع الفرنسية في تونس الى عهد بعيد خف، ففي عام 1270 قاد ملك فرنسا لويس التاسع حملة عسكرية للسيطرة على تونس كان مصيرها الفشل، وبعدها تمكنت فرنسا عام 1685 من فرض معاهدة على تونس تخولها احقية الامتياز عن بقية الدول الكبرى... وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 اولت فرنسا اهتماما خاصا لتونس التي عدتها امتداد للجزائر من الجهة الشرقية واخذت فرنسا تختلق الذرائع لاحتلال تونس[1] فمنذ ان استتب الوضع في الجزائر حاولت فرنسا جاهدة السيطرة على تونس اذ تذرعت بهجوم بعض القبائل التونسية على حدود الجزائر لتتدخل عسكريا في تونس وتحاصر قصر الباي بباردو يوم 12 ماي 1881م وقد عرض قائد الجيش الفرنسي الجنرال " برايز" والقنصل روسطان على محمود الصادق باي نص معاهدة باردو والتي فرضت بمقتضاها الحماية على تونس وفي اثناء ذلك كان الباي يرفض هذه الفكرة املا في تدخل الدول الأوروبية للوقوف بجانبه وارسال الدعم العثماني الى تونس لكونها كانت خاضعة لها إداريا[2].

فبعدما قام رئيس الوزراء الفرنسي" جويل فيري" المتحمس لاحتلال تونس بإعلام البرلمان الفرنسي بحادث توغل القبائل وطالب بتخصيص اعتماد مالي لقيام بعملية عسكرية بحجة ردع القبائل على القبائل التونسية...

إزاء تلك التطورات أرسل باي تونس سنة 1881 نداء الى الدول التي وقعت على معاهدة برلين في عام 1878 احتج فيه باسمه وباسم السلطات ضد دخول القوات الفرنسية الأراضي التونسية وناشدتها لتكون وسيط بينه وبين حكومة فرنسا وختم نداءه متوسلا اليها ببذل مساعيها الحميدة لإنقاذ تونس[3].

أقدمت تونس في عهد " حمودة باشا" على تقديم العديد من التنازلات تباعا ما جعل المطامع الفرنسية تتزايد فكانت البداية مع معاهدة 1824 ثم اتفاقية 1830 اللتين تمنحان

---

[1]. محمد عصفور سلمان، " **الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني والاوروبي منها**" ،مجلة ديالي، عدد 56. 2012 .

[2]. راغب السرجانى، مرجع سابق ، ص 23.

[3]. محمد عصفور سلمان، مرجع سابق .

فرنسا امتيازات تجارية وقضائية، الا ان النوايا المبينة للسيطرة على تونس ظهرت بعد عام 1958 حيث فرضت فرنسا على الباي ميثاق" عهد الأمان" الذي أصبح الفرنسيين بموجبه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس بمن فيهم الأوروبيين[1]. ولم يقف الامر الى هذا الحد بل أجبرت فرنسا الباي الذي فقد سلطاته لصالح المقيم العام الفرنسي " كامبون" على توقيع معاهدة جديدة عرفت باسم المرسى الكبير 8 جوان 1883 والتي تم فيها فرض الحماية بشكل شامل على تونس[2].

قاوم الشعب التونسي الاحتلال الفرنسي لأنه وجه بالقمع ثم اخذت بعد ذلك في تثبيت الوضع الاحتلالي للبلاد فأنشأت مجلسا استشاريا وفتحت الباب لمن يريد الهجرة الى تونس من الفرنسيين والايطاليين، وكما أقدمت على سن قانون جديد للجنسية يجيز سحب الجنسية التونسية وإعطاء الجنسية الفرنسية مكانها لمن يطلبها لكنها قوبلت بالرفض والمحاربة من طرف التونسيين بل وقاطعوا كل من استبدل جنسيته واعتبروه خروج الإسلام[3].

ومع ان التونسيين قاموا بثورات يعيد الاحتلال وبعد الحرب العالمية الأولى الا انها لم تكن ترقى لحجم قوة المحتل وذلك لأنهم فضلوا العمل السياسي المنظم، وبعد حراك كل من محمد السنوسي والشيخ المكي بن عزوز اللذين نفيا بدأ العمل السياسي المنظم سنة 1905 واتخذ شكل أكثر تنظيما سنة 1908 مع تأسيس حزب " تونس الفتاة" لكنه أفشل مع نفي " علي باشا حمية" المنظم له[4].

ب- الاستقلال وإعلان الجمهورية:

تعود الجذور لطرح فكرة الاستلال حيث عرضت فرنسا على المغرب وتونس الحكم المحلي وتأجيل الاستقلال الكلي.

---

[1]. عباش عائشة، "**إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**"، رسالة ماجيستير ،(الجزائر ، جامعة يوسف بن خده،كلية العلوم السياسية والإعلام ،سنة2007-2008)،ص 19.

[2]. راغب السرجانى، مرجع سابق ، ص 22 .

[3]. مرجع نفسه، 23

[4]. المرجع السابق، ص 26

إلا إن المغرب رفضت وتونس عبر الحزب الحر الدستوري الجديد بزعامة بورقيبة قبلته الامر الذي خلق إنشقاق في الجسم السياسي والمجتمعي في تونس بين مؤيد ومعارض...، إلا ان النضال العسكري الذي تشكل عبر الجيش الوطني التونسي بطعم من جيش تحرير المغرب العربي المدعوم من طرف مصر حرك الراكد... وجعل الجماهير تهب الى تأييد فكرة الاستقلال التام الذي قادته الحركة اليوسفية الذي ادىالى إعطاء فرنسا الاستقلال لتونس في 20 مارس 1956.[1]

– ولد الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير في 3 اوت 1903 وهو ينحدر من اسرة متوسطة الحال والده على بن الحاج كان جنديا في جيش الباي ثم احيل للتقاعد مع دخول الاحتلال الفرنسي سنة 1882.[2]

بدا الحبيب بورقيبة حياته السياسية عام 1929بالمساهمة في تحرير جريدة " اللواء التونسي" الصادرة بالفرنسية ثم جريدة " صوت التونسي" وبعد ثلاثة أعوام أسس بورقيبة سنة 1932 جريدة " العمل التونسي" وبعدها قرر مؤتمر الحزب الحر الدستوري ضم بورقيبة بناء على إنجازاته في هذا المجال[3]، لكن بورقيبة سرعان ما تركه وذهب لتأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد مع اخرين في 2 مار 1934، ونتيجة لحراكه السياسي اعتقل عديد المرات من طرف سلطات الاستعمار ما جعله يهرب الى مصر وعاد الى تونس في 7 افريل 1943 واستكمل حراكه في نشر القضية والتعريف بها فذهب الى مصر واندونيسيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها.

كما انه كان من أعلن عدم ثقة التونسيين في فرنسا في ميثاق اندلعت بعده الثورة المسلحة في تونس بتاريخ 18 جانفي 1952.[4]

---

[1]. عباش عائشة ،مرجع سابق ، ص 24 .

[2]. " **مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لتسوية النزاع العربي–الإسرائيلي**"، موقع المقاتل، (د.س.ن) .
متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/sec02.doc_cvt.htm

[3]. المرجع السابق .

[4]. "**الحبيب بورقيبة**"،الجزيرة.نت، الأربعاء 17–9–2014.

وقد إستطاع بورقيبة في معرض تأسيس الجمهورية الأولى اقناع غالبة التونسيين بالمعاهدة التي تلت توقيع وثيقة الاستقلال التام في مارس 1956 وبعد أشهر ألغيالنظام الملكي بخلع الملك محمد الأمين باي وإعلان تونس دولة جمهورية في 25 جويلية 1957.

وعلى المستوى الداخلي تميز حكم بورقيبة بتطهيره للبلاد من معارضيه بمن فيهم رفاق الكفاح أمثال صالح بن يوسف الذي اغتيل في المانيا وكما جمد نشاط الحزب الثوري 1962 وحارب الإسلاميين" حركة الاتجاه الإسلامي وحركة النهضة لاحقا" في فترة وجيزة استثمر ما في حزبه على اليساريين كما الغي الحريات الأساسية وتلك المتعلقة بحرية الراي والاعلام.

كما اقر نظام الحزب الواحد وتحالف مع الاتحاد العام التونسي ومر عن ذلك بتعديل دستوري لسنة 1974 وتعامل بأجندة امنية قاسية خاصة مع من يعارضه أمثال متظاهري ازمة سعر الخبز جانفي 1984 والتي راح ضحيتها المئات، كما ضيق الخناق على الدعاة والمساجد واغلق الديوان الشرعي حتى انه وصل الى دعوة العمال الى إفطار شهر رمضان بحجة تعطيله للإنتاج بشكل أبرز فيه عدائه لمظاهر التدين في تونس[1].

يمكن القول في محصلة هذه المبحث الذي نوقش فيه البناء الجيوبوليتيكي للدولة التونسية والمجتمع التونسي والذي قدم فيه مجموعة من المعلومات والحقائق الخاصة بالطبيعة الجغرافية لتونس والتي يمكن الحديث عنها بانها ذات موقع استراتيجي نسبة الى وجودها في شمال القارة الافريقية على اطلالة على البحر المتوسط ما جعلها تتميز بغطاء نباتي ومناخي ومتنوع وثري كذلك امتلاك ثروة مائية فيما يخص الثروة السمكية

تميز التوزيع البشري في تونس بالتوازن والاعتدال من حيث الزيادة السكانية وتوزيعها وكما ان حجم تعداد السكان والذي بلغ ما يفوق 11 م ن والذي يسهل على الدولة التعامل معه ومتطلباته نسبة الى غيره من الدول ذات التعداد السكاني الكبير.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : 28-8-2016

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

[1]. المرجع نفسه.

لقد مثل الوجود الفرنسي في تونس استعمار بشكل اداري أكثر منه عسكري وذلك يتضح من شكل المقاومة الذي غلبت عليها الطابع السياسي في تونس ما جعل هذا الوجود يكون حماية أكثر منه استعمار عسكري ... ما انعكس على مسار تحقيق الاستقلال في تونس الذي كان تفاوض أكثر منه فرضا لقواعد المنتصر في اللعبة كما حصل في الجزائر ومصر وغيرها.

تميزت فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة بانها تجسيد للتوجهات الفكرية السياسية حيث امتازت بعزله وقمعه لخصومه ومعارضة سياسيين والمفكرين ما جعل تونس تأخذ نمط الحكم العلماني المدني من حيث توجه الدولة والنظام الشيوعي المميز لحكم الحزب الواحد من حيث السلطة السياسية التي تميزت بالقمعية.

المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي في عهد بن علي:

عرفت تونس في جمهوريتها الثانية مع تقلد زين العابدين بن على سادة الحكم وذلك بعد عزل الرئيس السابق الحبيب بورقيبة من طرف رئيس الوزراء الجنرال بن علي، وذلك استنادا

الى تقرير طبي لإثبات عدم قدرة بورقيبة على تسير البلاد فكان ان ولي على كرسي الرئاسة بقرطاج طبقا لما ينص عليه الدستور التونسي.

شكلت رحلة صعود بن علي بداية من دراسته وتخرجه بالمعهد الفني بسوسة والتحاقه بالجيش سنة 1958 وتحصله على دبلوم المدرسة العسكرية الخاصة بسان سير ثم المدرسة المدفعية بسور– مارن الفرنسية نقطة تحول في شخصية والتي انعكست فيها بعد سياسيا على عديد المناصب التي تقلدها كسفير لبولندا سنة 1980 ووزير للأمن العام الوطني 1985 وصولا الى حصوله على ثقة بورقيبة فكان ذراعه الأيمن ومن المؤثرين عليه وفي قراراته حيث كان من مستشاريه ما جعله يعينه رئيسا للوزراء.

الا ان عبر سن الرئيس بورقيبة جعل من وزيره بن علي يطمح في السلطة وفما كان عليه الى ان عزله عن السلطة بحجة عبر سنة وضرورة التغير والإصلاح.

الا انه وبعد تقلده للسلطة كان اسوا من الذي خلفه حيث شدد الخناق على معارضيه ووسائل الاعلام لدرجة وضعه لبورقيبة تحت الإقامة الجبرية ومنع اخباره على وسائل الاعلام حتى وافته المنية سنة 2002.

الامر الذي خلق جو سياسيا دائما في تونس على مدار فترة حكمه ميزته عدة أمور منها ما سنتناوله في هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: المؤسسات السياسية الرسمية

لقد تضمن الدستور التونسي تفصيل البناء الشكل والوظيفي للمؤسسات السياسية في البلاد كما قدم في توطئة تصوره للدولة التونسية والتي ذكر بانها قامت على اعتاب ثورة قاومت

للتخلص من الاستعمار وان هذه الدولة تسعى من خلال شعبها على تقوية دعائم الوحدة الوطنية وترقية الحقوق والحريات الإنسانية وذلك من خلال مؤسسات وأجهزة تم التطرق لها في الباب الثاني والثالث من الدستور الا وهي السلطات التشريعية والسلطة التنفيذية"[1].

1- المؤسسة التشريعية:

ويحددها الدستور التونسي الذي دخل حيز التنفيذ 8 نوفمبر 1959 من حيث الهيكل والمهام المناطة وذلك في الباب الثاني من الدستور والذي نص الفصل 18 بها على ان " يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين او عن طريق الاستفتاء" كما انه حدد طريقة اختيار أعضاء هذه المؤسسة في بقية نص الفصل 18 حيث" ينتخب أعضاء مجلس النواب، انتخابا عاما، مباشرا سريا حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون الانتخابي"[2].

تم تحديد البرلمان التونسي عبر قرار المجلس القومي التأسيسي بتاريخ 1959 والذي حدد البرلمان بمجلس واحد وهو مجلس النواب وظل الوضح كذلك الى حين تعديل الدستوري لسنة 2002 والذي اصبح بموجبه البرلمان التونسي ممثلا بمجلسين وبالإضافة لمجلس النواب الذي يتم انتخابه بالاقتراع العام والمباشر من طرف الشعب، اضيف اليه مجلس مستشارين[3]، وينص الفصل 19 في الباب الثاني من الدستور حول مجلس المستشارين حيث" يكون مجلس المستشارين من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي عدد الأعضاء مجلس النواب، ويحدد القانون الانتخابي طريقة ضبط هذا العدد كل ست سنوات باعتبار عدد أعضاء مجلس النواب القائم... ويوزع اعضاءه الى عضوين او عضو عن كل ولاية باعتبار عدد السكان يتم انتخابه او

---

1. خيري عبد الرزاق جاسم،"**النظام السياسي التونسي بعد التغير**"،المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، (د.س.ن)24 . متحصل عليه من : 17-08-2016

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9479

2. الجمهورية التونسية ،" **دستور الجمهورية التونسية**" جوان 1959.

3. محمد شفيق صرصار،" **القانون- القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**"، تونس: الوزارة الأولى، المدرسة الوطنية للإدارة، 2007، ص 50

انتخابهما على المستوى الجهوي من بين أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين[1]. اما الثلث الثاني فينتخب من بين الاعراض والفلاحين على المستوى الوطني بترشيح من المنظمات المهنية المعنية، ويعين الرئيس بقية اعضاءه من الشخصيات والكفاءات الوطنية.

يضم مجلس النواب على إثر الانتخابات التشريعية لسنة 2004 189 نائب من ضمنهم 37 نائب من أحزاب المعارضة وفي حين ضبط العدد الى حد 836 لسنة 2005 بتعديل بتاريخ 24 مارس من نفس السنة مع حساب أعضاء مجلس المستشارين وعددهم 126 منهم 43 يمثلون الوليات بحساب عضو واحد او اثبت لكل ولاية حسب تعداد سكانها[2].

كما قدم الدستور التونسي الصادر بتاريخ 1959 عدد من المهام المكلفون بها البرلمان التونسي بمجلسيه منها ما هو متعلق بسن القوانين والقرارات العادية او الأساسية التي يحددها الدستور. إضافة من الصلاحيات مثل مراقبة الحكومة والموافقة على مخططات التنمية ز أخرى متعلقة بالمحكمة العليا وفي الغالب فان هذه الصلاحيات والممارسات تكون أوسع من حيث الممارسة في مجلس النواب منها في مجلس المستشارين... ومن جانب آخر أحدث مجلس النواب بعض من لجان التحقيق بغرض تقصي الحقائق مثل لجنة التقصي حول وزير الداخلية الأسبق قيمته خاصة حول ازمة احداث الخبز[3].

2-المؤسسة التنفيذية:

وقد قدمت بتحديد معالمها نصوص فصول الباب الثالث من الدستور التونسي الصادر سنة 1959، حيث حدد هيكلها وقسمها الى مستويين" رئيسة الجمهورية" و" الحكومة".

كما وتحوز السلطة التنفيذية في تونس والمتمثلة في شخص الرئيس على مجال واسع من الصلاحيات والامتيازات فيما يخص تسيير شؤون الدولة ومنه تكون الحكومة ممثلة في رئيس الوزراء جهاز استشاري وتنفيذي بعد الرئيس الجمهورية وفق نصوص المكتوبة للدستور التونسي او اعراف تعاملات السلطة التنفيذية وهذا ما سيتضح فيما يلي:

---

[1]. الجمهورية التونسية، " دستور الجمهورية التونسية" جوان 1959.

[2]. محمد شفيق صرصار، مرجع سابق ، ص 50.

[3]. مرجع نفسه، ص 52، 53.

أ-**رئيس الجمهورية:** يتم اختيار رئيس الجمهورية في تونس وفق معايير أساسية أهمها ان يبين بين الإسلام وان يتجاوز عمره 40 سنة وان يتم اختباره عن طريق الاقتراع المباشر والعام والسري من قبل التعب ولمدة خمسة سنوات ولا يجوز مبدئيا ان يجدد ترشيح الرئيس لمنصب الرئاسة أكثر من ثلاث عهد[1] وتم النص على ذلك في محتوى الفصل 39 من القسم الأول الباب الثالث بحيث" ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام خلال الأيام الثلاثين الأخير من المدة الرئاسية وانتخابا عاما جراء مباشرا سريا، وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها وفي صورة عدم الحصول على هذه الأغلبية في الدورة الأولى تنظم دورة ثانية يوم الاحد الثاني الموالي ليوم الاقتراع ولا يمكن ان يتقدم للدورة الثانية الا المترشحان المحرزان على اكثر عدد من الأصوات في الدورة الأولى مع اعتبار الانتخابات عند الاقتضاء وذلك طبقا الشروط المنصوص عليها بقانون الانتخابي"[2]، ويعلق احمد سرحان في كتابه" النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية" عن نص هذا الفصل بقوله ان " هذا الشرط (تحديد العهد الرئاسية بثلاثة عهد) لا ينطبق بالنسبة لكل من الرئيسين السابقين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي".

يمارس رئيس الجمهورية عديد من الصلاحيات رجوعا الى السلطات الممنوحة له من خلال الدستور ويمكن تقسيمها الى ثلاثة مجالات[3]:

- في المجال التنفيذي يمارس الرئيس حسب نص الفصل 38 السلطة التنفيذية فهو يوجه السياسة العامة للدولة وهو الذي يعتمد ممثلي الدبلوماسيين في دول الخارج وقبول اعتمادات ممثلي الدول الأجنبية لديه وهو الذي يعين الوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، كما يسند الوظائف المدنية والعسكرية السامية ويعين بعض الأعضاء المجلس الدستوري وهو القائد القائم للقوات المسلحة.

---

[1]. خيري عبد الرزاق جاسم، " **النظام السياسي التونسي بعد التغيير**"، (د.س.ن) .

متحصل عنه من الموقع الالكتروني :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9479

[2]. الجمهورية التونسية،" دستور الجمهورية التونسية" الصادر 25 مارس 1959.

[3]. محمد شفيق صرصار، مرجع سابق ، ص 48، 49

– في المجال التشريعي يحق للرئيس تقديم مشاريع القوانين للبرلمان ولمشاريعه أولوية وله صلاحية ختم القوانين او رفضها وارجاعها للبرلمان، كما يخول نص الفصل 63 من الدستور للرئيس حل مجلس النواب.

– صلاحيات الرئيس في الحالات الاستثنائية وهي تلك المتعلقة بوجود خطر مهدد لكيان الدولة وامنها بحيث يتعذر تسيرها ما يخول للرئيس اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة في سبيل مواجهة ذلك الامر كما نص الفصل 46 من الدستور.

ب– **الحكومة:** تتمثل صلاحيات الحكومة في اتباع توجيهات الرئيس الخاصة بتطبيق القوانين الصادرة عنه او من طرف البرلمان كما ينص الفصل 58 من الدستور" تسهر الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية"[1].

وبما ان النظام السياسي التونسي ينسب لكونه رئيسا منه الى التنظيم البرلماني ولعدة أسباب لعل من أهمها حجم صلاحيات الرئيس فان الحكومة مراقبة ومسائلة امام الرئيس على عكس الأنظمة البرلمانية التي تكون فيها الحكومة مسائلة من طرف البرلمان، وينص الدستور في الفصل 59 على ذلك بمقولة" الحكومة مسؤولة عن تصرفاتها امام رئيس الجمهورية"[2].

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية .

ونقصد بها كل التنظيمات والمؤسسات غير المسيرة من قبل السلطة او الدولة بتعبير اشمل وهي تخضع لقوانينها وذلك ضمن ما يحدده الدستور واللوائح والقوانين الصادرة عن الحكومة والبرلمان وهي تتمثل في " الأحزاب والجمعيات والمنظمات" داخل الدولة.

أ– **الأحزاب:**يعود تاريخ العمل الحزبي في تونس الى سنة 1920 أي سنة تأسيس الحزب الحر الدستوري بقيادة عبد العزيز الثعالبي ومنذ نيل تونس لاستقلالها في 1956 تولى بورقيبة مدة

[1]. الجمهورية التونسية، دستور 1959.

[2]. المرجع نفسه .

الحكم وقام بإصدار دستور 1999 الذي نص في فصله الثامن على حرية الفكر والتعبير وانشاء الجمعيات والأحزاب حسب ما يضبطه القانون[1].

وبموجب هذا النص تمكن عدد من الأحزاب السياسية من الحصول على تأشيرة عمل في حين ظل البعض الاخر يعمل دون غطاء قانونيا. وقد تنوعت توجهات هذه الأحزاب من الليبرالية والشيوعية والإسلامية...الخ نذكر منها:

- **التجمع الدستوري الديمقراطي:** وهو الحزب الحاكم في فترة عهد بن علي، تأسس من خلال مؤتمر عقد بقصر ملال بتونس سنة 1934 والذي اعده المنشقون من حزب الدستور سابقا ومن بينهم الرئيس السابق" الحبيب بورقيبة" فتأسس الحزب وكان رئيس الحزب آنذاك محمود الماطري[2].وهو أول حزب وطني في تونس يحكم البلاد من الاستقلال وسيطرة على الحياة السياسية فيما حتى سقوط بن علي وكان يتمتع بحجم كبير من التسهيلات في العهدين السابقين، وتم تغير اسمه اكثر من مرة الى ان استقر على الامر الحالي ويصد عن هذا الحزب صحيفة" الحرية" و" لورو نوفو" الناطقة بالفرنسية[3].

هيمن الحزب على الحياة السياسية منذ الاستقلال ويعد مدى تغلغله وسيطرته على الأجهزة داخل الدولة من عوامل الثورة التونسية على النظام فقد كان يمثل الرئيس والوزراء والنواب وكوادر الدولة ويصفه معارضوه بانه حزب شمولي لأنه اعتمد على أدوات تأطير صارمة وقبضة امنية لتسير المجتمع والدولة[4].

---

[1]. محي الدين بياضي " **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** " ، رسالة ماجستير، (بسكرة ،جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات السياسية ، 2011-2012)، ص 89.

[2]. "**التجمع الدستوري الديمقراطي**"،الجزيرة.نت ، 15-1-2011.

الموقع الإلكتروني : بتاريخ 25-8-2016

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/15/

[3]. عماد بن سعيد، " **الأحزاب السياسية في تونس** "، فرانس24، 20-1-2011.

الموقع الإلكتروني:بتاريخ 26-8-2016

http://www.france24.com/ar/20110118-tunisia-political-parties-rcd-nahddha-tajdid

[4]. " **الأحزاب السياسية في تونس** "،الجزيرة.نت ،2011/01/17 .

متحصل عليه من : بتاريخ 27-7-2016

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/17/

- **الحزب الديمقراطي التقدمي:** كان يسمى " الحزب الاشتراكي التقدمي" ثم الاعتراف به في 18 ديسمبر 1988عقب اعتلاء بن علي لسدة الحكم، كأول تغيير سياسي على مستوى التعددية الحزبية التي وعد بها بن علي[1]، كان من بين الأحزاب التي وقعت على الميثاق الوطني بشان إحلال الديمقراطية واحتج على تزوير انتخابات 1889 التي فاز فيها الحزب الحاكم بكل مقاعد مجلس النواب، واحتلال بن علي بالميثاق المذكور فقرر مقاطعة الانتخابات البلدية التي تلتها وشارك الانتخابات التشريعية 1994 و1999 وكان الحزب المعارض الوحيد الذي لم يفز باي مقعد على الرغم من صدور قانون يمنح أحزاب المعارضة 20%من مقاعد مجلس النواب[2].

- **حركة التجديد:** وهو يعرف سابقا بالحزب الشيوعي التونسي أسس سنة 1919 في عهد الاستعمار الفرنسي وكان تحت لواء الحزب الشيوعي الفرنسي وارتباطه هذا واثر على شعبيته ولم يكن مشاركة الحزب الشيوعي التونسي في النضال ضد الاستعمار قوية او ذات سياسة واضحة بسبب انتخابي ملك الحزب الشيوعي الفرنسي وقد تم حله في عام 1963 بعد ان اتهمت بعض عناصره بمحاولة الاعتداء على حياة الرئيس الحبيب بورقيبة عام 1962[3]. وبعد ان استأنفت الحركة نشاطها غيرت اسمها الى حركة التحديد في افريل 1993 في خطوة منها للانفتاح على المجتمع بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وفي حين غادر عدد من أعضاء الحركة وبقي محمد حرمل امين عاما عليها من 2007.حيث خلفه احمد إبراهيم في نفس المنصب بعد ذلك[4].

---

[1]. عماد بن سعيد، " ، مرجع سابق .

[2]. "**الحزب الديمقراطي التقديمي**"، *مرجع سابق* .

[3]. علي عجيل منجل ،"**حركة التجديد، الحزب الشيوعي التونسي عضو في الحكومة الجديدة بعد الثورة التونسية**" ،الحوار المتمدن، عدد 49، 01/17/ 2012.
متحصل عليه من :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=242142

[4]. " **الأحزاب السياسية في تونس**" ،مرجع سابق.

- **حركة النهضة:** وهي حركة ذات مرجعية إسلامية ظهرت أواخر الستينات تحت اسم الجماعة الإسلامية وأعلن عن الحركة رسميا في جوان 1983 وتغير اسمها ليصبح " حركة الاتجاه الإسلامي" وفي مارس 1989 أصبحت تسمى " حركة النهضة" رحبت الحركة بالإطاحة بالرئيس بورقيبة 7 نوفمبر 1987 وأفرج بن علي على اغلب أعضائها المسجونين، كما وقعت على وثيقة الميثاق الوطني التي دعا اليها بن علي لتنظيم العمل السياسي والتي أثمرت مشاركتها في تشريعات أفريل 1989.

لكنها بعد ذلك اصطدمت مع السلطة سنة 1991 وأعلنت الحكومة في ماي 1991 عن ابطال عن ابطال عملية اغتيال ومحاولة قلب النظام حكم زين العابدين وشنت قوات الامن حملة شديدة على إعطائها على أثر ذلك فسجن أغلبهم وسافر بعضهم[1]، والبعض الاخر انقطعت اخبارهم او كانوا من المفقودين في ظل حكم زين العابدين... الا ان الحركة حافظت على تميزها بكونها حزب وسطي معتدل مناصر للديمقراطية كما انه كان من اكثر الأحزاب تنظيما وتمويلا ماديا في تونس ومن جانب اخر يقول منتقدوه بانه كيان منحق يبعث الخوف وانه في حال وصولهم للسلطة سيسعون لفرض اسلام اكثر أصولية داخل المجتمع التونسي العلماني المدني الامر الذي فندته الحركة في عدة منابر ويتزعم هذا الحزب مؤسسة راشد القنوني الذي عاش عقودا في المنفى اثناء ملاحقته من طرف النظام السابق[2].

- **حزب العمل الشيوعي:** وهو من أبرز الأحزاب المعارضة غير المعترف بها وهو ذو توجه ما ركي لينين، يتميز بمعارضته للنهضة وطرحها الإسلامي ورفض الحزب التوقيع على وثيقة الميثاق الوطني بعد الإطاحة بنظم بورقيبة 1987، وهو يتميز بقاعدة واسعة على الساحة الطلابية وله صحيفة تمثل منبر لطرح أفكاره وتوجهاته وهي صحيفة "الى الامام"[3].

---

[1]. نفس المرجع السابق .

[2]. AngeliqueChrisafis، " الانتخابات التونسية – دليل الأحزاب" صحفية الجارديان البريطانية، 20 أكتوبر 2011، متحصل عله من الموقع الالكتروني https://www.theguardian.com/world/2011/oct/20/tunisian-elections-2011-tunisia2: بتاريخ :26-8-2016.

[3]. عماد بن سعيد، مرجع سابق.

الحزب	الرئيس	المقاعد	التأسيس
التجمع الدستوري الديمقراطي	زين العابدين بن علي	148	1920
حركة الديمقراطيين الاشتراكية	محمد معضة	13	1980
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	عبد الرحمان التليلي	7	1983
الوحدة الشعبية	محمد الحاج	5	1993
حركةالتجديد		5	1993
الاشتراكي الحر	–	2	1988
التجمع الديمقراطي التقدمي	–	–	1988

* جدول رقم (2) . من إعداد الباحث

ب- المجتمع المدني في تونس:

إن حرية العمل الجمعوي في تونس يعود الى سنة 1888 أي صدر اول مرسوم ينظم الجمعيات والا ان هذا الامر شد الرقابة على الجمعيات وحجر عليها الخوض في القضايا السياسية والدينية ولعل هذا ما يفسر ظهور اول جمعية إثر هذا القانون سنة 1996 أي بعد ثمانية سنوات من اصدار القانون وفي سنة 1913 انشات جمعية التعاون الخيري في صفاقس ومع بداية القرن 20 تأسس حركة الشباب التونسي كإحدى أولى الجمعيات السياسية في تونس[1].

وتشير الدراسات الى انه في ظل قانون 1988 نشأت 5533 جمعية الى غاية أكتوبر 1988 بينما وصل عدد الجمعيات المؤشرة قبل صدور القانون سنة 1988 الى حوالي 1976 جمعية ليصل سنة 2000 الى نحو 7529 جمعية[2].

- **تجربة الاعلام التونسي:**

[1]. محي الدين بياضي ،مرجع سابق ،ص 94.

[2]. نفس المرجع، ص 95.

لقد كان الاعلام التونسي يسير في خندق واحد هو دعم النظام الحاكم فقد كانت المنشورات التابعة للحكومة في عهد بن علي تسيطر على الصحافة المكتوبة خاصة الصحف التي تمتلكها الدولة مثل " لابريس LA PRESSE "وتلك الجرائد التابعة للحزب الحاكم مثل

" لورونوفو RenouveauLa" والحرية وكانت هذه الصحف تتمتع بمداخيل استثمارية من الدولة وبشبكة توزيع تجعلها ذلت أولوية تستفيد منها استفادة كبيرة اما صحف المعارضة على غرار صحيفة" الموقف" او " مواطنون" فلم تكن تكاد ترى او يسمع لها صوت[1]. فيؤكد معدو الكتاب الأسود في الملف الثاني منه انه مع ارتفاع كلفة الورق والطباعة خاصة مع المنافسة التي تفرضها شبكة الانترنت مع ضعف التوزيع وجعل الدخل الأساس للصحف والمجلات التونسية متأتيا من العائدات الاستثمارية وتتحكم دائرة الاعلام برئاسة الجمهورية تحت[2] لواء الوكالة التونسية للاتصال الخارجي بشكل كامل في توزيع الاستثمار العمومي الذي أصبح بالنسبة الى أصحاب المؤسسات الصحفية بمثابة السيف المسلط على رقابهم والذي يحد من استقلاليتهم.

ما جعل الحديث عن أهمية ودور الاعلام المرئي والمسموع في تونس في فترة حكم الرئيس زين العابدين امر لا أهمية له نظرا للتعتيم والتظليل الذي اكتسب به حتى في الأيام الأخيرة من سقوط النظام السياسي في 14 جانفي 2011.

المطلب الثاني: النظام الحزبي والانتخابي

تتم العملية السياسية عبر مجموعة من المحددات والضوابط الدستورية والقانونية والتي تمهد الطريق نحو تفعيل الحياة السياسية كذلك هو الامر فيما يخص كل من النظام الداخلي لتشكيل وتأسيس الأحزاب والنظام الانتخابي الذي هو الية تحدد طريقة المنافسة بين الأحزاب والافراد في المعترك الانتخابي ما يخلق ومن الثقافية والوضوح في العملية الانتخابية ونتائجها.

---

[1]. مجموعة كتاب ،**دراسة حول تطور وسائل الإعلام في تونس**، البرنامج العالمي لتطوير الإتصالات، سبتمبر 2012.
متحصل عنه من الموقع الإلكتروني :
http://fr.slideshare.net/yassinebensaad1/219222a

[2]. ياسر المختوم، "**منظومة الدعاية تحت حكم بن علي**" **كتاب الأسود**"،مركز نماء للبحوث والدراسات، 30-3-2014.
متحصل عليه من : http://192.158.13.3/nama2015/ActivitieDatials.aspx?id=398بتاريخ 23-7-2016

أ- النظام الحزبي:

يعرف الدكتور أسامة حرب في كتابه الأحزاب السياسية في العالم الثالث الحزب السياسي بانه" اتحاد او تجمع عن الافراد ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ويستهدف الوصول للسلطة السياسية او التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوما من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية او بدونها"[1].

والتواجد في حزب يعني دائما التوحد مع مجموعة والاختلاف عن الأخرى، فلا يمكن الحديث عن النظام الحزبي الا في حال وجود تعددية حزبية[2]، الا ان هته التعددية جاءت شكلية وموشومة فرغم إقرار التعددية سنة 1981 الا انها كانت شرط على الأحزاب الجديدة الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدى الحياة بعد ان اقر ذلك دستوريا وعليه فقد اعترفت السلطة السياسية في تونس ببعض الأحزاب التي قبلت شروط اللعبة السياسية[3]، واستمر الامر كما هو عليه مع بعض التعديلات الشكلية في عهد بن علي الا انها حافظت على نفس نسق الحكم عبر الحزب الواحد.

ومنذ الاستقلال جاء دستور 1959 معترفا بحرية الفكر والصحافة وتأسيس الجمعيات وذلك في الفصل الثامن من الباب الأول والمتعلق بالأحكام العامة حيث نص (بعد تنقيحه بالقانون الدستوري عدد 65 لسنة 1997 المؤرخ في أكتوبر 1997) بان" حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسب ما يضبطه القانون"[4].

ب- النظام الانتخابي:

اقدم الرئيس السابق زين العابدين بعد توليه الحكم بعد عزل بورقيبة على فتح المجال السياسي خلال سنوات حكمه الأولى من خلال بعض من الإصلاحات في النظامين السياسي والدستوري، وفساد الاعتقاد لدى المعارضة ان النظام السياسي التونسي يتجه نحو التعددية

---

[1]. فتحي قارة بيبان،" نقد النظام الحزبي"،**جريدة الصباح التونسية**،13-2-2013.

الموقع الإلكتروني : http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=5559

بتاريخ 20-8- 2016

[2]. نفس المرجع.

[3]. محيالدين بياضي، مرجع سابق،ص 90.

[4]. دستور الجمهورية، الفصل 8 الباب الأول، الدستور الصادر سنة 1959.

الحزبية والمنافسة الانتخابية ولا كن اشارت النتائج عموما منذ العام 1989 حيث اخر انتخابات في عهد بن علي الى ان التنافس الانتخابي كان تعدديا وغير ان نتائجه كانت تعيد انتاج النظام الأحادي الحزبي كما كان الواقع السياسي في عهد بورقيبة[1]، الا ان هذا الواقع تم تكريسه منذ انتخاب المجلس التأسيسي بعيد الاستقلال واستمر الى حدود انتخابات 1994، حيث اعتمد الاقتراع بنظام القوائم وبالأغلبية في دورة واحدة وقد أدى هذا النظام الى انتخابات مستنسخة وبرلمانيات أحادية اللون ورغم الحاح المعارضة على وجوب اللجوء لنظام النسبية الذي يسمح بتمثيلية اصدق لمختلف التيارات الا انه مرة أخرى عرض بمبادرة تغيير القوانين تأكدت عيوبها[2].

وفي الانتخابات التي أجريت في العام 1989 والتي اعتبرت الانتخابات التعددية الحقيقية الأولى في تونس حاز حركة النهضة على 27% من الأصوات اما بقية الأحزاب المعارضة فحصلت على 5 %من الأصوات وبسبب النظام الانتخابي تحمل الحزب الحاكم على كل مقاعد البرلمان بينما لم يمثل أي عضو من المعارضة... وعشية الانتخابات البرلمانية الثانية اجرى النظام تعديلا دستوريا كل قانون الانتخابات وذلك لضمان تمثل معين للمعارضة والتي اعطي لها 19 مقعد من اصل 163 مقعد[3].

فهذا النظام الانتخابي يرتكز على قاعدة انتخابية على مستوى الدائرة والنسبية على المستوى الوطني وهذا الشكل يظن للحزب الحاكم 80% من المقاعد وفيها تتبقى العشرون الباقية في صراع بين أطراف المعارضة بين بعضها البعض[4].

---

[1]. مصطى مهند ،"**المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية والإنسانية – لنظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الإجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالتا مصر وتونس**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،31مارس 2013، ص 17.

[2]. مصطفى بن جعفر، " **الانتخابات في تونس**".

[3]. رحمة الشارني، "**النتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي**"، شبكة الحوار نت الإعلامية، 14-11-2012.متحصل عليه من الموقع الإلكتوني: http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=22972 بتاريخ 23-8-2016 .

[4]. مصطفى بن جعفر، مرجع سابق .

المبحث الثالث: بيئة التحول الديمقراطي في تونس

لقد شكلت تونس حالة من الدهشة والمفاجئة لدى الرأي العام الداخلي والخارجي عندما خلقت السبق والاستثناء بخروج الشغب الى الشوارع والميادين للمطالبة بالكرامة والحرية والعيش الكريم فما كان للقدر ان يستجيب لصلوات ودعوات هذه الجموع التي ضاقت ذرعا بهذا الوضع وهذا النظام الاستبدادي والظالم الذي لم يتوانى ولو لحظة في صدر كرامة المواطن التونسي بخاصة ذلك الذي لم يكن رمت ذوي شأن كي يبعدوا عنه التعسف والظل الممارس من قبل السلطة وأجهزتها الأمنية.

كما حدث مع البوعزيزي الذي كان شرارة انطلاق من هذا الحراك الشعبي فكان الفطرة التي افاضت الكأس على هذا النظام فأغرقته.

وفي هذا المبحث سنتناول كيف انطلقت هذه الاحتجاجات وما آلت له الأمور في تونس بعدها كما نجيب على التساؤلات المطروحة حول ما إذا كانت هذه الأصوات والاحتجاجات كانت تطالب بلقمة العيش ام كرامة العيش؟ وما مدى سريان قافلة التحول نحو الديمقراطية في تونس.

المطلب الأول: البيئة الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس

اخذت البيئة الداخلية لمرحلة التحول زحم كبير متعلق بالعديد من المؤشرات والعوامل المتداخلة على عدة اصعدة متعلقة بالأسباب المحركة للحراك الشعبي ضد النظام وما آل اليه داخليا.

أ- شرارة الانطلاق:

بدأت وتيرة الاحداث في تونس بتاريخ 17 ديسمبر 2010 حيث قام شابا تونسيا يدعى محمد بوعزيزي من ولاية سيدي بوزيد بإحراق نفسه على القيام خلفه أحد افراد الشرطة بمصادر عربته لبيع الخطر والتي كانت تمثل مصدره الوحيد وقيام أحد أفراد الامن" فادية حمدي" بصفعه كما اشيع في الأوساط الإعلامية وفي الرابع من يناير توفي البوعزيزي لتكون الحادثة شرارة الأولى التي اندلعت بمقتضاها مظاهرات عارمة شملت مدن بوزيد وتالة والقصرين ومليانة وصولا للعاصمة والمدن الكبرى احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وغيرها من المطالب[1] الا ان هذه الحادثة ما كانت الا تلك القطرة التي افاضت الكأس فعندما ننظر للمشهد التونسي في العشر السنوات الأخيرة حتى هذه الواقعة التي تعاقب عليها حكام رئاسيين فقط بعد اكثر من خمسين عام من الاستقلال والتي على الرغم من قيام الدولة فيها بإصلاحات وتعديلات في الدستور والقوانين وحققت ما يخيل للبعض بأنه انجاز اقتصادي وما كانت الا مجرد إجراءات شكلية لم تحدث اثرا ملموسا في اصلاح المشهد السياسي او الاقتصادي في تونس بالنسبة للمواطن العادي بل كانت تكريس للنفوذ والسلطة في يد فئة محدودة من المثقفين تحت قيادة بن علي[2].

انتشرت موجة الاحتجاجات جغرافيا وسياسيا وقد لعبت نقابات العمال دورا هاما فيها بعد فترة من التردد في البداية وعمدت الى شد المزيد من المتظاهرين في العديد من المدن بما فيها تونس العاصمة، وساعد على ذلك محطات التلفزيون الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر في نشر الحركة وتوسيعها نحو الشباب ونخب الطبقات الوسطى، ومن ناحية أخرى خلق سلوك قمعي لقوات الامن مع المتظاهرين بشكل عشوائي إصرار احدى

---

[1]. صافينار محمد أحمد ،"**عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،(د.س.ن) .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=55

بتاريخ 26-5-2016

[2]. راغب السرجاني، مرجع سابق ، ص 77.

المحتجين ومزج مطالبهم التي كانت أغالبها اجتماعية واقتصادية مع مطالب سياسية ذهبت لدعوة النظام بقيادة بن علي بالتخلي عن السلطة[1] هذا التغير المفاجئ اثبت جدية وصدقية هذا الحراك الشعبي وعلى خليفته عمت حالة من الاتفاق بين التونسيين على ضرورة خروج بن علي من السلطة الا انه لم يكن هناك جهة قادرة على ارغامه على الخروج وتحريك الوضع القائم[2]وتباعا للجهة الأمنية قدما المتظاهرين من طرف قوات الامن التي عززت من تواجدها وصاعدت الامر باستخدام الرصاص الحي ، فكانت اول حالة الوفاة بالرصاص الحي في سيدي بوزيد بتاريخ 2010/12/24 في خطوة تصعيدية كان غرض النظام منها إرهاب المتظاهرين وتطويق حركة الاحتجاجات الا ان الامر كان عكس ذلك في وقفة عز للشعب التونسي ضد النظام الذي لم يعمد هكذا إصرار والتحدي من قبل المجتمع التونسي سابقا[3]، فيبدو أن النظام لم يكن في جعبته من حلول وقتها غير المعالجة الأمنية للأمر التي عمقت من حدة الحراك الشعبي وباعدت كل سبل الحل السياسية اوالعقلانية

من جانب اخر فقد حاول النظام ان يستجلب عطف الراي العام الداخلي من خلال زيارة البوعزيزي في المستشفى ومن جهة مبادرة التعديل الوزاري في 12/29 التي طالت بعض الوزارات "غير الرئيسية" الا ان نظام بن علي لم يستوعب الدرس حيث ظل يدعو المتظاهرين المحرضين والأقلية والمؤجرين في كل خطاب او ظهور اعلامي له ما قطع كل خيوط الالتقاء بينه وبين جموع الشعب المتظاهر في الميادين والشوارع[4].

وفي ظل صمود الشارع التونسي واعراض الحلفاء والأصدقاء في أوروبا والمنطقة العربية عن تقديم المساعدة لنظام بن علي والذي لم يجد في ضهره داعما والجيش التونسي اخذ موقف الحياد مما يحدث في البلاد وخاطب جموع الشعب التونسي على انه سوف ينزلالى الميادين في

---

[1]. " **احتجاجات شعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (الجزء الرابع): الطريق أمام تونس**" ،مجموعةالازماتالدولية ، تونس، بروكسل: 28 افريل. العدد 106 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://old.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/middle%20east%20-%20north%20africa/north%20africa/tunisia/106-popular-protests-in-north-africa-an

[2] .michaelmeyer-resende and paulo'grady, "what'snext for tunisia?", the newyorktimes , jan. 26, 2011 :

http://www.nytimes.com/2011/01/27/opinion/27iht-edmeyer27.html?_r=0

[3]. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 92.

[4]. مرجع نفسه، ص 93.

حماية المناشئ العامة للدولة والسيطرة على مركز التجمهر دون منع المتظاهرين من حقهم في التظاهر وبانة سيقوم بما يمليه عليه الدستور والواجب والامر الذي بررره الكثيرين من السياسيين وارجعوه الى طبيعة الجيش التونسي والى انه كان دائما على الحدود فلم يتدخل في مواطن السياسة على عكس الشرطة التي اولاها بورقيبة ومن بعده بن علي اهتمام اكبر من حيث النفوذ ومن حيث التمويل والميزانية فيعد الجيش التونسي من اضعف الجيوش عربيا رجوعا لتعداد سكانه البالغين 11 م ن الامر الذي يرجع الى حداثته فهو أنشئ بعد الاستقلال 1959 كما ان النظامين السابقين عملوا على تهيئته مخافة حدوث الانقلابات كما حدث في الدول المجاورة بعد استقلالها[1].

من ناحية أخرى ظل بن علي يتنازل شيء فشيء فبعد خطابه يوم 10 يناير وتصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة وقوله بان " رسالة المتظاهرين والمحتجين وصلت " وإضافة الى اقالة وزير الداخلية وتحميله مسؤولية إطلاق النار على المتظاهرين خرج بن علي لاخر مرة يوم الخميس 13 يناير ليعلن في خطابه انه فهم الشعب التونسي أخيرا وليعلن استجابته لمطالب الشعب واهمها عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة وعن المه وحزنه لما جرى مع المتظاهرين.

وفي يوم الجمعة 14 ينار 2011 أعلن خبر فرار بن علي وعائلته لجموع التونسيين والعالم اجمع في خبر صفق له الكثيرون" بن علي هرب" وبعد خرج محمد الغنوجي ليعلنها رسميا عن " تعذر رئيس الجمهورية القيام بمهامه وتوليه الرئاسة بصفة وقتية"[2].

ب – الأسباب والعوامل الداخلية لتحول الديمقراطي:

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبا في الحكم قائما على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن أي تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية وبالفعل نجحت تونس في تحقيق هذه المعادلة من التنمية التي فاقت النسب الموجودة في الدول المماثلة. بفضل الاستثمارات الأجنبية الوافدة والسياحة الأجنبية المندرجة في إطار تصور غربي قائم على دعم النموذج التونسي[3] الا انه بالرغم من ذلك لازال هناك تحديات تخص هذا الشأن

---

[1]. شاران غريوال ،" **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**" ،مركز كارينجي شرق الأوسط، 24 فيفري 2016، ص 3.4.

[2]. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 96، 97.

[3]. مصطفى بن جعفر، "**ندوة بيروت 12و13 مارس 2008: الإنتخابات في تونس**" ،موقعالمفوضيةالعلياللإنتخابات .
http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/67.pdf

واجمعت الدولة والمجتمع التونسي والتي كانت السبب في رغبته بالتغير والتحول نحو نظام يعالج قضاياه وهمومه والتي من اهم أسبابها:

- **تدهور الأوضاع الاقتصادية:**

عملت السلطة في تونس في عهد بن علي على انتهاج نموذج تنموي اعتمد على إرساء اليات اقتصاد السوق وإعادة اعتبار للعملية الاقتصادية وذلك من خلال تطوير الأطر القانونية والتشريعية الرامية الى تحرير الاستثمار والاسعار والتجارة الخارجية من القيود الجبائية والإدارية لتخفيف العبء عن المؤسسات الاقتصادية مع السعي لتطوير الجهاز البنكي والسوق المالي لدفع عجلة الانتاج[1] وقد حقق الاقتصاد التونسي تبعا لذلك نسب نمو تجاوزت 4.6% بالنسبة للفترة ما بين " 1987-2006" كما تمكن من الحفاظ على توازناته العامة[2].

إلا أن نقطة ضعف هذا النموذج هو غياب مؤسسات تحوز على الشرعية المطلوبة من مراقبة مسالك المال العام اين يصرف وما لجدوى منه ومن مثل اهم مداخل الفساد المالي غياب سلطة المراقبة والمحاسبة. هذا الامر جعل الاقتصاد التونسي مفتوح عرضة للازمات والمشاكل خاصة في عدم وجود اليات اقتصادية قادرة على امتصاص تداعيات الازمات[3].

ومن جانب اخر فقد خلق تطور المستوى التعليمي وزيادة خريجي الجامعات مشكلة من ناحية عدم قدرة سوق العمل على استعابة الطوابير الهائلة من حاملي الشهادات إضافة الى أولئك الذين لم يكملوا تعليمهم. فبالرغم من المؤشرات الرسمية حول تحس الكبير في مستوى التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية من حيث استحداث عديد من مناصب العمل بما مكن من تلبية طلب 92% من طلبات العمل الا ان عدد العاطلين ظل في ارتفاع حيث قدر سنة 2008 622.4 ألف عاطل عن العمل من الفئة العمرية 15 فما فوق بما تغير نسبة 14.2 % منهم 127.8 ألف خريجي الجامعة من نفس السنة[4]، وعلى الرغم من كل السياسات التي قدمتها السلطة سواء كانت في حث الشباب على العمل الخاص والتمويل على نفسه او التطبيق على خريجي الجامعات. فاستمرت بطالة الشباب استفحال الامر الذي خلق ازمة ثقة بين الدولة وخريجي الجامعات وعائلاتهم التي تعول على أبنائها في تحصيل لقمة العيش وذلك لأجل

---

[1]. عائشة التايب وأخرون، "**ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 58.

[2]. مرجع سابق، ص 59.

[3]. خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق ، ص 7.

[4]. عائشة التايب، مرجع سابق ، ص 60

الغالي والنفيس لتخريجهم. فاستدمو بطوابير البطالين عن العمل البالغ تعدادهم 700 ألف عاطل عن العمل سنة 2010[1].

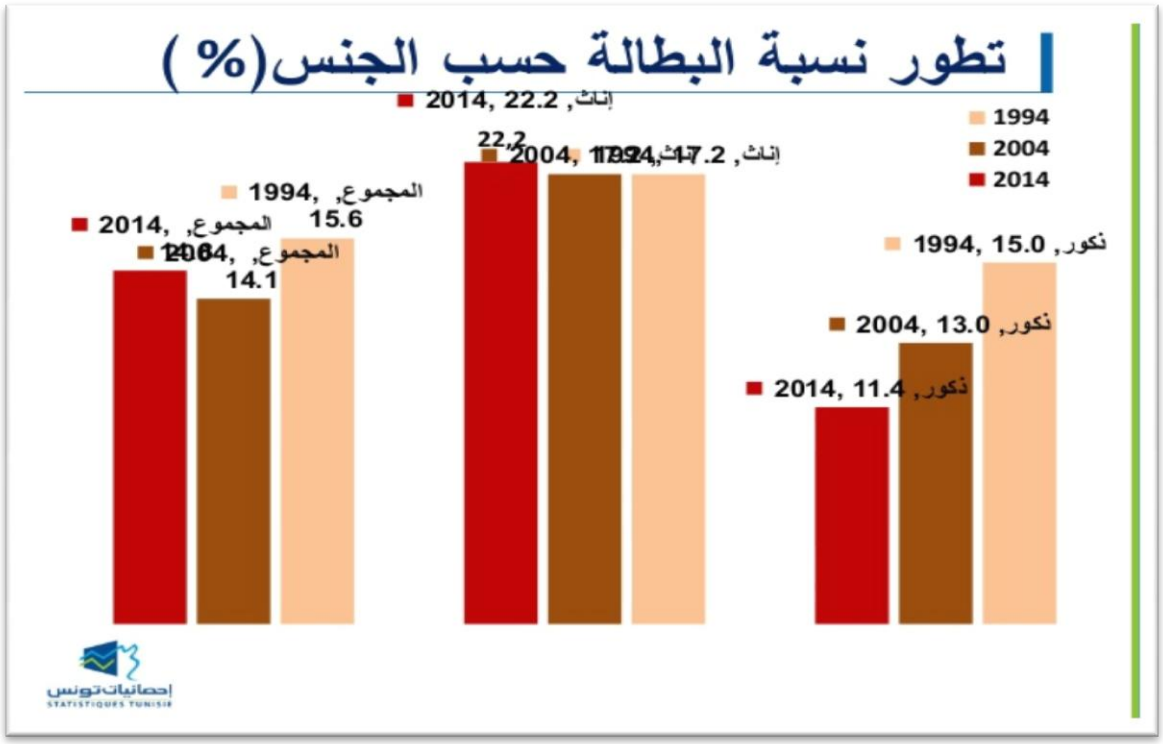

* شكل رقم (2) ،تطور نسبة البطالة في تونس حسب الجنس، المصدر :

http://www.slideshare.net/statistiquestunisie/les-principuax-rsultats-du-recensement-2014

وقد فشل النظام الاقتصادي في القضاء على أزمة الجهوية فيما يخص التنمية وعدد السكان والبطالة ونسب الفقر فيسجل إنفاق الفرد الواحد في جمة الوسط الغربي أضعف نسب في البلاد، حيث يسجل نسبة الفقر في هذه المناطق 19.7% مقارنة بالمناطق الأخرى بالبلاد سنة 2005 وهو يشكل دراسة ثلاث مرات وسط النسبة الوطنية التي بلغت 38%لنفس السنة[2].

[1]. روضة بن عثمان،" **تستطيع ان تثور لكن لا تستطيع أن تحكم**"،تونس : معهدالدراساتالأمنية ، ص4 .

[2]. عائشة التايب، مرجع سابق"، ص 69.

وفي حقيقة الأمر هذا فشل الاقتصادي خاصة في التسيير لم يكن مستبعدا على الإطلاق في ظل غياب نظام ديمقراطي فالديمقراطية ليست ألية لتجميل النظام السياسي وتصديره في صورة مدنية بل هو طريقة لإدارة المجتمع بأفضل الطرق التي توصل لها الفكر السياسي[1].

- **بروز وتصاعد نفوذ الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني:**

لقد خلق بروز صوت المجتمع المدني وخاصة النقابات العملية من الاتحاد العام التونسي للشغل والذي كان حليف الحكومة والا انه سبب دعم الاتحاد المطالب بالإصلاح داخل القطاع العام خلف توتر بينهما خاصة مع إصراره وامتثاله من النقابات العملية بالمطالبة بتحسين وضع العمال وزيادة اجورهم[2].

فبالرغم من ان الأجور الديمقراطية تعد شرطا لنمو وتصاعد دور المجتمع المدني الا ان غياب الديمقراطية لا يعني عدم وجود فرص لنمو منظمات المجتمع المدني تدفع نحو سبل التغير للوصل الى الديمقراطية وبذلك يكون وجودها دافعا للتحول[3].

- **تسلط وفساد النظام الحاكم:**

إن تسلط وطغيان النظام الحاكم تجاه المجتمع التونسي خلف حالة من الفساد طغت على جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاكاديمية وانتشرت المحسوبيات والرشاوي في المعاملات بين الإدارة والمواطن حيث تكون الدولة الخاسر الأكبر نتيجة استنزاف ثرواتها ومن ناحية أخرى خلفت المحسوبية على مستوى الطبقة الحاكمة أزمة حيث سيطر المقربون من الرئيس زين العابدين بن علي اهم المشاريع والمؤسسات المالية[4].

فقد أدى تجميع السلطة في الثروة في يد واحدة واغلاق جميع منافذ التعبير والاطر التنظيم السياسي الى ارتكاب النظام الحاكم انتهاكات جسيمة في حق الشعب التونسي خاصة معارضة السياسيين وأبرزهم منظمات حقوقية في الداخل والخارج " عالميا" الا ان النظام التونسي قد ظل يحظى بالدعم من الأنظمة العربية[5].

- **تراجع مقومات العيش الحر والكريم:**

---

[1]. أسامة معقافي، مرجع سابق ص 205.

[2]. عائشةعباش ،"مرجع سابق، ص 136

[3]. أسامة معقافي، مرجع السابق، مذكرة، ص 209.

[4]. روضة بن عثمان،مرجع سابق ،ص 4.

[5]. عبد العلي حامي الدين ،"**الثورة الشعبية في تونس : مدى قابيلة النموذج للتعميم**" ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، ص 4.

فقد عمد النظام على اهدار كرامة المواطن وحقه في التعبير ويلاحظ بان الدستور التونسي لم يفرد قسما مستقلا لباب الحريات ما جعل نصوصه سهل الالتفاف حولها حيث لم ترد في مواطن صريحة وعلى الاطلاق حيث غالب ما كان يرفقها بقوله حسب الضوابط والقوانين المنظمة ما جعل هذه النصوص سهل التحايل عليها[1].ما يثبت ان حراك الشعب ظل حكم بن علي لم يكن لأجل لقمة العيش فحسب بل كان للكرامة وكسب حق الحياة وهو ما ترجمه الشعار الذي رفعه المتظاهرين في مواطن عديدة خلال مناداتهم بضرورة التغير حيث تعالت صيحاتهم" خبز وماء وبن علي لا" بلفظ عامي عكس ما يطمح له المواطن التونسي البسيط وهو الكرامة[2].

المطلب الثاني: البيئة الخارجية للتحول الديمقراطي:

لقد شكلت تونس بعد التغير والإطاحة بنظام زين العابدين بن علي على الإلمام والنموذج بالنسبة للدول المنطقة والعالم اجمع الذي لم يكن يتوقع ان يكون هناك حراك في المنطقة العربية يدعو الى الديمقراطية وخاصة ان نظام بن علي كان يوهم العالم بأن تونس تعيش الرخاء والحرية المجتمعية نتيجة نجاحه في تسويقه لنموذج الاقتصادي التونسي وللدولة ذات النهج العلماني المدني.

وكما أن تونس كانت الملهم للعديد من الحركات الاحتجاجية فيما يعرف إعلاميا"بالربيع العربي" والتي كانت تونس مؤثرا وملهما لها بشكل مباشر في قيامها، ومن ناحية أخرى فان التغير أو التحول الذي جرى في تونس جاء بدوره متأثر بعدة عوامل خارجية.

ت- إنعكاسات الازمة المالية العالمية على تونس:

عندما نتحدث عن الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول لابد ان نقر ان الازمة تشكل مجموعة من الازمات المتداخلة كأزمة الغذاء وأزمة الطاقة التي خلفت الازمة المالية سنة 2008 واشتدت انعكاساتها السلبية سنة 2009[3]، ويشير الدكتور البدوي الى انه نظر لتراجع نسب النمو في السوق العالمي خاصة البلدان التي تعتبر مواطن تبادل تجاري مع

[1]. أسامة معقافي، مرجع سابق ، ص 205.

[2]. عائشة الشايب، مرجع سابق ، ص 79.

[3]. عزام محجوب، "**الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتهاعلى تونس**"، تورس ، 3-4-2010 .

متحصل عليه من الموقعالإلكتروني: http://www.turess.com/echaab/10678 بتاريخ 17-7-2016

تونس كالدول الأوروبية، فانه في حال تراجع نسب نمو اقتصادها فان الطلب سيتراجع مما يؤثر على سوق التصدير ما يخلق حجم من المنافسة الشرسة بين المصدرين للمحافظة على موقعهم في السوق العالمي ما يفوض فرص المصدر التونسي في سباق هذه المنافسة[1]. هذا الامر إنعكس محليا على انتاج الناتج المحلي حيث بلغ 2.6% الى 4.6% وكما ان نسبة التضخم ارتفعت الى ما يقدر ب 5.2% سنة 2008 في حين انها كانت 3.1% سنة 2007، وعموما تقلص نسق النمو الاقتصادي من 6.3% الى 2.6% بين 2007 و2008 وهذا بالتأكيد أثر على سوق العمل التي تقلصت بما يقارب 10000 منصب حيث كانت عدد الوظائف الشاغرة سنة 2007 8020000 منصب عمل.

من ناحية أخرى فقد انعكس هذا الوضع على القدرة الشرائية للمواطن حيث تقلص الاجر الأدنى من 251.800 دينار سنة 2007 الى 239.824 لسنة 2008[2].

ويعقب الدكتور عبد الجليل البدوي في حديث على تأثير الازمة انه إذا كانت نسبة النمو ستعرف نقصا فهذا يعني نقص الإنتاج وبالتالي زيادة البطالة وتفاقم المشاكل المجتمعية بالإضافة الى صعوبة المنافسة في مثل هكذا مناخ اقتصادي ستنعكس سلبا على قيمة الدينار[3].

اما حول تراجع عائدات الاستثمار الخارجي بين سنة 2007 و2008 فتغير احصائيات البنك المركزي ان التراجع بلغ قيمة 2.3 مليار مقابل 34 مليار للسنة التي سبقتها، فيما كشفت تقارير إعلامية ان الهمزة الاقتصادية التي ضربت (دبي الاماراتية) اثرت على وضع المشاريع الكبرى في تونس التي جمدت والتي تصل قيمتها الى عشرات المليارات[4].

ث- الضغوطات الخارجية على عملية التحول الديمقراطي في تونس:

وقد اخذت هذه الضغوطات والتي تمثلت في المؤسسات الدولية السياسية والمالية منها والدول المانحة اشكالا عديدة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة او حتى كانت سياسات ترغيبيه

---

[1]. لطفي حيدوري،"**انعكاسات الازمة المالية العالمية في تونس**"،الحدث السياسي التونسي، 30 أكتوبر 2008 .
متحصل عنه من الموقع الإلكتروني : http://mouaadh.over-blog.com/article-24308959.html

[2]. عزام محجوب،مرجع سابق .

[3]. لطفي حيدوري، مرجع سابق .

[4]. عزام محجوب، مرجع سابق .

او ترهيبية وهذا راجع لدخول تونس في منظومة السوق العالمي المفتوح والمنظومة الليبيرالية العالمية او العولمة ومن أبرز صور هذا التأثير ما يلي:

– لقد شكل النفوذ الذي تمثله فرنسا في السياسة الداخلية لتونس نسق داعم لعملية التحول الديمقراطي الا انها كانت في سبيل حفاظ تونس على توجهها العلماني المدني في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وقد برز ذلك بعد بروز الحركات الإسلامية في كل من تونس والجزائر وتنافي الخوف الفرنسي من حكم الإسلاميين الذين اعتبرتهم تهديد لمصالحها في المنطقة ما جعلها تكثف من دعمها لنظام بن علي للتوجه نحو انفتاح سياسي اقتصادي ذو توجه مشابه للنموذج الأوروبي[1].

– لقد أدى انحياز المعسكر الشيوعي بداية تسعينات القرن الماضي الى اتساع رقعة المناخ الديمقراطي على الصعيد الدولي ومع تأثير النظام الدولي الجديد سارعت تونس كغيرها من دول العالم الى التحرك نحو اصلاح المنظومة الاقتصادية والسياسية والثقافية في نسق النظام الدولي الجديد ومواكبته[2]. ويقترن ظهور النظام الدولي الجديد مع الحرص والتأكيد في شعاراته على مسألة حقوق الإنسان بوصفها ركنا أساسيا من أركان النظام الدولي الجديد بحسب سلسلة الإتفاقات المبرمة بين دول مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي والتي أصدرت عام 1975 اتفاقية هلنكسي[3].

– كذلك من العوامل التي اثرت على دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس الضغوط التي تعرضها الدول المانحة حيث ترتبط مساعدتها الاقتصادية بضرورة التحسين والتوسع في عملية المشاركة الأساسية وقاعدة الحريات العامة داخل هذه الدول، كما فعل الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية لدفعها الى التحول الديمقراطي باعتبارها منطقة نفوذ[4].

– كما عمل الاتحاد الأوروبي عبر الاتفاقيات والشركات المبرمة بينهم وبين دول الحوض المتوسط ومن ضمنهم تونس من خلال الشراكة الاورومتوسطية واتفاقية معاهدة برشلونة على حث الدول على الإصلاح السياسي. وفي هذا الشأن تبنى ثلاثة قرارات بتاريخ (25 جوان 2000/ 14 ديسمبر 2000/ 24 مارس 2002) والتي من خلالها ندد بتدهور الحالة

[1] أسامة معقافي، المرجع السابق ،ص 217.

[2]. عباش عائشة، مرجع سابق ، ص 130

[3]. أسامة معقافي، مرجع سابق، ص 220.

[4]. عباش عائشة، مرجع سابق، 128.

الاقتصادية والوضع السياسي لهته الدول ومنها تونس كما اعلن انه سيكون هناك إجراءات عقابية تجاه انتهاك حقوق الانسان والحريات العامة وعمل على تبني برنامج (ميدا) الذي يهدف الى تمويل الدول الشريكة مقابل الإصلاح السياسي وتم ذلك بتاريخ جوان 1995[1].

- **المواقف الدولية والخارجية حول التغير السياسي في تونس:**

لقد حققت تونس المعادلة الاستثنائية كونها كانت اول مسارح القومية في التحول الديمقراطي بالعفوية والمفاجئة ذلك ان مراكز الدراسات ومراكز منح القرار لم تتنبأ لها ما جعل منها محط انظار وسائل الاعلام والحكومات ففي العالم اجمع وكان لكل حدث فيها وقع وتداعيات على المستوى الخارجي وخاصة مع سقوط نظام بن علي 14 جانفي 2011 وما تلاه من تحولات ومن جملة هذه المواقف نذكر:

- تمثل موقف جامعة الدول العربية في بداية الحراك في دعوة المتحدث الرسمي باسم الأمين العام بدعوة جميع الأطراف للعمل سويا للتوصل الى اجماع وطني يخرج البلاد عن أزمتها وكما أشار ان جامعة الدول قلقة مما يحدث وان الجامعة العربية تراقب عن كثب ما يجري وثم ذهب موقفها نحو القول ان ما يجري هو شان تونسي داخلي وبهذا التزمت الحياد السلبي الذي فسره البعض بانها تميل لموقف النظام التونسي في دعواتها المتكررة الى الدعوة للحوار وضبط النفس[2].

- اما فيما يخص الموقف الأوروبي فكان راكد فحتى عدم مرور أسبوعين على الحراك لم يصدر أي موقف رسمي من الاتحاد يدعم هذا الحراك اما بخصوص الدول الأوروبية فاختلفت مواقفها بين الصمت والتأييد الخافت الا ان الموقف الأكثر غرابة صدر عن الموقف الرسمي الفرنسي الذي مثلته وزيرة الخارجية ميشال أليوماري حيث أبدت استعداد بلادها للمساعدة لتمكين بن علي من السيطرة على (الانقلاب الامني) وعلى الرغم من ان النظام الفرنسي روج الى ان هذا الموقف كان خاص بها وذلك بعد سقوط نظام بن علي بأسابيع وكما انه تم اقالتها

---

[1]. أسامة معاقفي، مرجع سابق، ص 216.

[2]. فهد متولي،"**المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي**"،الشرق الأوسط ،31 ديسمبر 2015.
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://fekr-online.com/index.php/article/

بتاريخ 26-8-2016

في خطوة لتلميع وتحسين صورة نظام ساركوزي[1]. وبعد زيارة استطلاعية قام بها الوفد الأوروبي في تونس بعد سقوط النظام خرج رئيس البرلمان الأوروبي (يارجي بوزيك) امام البرلمان للتحدث عن وجه الشبه بين مظاهرات تونس وتلك التي جرت في بلاده بولندا التي قادت سقوط الحكم الشيوعي هو عقب قائلا الى انه كما احتاج مواطنو شرق أوروبا المساعدة آنذاك فانه لا يجب ترك مواطني دول المغرب العربي دون عون[2].

- وباعتبار ان تركيا أصبحت قوة إقليمية فكان منتظر منها موقف بارز حول الاحداث في تونس الا انها رسميا اكتفت بالصمت الى حين لحظة هروب بن علي وإعلان شغور كرسي الرئاسة وهنا قدمت تركيا دعمها لما أسفر عليه الحراك في تونس حيث قال وزير الخارجية التركي داود اغلو ان الثورة التونسية قد تمثل النموذج الناجح الذي قد تحتضي به الدول التي تسعى للإصلاح كما أعلن عن تقديم تركيا لحزمة من المساعدات المالية لتونس من خلال توطيد العلاقات فيما بينهم[3].

- برز الموقف الأمريكي بعد سقوط النظام حيث أشاد " بشجاعة وكرامة الشعب التونسي" كما دعى الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة في حين كان موقف الأمم المتحدة داعيا الى البحث عن تسوية ديمقراطية للازمة والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

- ومن جانب اخر شكلت الدول العربية المفارقة في صمتها الصارخ فيها عدا قطر التي أبدت احترامها لإرادة الشعب التونسي وخياراته ثم ليبيا التي خرجت عن صمتها وكسرت القاعدة في خطاب للزعيم معمر القذافي الذي وجهه للشعب التونسي حيث دعا الى عودة بن علي عبر قوله " اذا كان رئيسكم اخطئ فحاسبوه واعرب عن حزنه والمه لما يجري في الجمهورية التونسية"[4].

---

[1]. المرجع السابق.

[2]. كريستوف هاسيلباخ وعماد م. غانم،" **الاتحاد الأوروبي ينتقد سياساته تجاه ثورة الياسمين**"، دوتش ويل ،9-2-2011 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://www.dw.com/ar/-14830141

بتاريخ 28-8-2016

[3]. فهد متولي، مرجع السابق .

[4]. راغب السرجاني، مرجع السابق ، ص 98.

المبحث الرابع : واقع ومستقبل التجربة التونسية للتحول الديمقراطي.

المطلب الاول: واقع عملية التحول الديمقراطي في تونس

دخلت تونس منهرجا تاريخيا هاما تمثل في سقوط نظام ظين العابدين بن علي الذي تجسد رسميا من خلال خطاب محمد الغنوشي الذي تلاه عبر التلفزيون الرسمي محاطا برئيس مجلس النواب والمستشارين والذي أعلن فيه عن تمهله الحكم طبعا لأحكام الفصل 56 بصفةوقتية ودعا في خطابه ابناء شعبه بإختلاف انتماءاتهم ومناوبهم الفكرية الى التوحد وتمكين البلاد من تخطي هذا المسار الصعب[1] والذي تمثلت أولى تحدياته إرساء مؤسسات انتقالية تكون نقطة إنطلاق في تحقيق دولة القانون الديمقراطي وبوصلة آمان تضمن سيرة مدة العملية نلاحظ المتعلقة بالعودة الى الماضي او الوقوع في برائن الفوضى .....[2]

و قد عايش التجربة التونسية في مسارها الديمقراطي نقاط تحول ومنعطفات هامة وجهت سياق التحول سنحاول ابرازها في مايلي :

1-انتخاب المجلس التأسيسي :

لقد سعت الحكومة التونسية المؤقتة الى القيام بعملية اصلاح سياسي مؤسس على الشرعية الدستورية وأحدثت لهذا الغرض لجنة عليا للإصلاح السياسي هدفها ضبط المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الإنتخابية لضمان إنتخابات حرة ونزيهة وهذه اللجنة قدمت بعد المشاورات عدة إقتراحات لمرحلة ما بعد الثورة سيما إعداد إنتخابات رئاسية وتأسيسية في نفس

---

1. مرجع سابق ،97 .

2. نيكولا بويار، "**تونس بعد الثورة**"، القدس العربي، مجموعة الازمات الدولية، 5 ماي 2011.

الموقع الاكتروني متحصل عليه من :

http://old.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/op-eds/pouillard-tunisias-way.html

الوقت ..... إلا ان هذه الإقتراحات لم تكن محل قبول إجتماعيا ولا سياسيا ولذا أعلن بدل عن القيام بإنتخابات لمجلس تأسيسي يضع دستور جديدا للبلاد يظمن توازن عمل السلطات الرسمية كما ينتخب منه رئيسا مؤقتا يتولى السلطة الى حين وقع دستور جديد والقيام بانتخابات رئاسية وبرلمانية حسب النظام المقترح [1]

ويتكون المجلس التأسيسي من 217 عضو منتخبين بتاريخ 23 اكتوبر 2011 في أول انتخابات بعد الحراك الأحتجاجي الذي اسقط نضام زين العابدين بن علي بتاريخ 14 جانفي 2011، اعلنت نتائج هذه الانتخابات في 11 نوفمبر 2011 في مؤتمر صحفي اعلن فيه فوز حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية بـ 89 مقعد تلاهو حزب المؤتمر من اجل الجمهورية 29 مقعد في حين حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعد ويترأسه مصطفى بن جعفر الامين العام لحزب التكتل والذي حل رابعا بـ 20 مقعد في صورة أمتزجت فيها ألوان الطيف السياسي التونسي [2]، حيث أجمعت النخب والأحزاب المختلفة في تونس على ظرورة التوافق على مسار الإصلاح والبناء في تونس وعلى أن التحول من الحكم الإستبدادي إلى حكم ديمقراطي هو ما يجب أ تؤول إليه أفق "ثورة الياسمين" 14 جانفي 2011 .[3]

2- مرحلة ما بعد الإنتخابات :

شهدت مرحلة ما بعد إنتاخاب المجلس الوطني التأسيسي عودة لموجات الإحتجاج والتظاهر الأمر الذي دفع الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى إتهام بعض من قوى المعارضة اليسارية بوقوفهم ومسؤوليتهم عن الأحداث خاصة الإعتصمات التي شهدتها عديد من المناطق المهمشة الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية والتي طالبت الحكومة المنتخبة بالتدخل لوضع حد

---

[1]. أسماء نويرة، "**صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس**"،معهد كرنجي للسلام الدولي ، 30 مارس 2011 .
متحصل عليه من طرف الموقع الإلكتروني :
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=43350

[2]. "**المجلس الوطني التأسيسي في تونس**" ، الجزيرة.نت ، الدوحة: 17-9-2013 .
متحصل عليه من : 28-8-2016
/http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/17

[3]. سهيل الحبيب، "**الثورة على دولة الإستقلال وماهية التحوّل الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي التونسي المعاصر**"، العدد 6 ،المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، دورية عمران، 17 ديسمبر 2013 .
en.calameo.com/read/00123143509764e1f66b6?bkcode=00123143509764e1f66b6

لمعاناتهم ومشاكلهم . الأمر الذي إعتبرته حركة النهضة لإحراج الحكومة وإظهارها بمظهر العجز أمام الرأي العام الداخلي والخارجي [1]، وفي ظل التوتر القائم بين الإتحاد العام التونسي للشغل وحركة النهظة على خلفية دعوى الإتحاد لإظراب عام في محافظة سليانة والذي دام لمدة خمسة أيام بدعوى من الفرع الجهوي للإتحاد، وقد تخلل الإضراب مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المطالبين بالتنمية والتشغيل ، كما قامو بطرد المحافظ المحسوب على حركة النهظة والإفراج عن 14 شاب أعتقلوا في أحداث عنف في مدينة سليانة بتاريخ 26 أفريل 2011 [2].

وقد إتخذت عدة أحزاب علمانية موقع معارضا لحكومة الترويكا إثر توليها مهام الحكومة ورئاسة المجلس الوطني التأسيسي، وأعتبرت هذه الأحزاب أنها غير معنية بالمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ومن هذه الأحزاب "الحزب الجمهوري" وقد إستطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا ونجحت في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات إحتجاجية سلمية لمطالبة الحكومة التي تظم أحد التيارات ذات المرجعية الإسلامية بالمحافظة على مكتسبات النموذج التونسي المتعلقة بـ "قانون الأحوال الشخصية وحرية المرأة وحرية الإعلام ...الخ" والدعوة إلى إستقالة الترويكا [3].

3- اغتيالات قادة اليسار المعارضة :

بعد إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي ووصول حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي للحكم علت أصوات بين المعارضة اليسارية ضد سياسات ما أسموه التوجه الإخواني لحكومة النهضة والتي كان من أشد معارضيها القيادي اليساري شكري بالعيد الذي لم يتوانى في نقذ سياسات الحكومة وقرارات المجلس التأسيسي ..،وفي السادس من شهر فيفري 2013 أقدم مجهولون على إغتيال شكري بالعيد أمام منزله في حدث مهيب هز الشارع التونسي بكل أطيافه ومنذ اللحظة الأولى لوقوع هذا الحادث تعالت بعض الأصوات إلى تحميل النهضة مسؤولية الحادث وتارة أخرى بإلقاء اللوم على سياساتها التي حسب قولهم كرست لوجود الفكر التكفيري الإرهابي،

[1]. صفيناز محمد أحمد، مرجع سابق .

[2]. إيمان أحمد عبد الحليم،"، مرجع سابق .

[3]. أنور الجمعاوي، "**المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق**"،المركزالعربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، بناير 2014، ص 3،4

وقد شكل هاذ الحادث فاجعة كادت أن تعصف بتونس [1]، وبعد هاذا الحادث تقدم رئيس الحكومة بإستقالته غير إن هذا الفعل لم يمنع من يتربص لأمن واستقرار تونس من القيام لعملية آخرى كان ضحيتها النائب المعارض بالمجلس التأسيسي محمد البرهامي في صورة مشابهة لتلك التي تعرض لها شكري بالعيد وبعد أشهر من رحيله في موقف أجج الرأي العام الداخلي والخارجي حول الوضع الامني في تونس وكما كان منتظرا حملت الحكومة مسؤولية هذه الاحداث من طرف المعارضة وبدورها حملت الحكومة هذه الاحداث للجماعات المتطرفة التي قالت بانها تهدف لزعزعة الاستقرار البلاد [2]

قد عبر رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي عن موقفه من هذه الاحداث معلقا في حديثه أن من قتل المناضل شكري بالعيد يمثل تهديدا لكل تونس ولتجربتها الديمقراطية ولنموذج التعايش السلمي بين الاسلاميين والعلمانيين الذي افرزته "الثورة" وقد اضاف انه من اعتدى عن شكري بالعيد قد اعتدى قبلها على الشيخ لطفي قلال وآخرين أمثالهم بل على تونس كلها [3]

4-التوتر الامني وبروز الارهاب :

مع بروز الحركة الاصولية بتونس وتماشيا مع تردي الاوضاع الامنية في المنطقة العربية وبروز التنظيمات الارهابية في كل من سوريا وليبيا تشكل وضع مماثل بما يحدث في هذه البلدان ومن ابرز دلالاته الهجوم على السفارة الامريكية بتونس والذي خلف قتلة وجرحى واعلن منتمون لتنظيم أنصار الاسلام مسؤوليتهم عنهم وعلى اثره حكم احد قياداتها ابو ايوب في السجن لمدة عام بعد الحكم عليه بالتحريض على امتحان السفارة كما ألق القبض على 144 آخرون في هذه الاحداث[4] بالإضافة إلى عمليات نصب كمائن استهدفت الجيش والأمن الوطني التونسي في الحدود الجمركية ونقاط التفتيش.

---

[1] الموقع الإلكتروني : http://carnegieendowment.org/sada/?fa=43350

http://www.alarab.co.uk/m/?id=44884

[2].

[3]. "**حوار وطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية**"، صندوق الشراكة العربية البريطانية، ص 36.

[4]. إيمان احمد عبد الحليم، مرجع سابق ، مرجع سابق.

وقد انعكس هذا الامر على الاقتصاد التونسي حيث بلغ العجز التجاري خلال العام 2012 مضافا إلى قيمة مخزون النقد الاجنبي إلى حدود 9.773 مليار دينار في 26 اكتوبر 2012.[1]

5-الدستور التونسي الجديد:

بعد سنتين ونصف سنة من العمل على مسودة الدستور صدق المجلس الوطني التأسيسي في 24 جانفي 2014 على الدستور الجديد بنسبة تجاوز الثلثين المطلوبة وحيث صوت 200 نائب بنعم و72 صوتو بـ لا في حين تحفظ اربعة نواب عن التصويت ويشمل هذا الدستور على توطئة و246 فصل [2] وفي سياقة متصل أعى رئيس الوزراء التونسي المكلف مهدي جمعة انه ناجح في تشكيل حكومة جديدة للبلاد وهي تضم مستقلين وخبراء قد تم تعيين جمعة في منصبه أثر ذلك بموجب اتفاق تم التوصل له وقضى بإستقالة الحكومة التي كانت تديرها حركة النهضة في أعقاب تصاعد التوتر السياسي بينها وبين شركائه العلمانيين [3]

6- انتخاب السبسي رئيسا للجمهورية:

كنتيجة ضعف اداء الحكومة في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والامنية خلال المرحلة الانتقالية، فإن ذلك كان سببا في تجشيع تيارات كثيرة على إعادة الهيكلة ومن بينها "التيار البورقيبي"، وقد تجسد هذا الامر خلال الاجتماع الجماهيري الذي عقده الدستوريون في مدينة المنستير مسقط رأس الرئيس السابق بورقيبة في 24 مارس 2012 برئاسة الوزير الاول السابق الباشا قايد السبسي، ومع هذا التجمع برزت مخاوف لدى البعض من امكانية عودة رموز النظام السابق للسلطة[4] .

ومع قرب الاستحقاق الرئاسي قدم الباجي أوراق ترشحه منظما بذلك الى 25 منافس في رئاسيات 2014 فيما إنحصرت المنافسة كما كان متوقع بينه وبين الرئيس المؤقت المنصف

---

1. نفس المرجع .

2. منذر بالضياني،" المجلس الوطني التونسي يصادق على الدستور بالأغلبية"، العربية، 17 جانفي 2014.
متحصل عليه من : بتاريخ 26-8-2016 .
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/html

3. "**المجلس الوطني التأسيسي يصدق على دستور تونس الجديد**" ، bbc عربي ، جانفي 2014.متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.bbcarabia.com/

4. إيمان احمد عبد الحليم،مرجع سابق .

المرزوقي الذي يحظى بالدعم القوي داخل أوراقه حزب حركة النهضة، وفي حين ترشح الباجي قايد السبسي من خلال حركة نداء تونس التي أسما وفازت في الانتخابات التشريعية السابقة.[1]

وقد ترتب عن هذا الإستحقاق الرئاسي فوز الباجي قايد السبسي حيث أعلنت الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات في تونس عن النتائج النهائية والتي اعد فيها رسميا فوز مرشح نداء تونس على منافسه منصف المرزوقي بفارق 6% حيث تحصل المرشح الفائز الباجي القائد السبسي 55.68% مقابل حصول مرشح مستقل منصف المرزوقي على 44.32% وقد وفق نتائج الفرز النهائي.

ومن جهة أخرى لم يصدر أي طعن أو تقديم تضلم إلى المحكمة العليا فيما يخص هذا الشأن [2]

7-تكريم الرباعي الراعي للحوار في تونس:

على خليفة دور الوساطة وتقريب وجهات النضر الذي عمدت إليه مجموعة من التنظيمات تشكل رباعي الحوار التونسي، من دور في تقريب وجهات النظر والدعوة على الحفاظ على سلمية تجربة التونسية نحوى الديمقراطية على اثر ذلك وتكريما لجهودهم تسلم الرباعي التونسي للحوار جائزة نوبل للسلام لسنة 2013 في حفل أقيم بالعاصمة النرويجية أوسلو وقد جرى الحفل بحضور من ملك النرويج مارالا وأعضاء الحكومة النرويجية.[3]

---

[1]."**مرشحو الرئاسة التونسية في انتخابات 2014** " ، الجزيرة.نت، 2014/11/12.
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/11/17
بتاريخ 29-8-2016

[2]. "**اعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية بتونس**" ، 2014/12/29.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/29

[3]. "رباعي الحوار التونسي يتسلم نوبل للسلام " 2015/12/10 .
متحصل عليه من الموقع :
http://arabic.euronews.com/2015/12/10/nobel-peace-prize-accepted-by-tunisian-pro-democracy-group
بتاريخ 2016/08/01.

و قد أشارت اللجنة الى مدى التكريم جاء تقديرا لمساهمة هذه المنظمات الحاسمة في بناء ديمقراطية تعددية بعد التغيير الذي عرفته تونس خلال سنة 2011، والتي مهدت الطريق للشعوب العربية في كل من مصر وسوريا واليمن التي خرجت الى الشارع لتطالب بحقوقها والقضاء على الفساد وتحسين مستواهم المعيشي.[1]

ويضم هذا الرباعي الإتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية لحقوق الإنسان والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، وفي إطار تسلمه للجائزة عبر الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسن العباسي عن فخره لهذه اللحظة وأتبع قوله أننا في حاجة الى حوار بين الحضارات والى تعايش سلمي في إطار التنوع والاختلاف ونحن في أشد الحاجة إلى أن نجعل مكافحة الإرهاب أولوية لنا. [2]

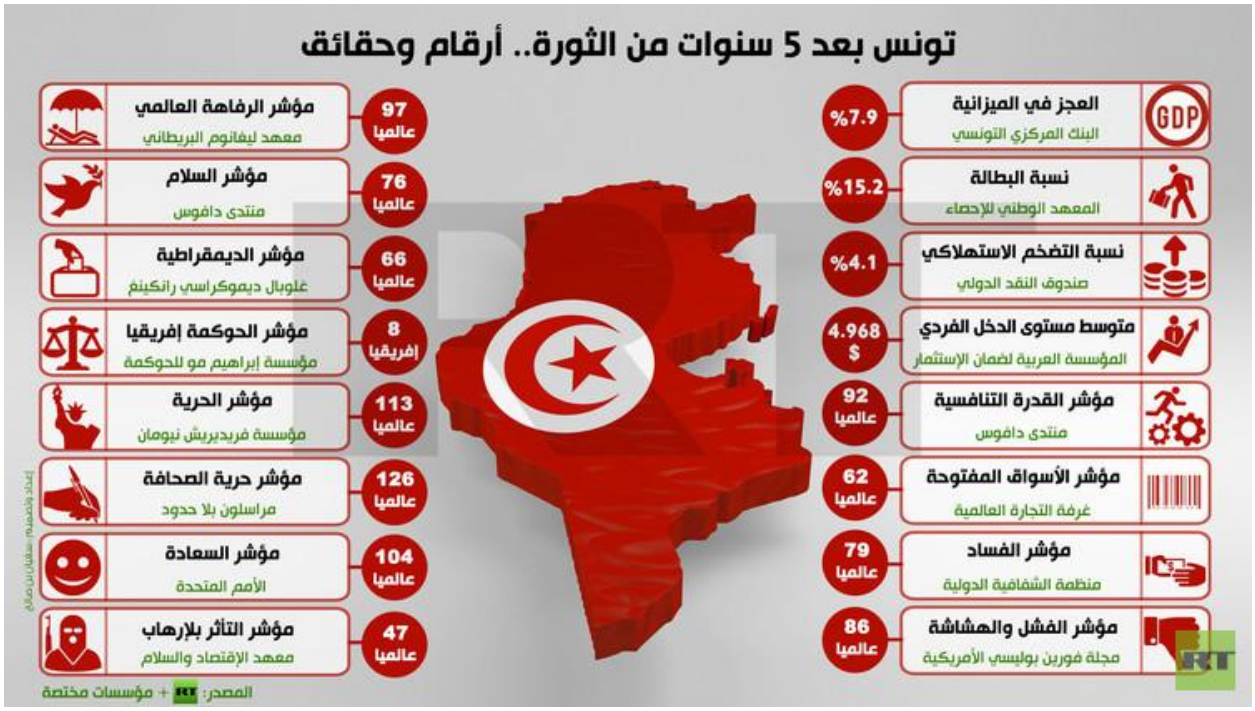

رسم توضيحي لبعض الأرقام والحقائق لتونس بعد خمس سنوات من تغيير النظام ، المصدر :

https://arabic.rt.com/photolines/808387

المطلب الثاني : مستقبل التحول الديمقراطي في تونس :

[1]. فرانس 24 ،"**من هو رباعي الحوار التونسي الذي توجز بجائزة نوبل للسلام** ".

[2]. جريدة انصار رباب الحوار التونسي تسلم نوبل للسلام دعوة الى مكافحة الارهاب من الجدور "بتاريخ 4 سبتمبر 2016.

يعد الحديث المسبق عن ما ستِدي اليه عملية التحول الديمقراطي في تونس أمر صعبا، ذالك يرجع بدرجة أولى ألى طبيعة مرحلةالتحقول الديمقراطي والتي غالبا ما تعرف تقلبات وأرهصات متعددة قد تكون في مسار تحقيق نظام ديمقراطي أو قد تكون في مسار الرجوع إلى وضع مشابه للنظام السابق بشكل جديد أو قد يكون الأسوء مع عودة رموز ونخب النظام السابق .

كما أن التقلبات التي يعيشها الوضع المجتمعي مع بروز عدة قضايا والأزمات كالإرهاب والبطالة والأزمة الإقتصادية التي أنعكست بظلالها على استقرار الوضع السياسي، بالإظافة الى الوضع الإقليمي الذي يعرف توترات متعاقبة على عدة أصعدة خاصة مع الدول المجاورة ك ليبيا والإنفلات الأمني الذي أنعكس على دول المنطقة المجاورة ..، يجعل من التنبؤ لما سيؤول إليه الوظع أمر صعب خاصة مع المفاجئة التي أفرزتها نتائج الانتخبات 26 أكتوبر 2014 عن فوز مرشح حزب نداء تونس ذو المرجعية العلمانية "البورقيبية" على منافسه منصف المرزوقي المرشح المستقل المدعوم من حركة النهظة الإسلامية [1].

يمكن القول أن التجربة التونسية في مسارها الساعي نحو الديمقراطية قد تواجه مصير محتم مع إحدى السيناريوهات التي طرحت مؤخرا على الساحة السياسية والإعلامية وهي تتجسد في سيناريوهين أساسيين الأول يتمثل في نجاح عملية التحول الديمقراطي ونجاح التجربة الديمقراطية التونسية أما السيناريو الثاني فهو يتمثل في فشل العملية الديمقراطية في تونس ونجاح الثورة المضادة وبروز النظام السابق من جديد أو قد يكون أسوء من ذالكوالذي يمكن أن يتحقق على المدى المتوسط أو البعيد .

وبعيد عن هته السيناريوهات أجمع المحللون والباحثون في الشأن التونسي أن التغيير الذي تشكل في تونس بعد 14 جانفي 2011 منح البلاد العديد من المكاسب التى كان يفتقدها النموذج التونسي سواء كان ذالك سياسيا أو إجتماعيا، فلا يمكن أن ننكر أن سقف الحريات الخاصة وحرية الرأي والتعبير خاصة في الشأنين السياسي والديني عما كان عليه الوظع سابقا

[1] فتحي فرجاني، "**تونس: ترتيب أوضاع مابعد انتخابات الرئاسة** "،مركز الجزيرة للدراسات، 31 ديسمبر 2014 .
متحصل عليه بتاريخ 30-8-2016 :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/12/31/20141231124098734Tunisia-presidential-election.pdf

[1]، ومن جانب أخر يمكن القول بأن العملية الإنتقالية في تونس تميزت بالسلمية إلى حد بعيد وتاجوزت فترة سقوط النظام ومابعدها بأقل الخسائر الممكنة، وهدا الأمر يمكن أن نرجعه إلى طبيعة النظام الإداري المتجذر في معاملات المؤسسات السياسية في تونس والذي أستمر جاهدا في تقديم خدماته رغم المواسم المختلفة التي مر به النظام السياسي [2]

و من أبرز تجليات سيرورة العملية الديمقراطية في التجربة التونسية ما جسدته الساحة السياسية من نسيج متنوع جمع ألوان الطيف السياسي بالرغم من التنافس الشرس وذالك إحتكاما لديمقراطية الصندوق يحفظ كيان الوطن وهذا ما توصلت له الأحزاب دونما إتفاق مباشر وذالك من خلال دعواتها إلى الوحدة الوطنية التونسية مبمفهومها المجتمعي لا السياسي .[3] وتتجسد أهمية هذه الخطوة في التاريخ التونسي في إمتلاك الشعب لحقه في إقرار مصيره وتنفيذ إرادته بعد أن كان مرغما عن رغبته تحت سيطرة نظام سياسي إستبدادي كرس للطغيان والفساد وجعل تونس ملك خاص له ولحاشيته في حين يسعى الشعب في خدمة أملاكه وتطويرها [4]

وبالمقابل نجد من الناحية الأخرى في ظل الجهل بطبيعة المرحلة عدة أصوات تقول بأن ما خسرته تونس ابان سقوط النظام السابق أكثر من مكاسبها وهو إلى حد ما واقعي نظرا للتحديات التي تواجهها تجربة تونس الديمراطية من أزمات فعلية وأخرى مفتعلة تريد إفشال التجربة التونسية في مهدها، في نفس الجانب يرى المنصف المرزوقي المرشح الرئاسي السابق

---

[1] يسرى ونّاس، " **تونس بعد 5 سنوات على الثورة.. المكاسب والعقبات** " ،وكالة الأناظول ،13-1-2016 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
http://aa.com.tr/ar
بتاريخ 29-8-2016

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم ،"**تونس ما بعد الثورة ...تحديات الداخل والخارج**"، مركز الجزيرة للدراسات ،28 فيفري.
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201235104413781588.html

[3] . سهيل الحبيب ،"**المشهد السياسي التونسي من الإندماج الحسي الإنتخابي إلى إكراهات التجربة التونسية السلطوية العملية**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،جويلية 2012، ص 38 .

[4] خولةالزتايقي،"**بعدخمسةسنوات.. ماذاحقّقتالثّورة**"، جريدة التونسية 12-10-2016 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : بتاريخ 28-8-2016
http://www.turess.com/attounissia/162891

"أن كل ثورة لها ثورة مضادة كما علمنا التاريخ، وربما تحتاج الثورة التونسية إلى أعوام حتى تبلغ أهدافها ..لذا لابد على الجميع أن يتسامى من أجل تحقيق المصلحة العامة " .[1]

أما في الوقت الحالي فإن ما سيؤول إليه الوضع مرهون بمجموعة من المحددات التي سيتشكل من خلالها مسار التجربة التونسية والتي ستحدد نجاحه من عدمه ويمكن إجمالها في القيام بإصلاح الدستوري القاني الذي يكفل مبدأ التداول السلمي للسلطة، بالإظافة إلى ظرورة الحفاظ على سلمية التنافس بين الإحزاب وجعل المصلحة الوطنية الغاية الأسمى في ذالك، والعمل على فتح مجال لتعددية والعمل الجمعوي والمجتمعي المدني، إظافة ظرورة التنسيق والتعاون محليا ودوليا لمواجهة التحديات المشتركة ولدعم البناء الداخلي .[2]

خلاصة الفصل

[1] سلسلة ملفات ،"**الثورات والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة : ماي 2011، ص 34 .

[2] عباش عائشة، " ، مرجع سابق، 155

يمكن الحديث من ضمن ما تم طرحه في هذا الفصل والذي تطرق لطبيعة عملية التحول الديمقراطي في تونس والتي ترتبت بداية من تاريخ إندلاع الحراك الإحتجاجي الي إعلان نتائج الإنتخبات الرئاسية في تونس سنة 2014 على مجموعة من الملحوضات التي يمكن ذكرها مما يلي :

* يمثل المحدد الجيوبوليتيكي والمتعلق حول مدى تأثير الموقعى الجغرافي على طبيعة نشأة الدولة وتطورها من جانب والى أثر موقها الجغرافي خاصة حين تعلق الأمر في التأثير المباشر للحراك الإحتجاجي في المنطقة فماهي إلا أيام حتى أنتقلت الكرة إلى ملعب الشعوب العربية والذي كان لكل أسلوبه في اللعب مع الحدث الذي عايشه .

* لقد أثرت فترة الإستعمار الفرنسي وما خلفته من أفكار لدى أفراد الشعب التونسي الأثر العظيم في شكل الدولة والنظام السياسي سابقا وحاليا والذي تمثل في إتباع الأسلوب الغربي في أسلوب الحكم .

* جسدت البيئة الداخلية الجانب الكبير المتعلق بأسباب وعوامل قيام الحراك الإحتجاجي مابين 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011 بداية من المسبب الظاهري والمتمثل في حرق البوعزيزي نفسة لأجل كرامته ومصدر رزقه ووصولا إلى العوامل الأساسية التي قامت من أجلها هذه الإحتجاجات وهي الوظع الإقتصادي المتردي وتفشي الفساد والإستبداد من طرف السلطة .

* إن أبرز ما يمكن أن يميز مسيرة التحول الديمقراطي في تونس في الفترة الممتدة بين سنتي 2010 الى 2011 انها سارت بقدر من السلاسة حيث حافظت على سلميتها على الرغم من التجاذبات العديدة التي عرفتها وهذا مقارنة بمثيلاتها إقليميا وعربيا أو النماذج الأخرى المعروفة حول العالم لمسار التحول الديمقراطي

خاتمة

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة يمنك القول أن ما شهدته تونس والمنطقة العربية من تحولات مست الأنظمة و حركت الشعوب و التي تمثلت أولى فصولها في سقوط نظام زين العابدين بن على الذي تكرس وجوده وسياسته لأكثر من 23 سنة ، هذا الوجود الذي وضع الشعب التونسي حد له من خلال حراك احتجاجي شعبي قام بالإطاحة بكل صور الإستبداد والفساد التي أسبحت سمة مميزة للأنظمة العربية والتى أخذ منها النظام التونسي السابق الشيء الكثير.

و رجوعا إلى ما تم دراسته وما تم تقديمه و مناقشته حول موضوع الدراسة المتمثل في دراسة عملية التحول الديمقراطي في تونس ومن خلال الإشكالية التي قدمت حول مدى إمكانية الحكم على أن ما جرى في تونس بعد الأحداث التي امتدت مابين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011 والذي نتج عنها سقوط النظام السابق في تونس تمثل مسار للتحول الديمقراطي الهادف إلى إرساء دولة القانون و خصائص الدولة الديمقراطية ومن خلال ما تم ذكره من خلال تسلسل هذه الدراسة والتي تطرقنا في فصلها الأول إلى مفهوم التحول الديمقراطي و الذي يمكن القول أنه يشكل مسار شامل لعملية التغيير نحو نظام ديمقراطي خلال فترة زمنية تتمخض عنها مجموعة من الإرهاصات والتحولات في سبيل تحقيق الهدف المنشود وهو إرساء قواعد النظام الديمقراطية .

ويمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن أن تكون وليدة الصدفة أو لحظة ما بل هي تمثل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تغيير النظام السياسي و استبدال قواعده بأخرى تكفل الحريات الشخصية و التعددية الحزبية و تحافظ على مكتسبات الدولة التاريخية و تعمل على تحقيق طموحات و مطالب الحركات الاحتجاجية .

وفي نفس المجال المتعلق حول سياقات و أنماط التحول الديمقراطي ورجوعا إلا ما تم ذكره من أنماط للتحول يمكن القول أن درجة سلمية مسار التحول من عدمه يرجع في شكل أساسي إلى طبيعة البيئة الداخلية الحاضنة للتحول الديمقراطي و إلى طبيعة تغلغل النظام

السياسي داخل أجهزة الدولة فكلما كان هاذ النظام متجذر داخل مؤسسات الحكم في الدولة وخاصة فيما يتعلق في الجهاز التنفيذي أو الجهاز الأمني أو الجيش كلما صعبت عملية إجتثاثه من سدة الحكم .

من ناحية أخرى يلعب العامل الجيوبوليتيكي دورا هاما في تسيير عملية التحول و توجيهها نظرا إلى دور العامل الجغرافي و البشري "السكاني" في تحريك عملية التحول الديمقراطي ويمكن التدليل على وجهة النظر هذه بنظرية قلب العالم لصاحبها ماكندر والقائلة أن من يحكم قلاب العالم يحكم العالم بأسره ، ما يلفت الإنتباه حول العامل الجيوبولتيكي في هده الدراسة .

وفي ختام القول يمكن تحديد مجموعة من الملاحظات التي برزت من خلال دراستنا لهاذ الموضوع و ذالك في سبيل إعطاء إجابة حول الفرضيات المقدمة وذالك فيما يلي :

* بالحديث عن فترة ما بعد الإستقلال وحكم بورقيبة والتي أسست للدولة التونسية والتي لازالت تحافظ على شكلها إلي يومنا هاذ يمكن الحديث أن الشكل الذي صيغت به الدولة في تونس والذي حاول إستيراد وإتباع النموذج الغربي في التأسيس من حيث علمانية الدولة و تتبعها لنمط العيش الغربي ،حيث شكل هاذ الوضع نقلا مفرغا للنموذج الغربي حيث أخذ شكليات الحكم العامة فيما أغفلت جوهر هذا النموذج

كما أن فترة حكم بورقيبة عملت على تغريب المجتمع التونسي وطمس أشكال الهوية الإسلامية المتجذرة فيه .

* لقد شكل نظام حكم بن علي الذي جاء عقب انقلاب أبيض قام خلاله بعزل بورقيبة من منصبه وخلق في بداية حكمه حجم ولو بسيط من التعددية خلافا لما كان عليه الوضع في العهد السابق ، إلا أنه ومع تمرس و تجذر العمل الحزبي داخل المجتمع السياسي التونسي وبروز نجم بعض الأحزاب مثل حركة النهضة قام النظام ب تضييق الخناق عن هاته الأحزاب التي لم تكن أساسا تمتلك مجال واسع في المنافسة الحزبية وذالك وفقا لما يكرسه دستور 1959 .

* لقد تمييز مسـار التحول الديمقراطي في تونس بقدر كبير من السلاسة و السلمية طوال هذه المدة وذالك حسب ما أرجعه المحللون راجع إلى طبيعة الفرد التونسي المتسامح و الى المجتمع التونسي المتجانس رغم اختلافاته الإيديولوجية والحزبية و من جهة ثانية إلى رسوخ بناء الدولة ومؤسساتها .

* لقد أدى فشل النظام التونسي في تحقيق متطلبات و طموحات شعبه أدى إلى ضرورة المطالبة بالتغيير والإصلاح، الأمر الذي أبرز هشاشة النموذج التونسي المصدر إلى العالم بأنه يكفل الحريات و التعددية و يقدم الرفاه المادي لعموم الشعب ..فقد نجح النظام التونسيين في تصدير صورة الرفاه والحرية التي يعيشها المواطن التونسي في حين أن الواقع يقول بعكس ذالك

* إن نجاح عملية التحول الديمقراطي مرتبط بشكل رئيسي بحجم الإصلاح المحقق في البناء الدستوري والمؤسسي للدولة ، كما أن مسار التحول الديمقراطي و نجاح رهين بطبيعة البيئة الداخلية و الخارجية و استقرارها من جهة أخرى الذي يؤثر في عملية التحول بشكل مباشر .

* و أخيرا لا يمكن القول بنجاح التجربة التونسية الديمقراطية من عدمها في الوقت الحالي، ذالك أن هاذ الحكم مرتبط بإعطاء هذه التجربة مجالا زمنيا لكي يكون الحكم عنها صحيحا و عادلا .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- **بالعربية :**

الدستور :

1-الجهورية التونسية، وزارة الإعلام والإتصال ، **دستور الجمهورية التونسية 1959**، صادر بتاريخ 23 مارس 1959 .

الكتب :

2-التايب عائشة وأخرون، "ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

3-الطعامنة محمد محمود و عبد الوهاب سمير محمد ، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005 .

4-أحمد إيمان، **قرأت نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، ط 2، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 5مارس 2016

5-بخوش عمار، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. ط 6 ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2011 .

6-فخرو منيرة أحمد ،**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في البحرين**، (د.م.ن)، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية مع بالإشتراك مع دار الأمين للنشر .

7-حميد رشيد عبد الوهاب ، **التحول الديمقراطي في العراق:المواريث التاريخية والأسس الثقافية و المحددات الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2006.

8-صبري سعيد، **الديمقراطية**. الموسوعة السياسية للشباب،القاهرة : 2007.

9-راغب السرجانى، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011**، مصر: مركز أقلام للطباعة والنشر،(د.س.ن) .

10- مجموعة باحثين، **دراسة حول تطور وسائل الإعلام في تونس**، البرنامج العالمي لتطوير الإتصالات، سبتمبر 2012.

متحصل عنه من الموقع الإلكتروني :

http://fr.slideshare.net/yassinebensaad1/219222a

11- هنتنجتون صامويل ، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ،(تر:عبد الوهاب علوب)، القاهرة: دار سعاد الصباح .

ب- الدراسات :

12- أحمد الحلولي منذر السيد ، "**الثقافة السياسية و أثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**"، رسالة ماجستير، (غزة، جامعة الأزهر، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، 2009) .

13- أيوب علي حسن صالح ،"**أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني : إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، 1993 – 2003 كعامل محوري**"، رسالة ماجستير ،(فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2006) .

14- بلعور مصطفى ، "**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008**"، (الجزائر، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010).

15- تمام رتيبة قطاف، "**دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية –حركة النهظة التونسية نموذجا**"، **رسالة ماجستير**، (بسكرة ،جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013) .

16- رزيق نفيسة، "**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظم الدولاتي: المشكلات و الأفاق**" ، (باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2008-2009) .

17- عطاء الله سمية، "**دور الإنتخبات في تفعيل التحول الديمقراطي و إرساء الحكم الراشد – نموذج الجزائر**"، مذكرة ماستر ،(بسكرة ، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013-2014) .

18- عميرة .محمد أيوب، رتيبة مالكي، "**تأثيرالتحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر1999-2009**"، مذكرة ليسانس، (ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، كليةالحقوق والعلوم السياسية ،2012-2013) .

19- عباش عائشة، "**إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**"، رسالة ماجيستير ،(الجزائر ، جامعة يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والإعلام ،سنة2007-2008) .

20- بياضي محي الدين " **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** " ، مذكرة ماجستير، (بسكرة ،جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات السياسية ، 2011-2012)

21- هدى متيكس، "إتجاهات حديثة في علم السياسة: دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999.

22- حسين بهاز، "التجربة الإنتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية" ، دفاتر السياسة والقانون ،(ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ، قسم العلوم السياسية، أفريل 2011) .

23- المعطيات الجغرافية الرقمية بتونس الواقع والأفاق، "ديوان قياس الأراضي والمسح العقاري ،24-25 فيفري 2015 متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://ggim.un.org/docs/meetings/UN%20GGIM_Arab%20States/First%20meeting/Tunisia.pdf

24- الجمهورية التونسية "التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية20+"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، جوان 2013.

25- "الجمهورية التونسية"،موسوعة المعرفة العلمية، تونس:(د.د.ن)،(د.س.ن).

26- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي،" التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004"،المعهد الوطني للإحصاء، مارس 2005.

27- "حوار وطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية"، صندوق الشراكة العربية البريطانية ،(د.س.ن) .

28- منظمة الصحة العالمية ،"الإحصائات الصحية العالمية لسنة 2009"، فرنسا: قسم الطباعة والنشر (د.س.ن).

29- منظمة العمل العربية، "موجز التقرير العربي الاول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية" ،القاهرة :جويلية 2008 .

30- محمد عصفور سلمان، " الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني والاوروبي منها" ،مجلة ديالي، عدد 56.

31- شاران غريوال ،" ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي" ،مركز كارينجي شرق الأوسط، 24 فيفري 2016، ص 3.4.

32- خيري عبد الرزاق جاسم،"النظام السياسي التونسي بعد التغير"،المجلات الأكادمية العلمية العراقية، (د.س.ن)24 .

متحصل عليه من :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9479

33- محمد شفيق صرصار،" القانون- القانون الدستوري والمؤسسات السياسية"، تونس: الوزارة الأولى، المدرسة الوطنية للإدارة، 2007 .

34- سهيل الحبيب، "الثورة على دولة الإستقلال وماهية التحوّل الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي التونسي المعاصر"، العدد 6 ،المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، دورية عمران، 17 ديسمبر 2013 .

http://en.calameo.com/read/001231435097 64e1f66b6?bkcode=001231435097 64e1f66b6

35- نيكولا بويار، "تونس بعد الثورة"، القدس العربي، مجموعة الازمات الدولية، 5 ماي 2011.

الموقع الاكتروني متحصل عليه من :

http://old.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/op-eds/pouillard-tunisias-way.html

36- خيري عبد الرزاق جاسم، " النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، (د.س.ن) .

متحصل عنه من الموقع الالكتروني :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9479

37- مصطى مهند ،"**المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية والإنسانية – لنظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الإجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالتا مصر وتونس**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،31مارس 2013 .

38- أسماء نويرة، "**صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس**"،معهد كرنجي للسلام الدولي ، 30 مارس 2011 .

متحصل عليه من طرف الموقع الإلكتروني :

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=43350

39- صافينار محمد أحمد ،"عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،(د.س.ن) .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http://acpss.ahram.org.eg/News.asp
x?Serial=55

40- عبد العلي حامي الدين ،"الثورة الشعبية في تونس : مدى قابيلة النموذج للتعميم"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011.

41- " احتجاجات شعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (الجزء الرابع): الطريق أمام تونس"، مجموعة الازمات الدولية ، تونس، بروكسل: 28 افريل. العدد 106 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://old.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/middle%20east%20-%20north%20africa/north%20africa/tunisia/106-popular-protests-in-north-africa-an

42- أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق"،المركزالعربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، بناير 2014

المواقع الإلكترونية :

1- **الجمهورية التونسية**"،جريدة الوسط التونسية ، 08 - 04 - 2006.

متحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://www.turess.com/alwasat/34

2- " **معلومات عن الجمهورية التونسية** "، موقع اعلام، 18 فبراير 2014 .تم التحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://www.e3lm.com

3- **مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي**"، موقع المقاتل، (د.س.ن) .

متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/sec02.doc_cvt.htm

4- "**الحبيب بورقيبة**"،الجزيرة.نت، الأربعاء 17-9-2014.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

5- **التجمع الدستوري الديمقراطي**"،الجزيرة.نت ، 15-1-2011.

متحصل من الموقع الإلكتروني :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/15

6- عماد بن سعيد، " **الأحزاب السياسية في تونس** "، فرانس24، 20-1-2011.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://www.france24.com/ar/20110118-tunisia-political-parties-rcd-nahddha-tajdid

7- " **الأحزاب السياسية في تونس** "،الجزيرة.نت، 2011/01/17 .

متحصل عليه من :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/17/

8- AngeliqueChrisafis، " الانتخابات التونسية - دليل الأحزاب" صحفية الجارديان البريطانية، 20 أكتوبر 2011 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

الالكتروني https://www.theguardian.com/world/2011/oct/20/tunisian-elections-2011-tunisia2

9-فتحي قارة بيبان،" نقد النظام الحزبي"،**جريدة الصباح التونسية**،13-2-2013.

http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=555

10 – رحمة الشارني، "**النتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي**"، شبكة الحوار نت الإعلامية، 14-11-2012.

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=22972

11 – عزام محجوب، "**الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتهاعلى تونس**"، تورس ، 3-4-2010 .

متحصل عليه من :

http://www.turess.com/echaab/10678

12 – لطفي حيدوري،"**انعكاسات الازمة المالية العالمية في تونس**"،الحدث السياسي التونسي، 30 أكتوبر 2008 .

http://mouaadh.over-blog.com/article-24308959.html

13- فهد متولي،"**المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي**"،الشرق الأوسط ،31 ديسمبر 2015.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://fekr-online.com/index.php/article/

14 – كريستوف هاسيلباخ وعماد م. غانم،" **الاتحاد الأوروبي ينتقد سياساته تجاه ثورة الياسمين**"، دوتش ويل ،9-2-2011 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://www.dw.com/ar/-14830141

15 – نيكولا بويار، "**تونس بعد الثورة**"، القدس العربي، مجموعة الازمات الدولية، 5 ماي 2011.

الموقع الاكتروني متحصل عليه من :

http://old.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/op-eds/pouillard-tunisias-way.html

16 – أسماء نويرة، "**صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس**"،معهد كرنجي للسلام الدولي ، 30 مارس 2011 .
متحصل عليه من طرف الموقع الإلكتروني :
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=43350

17 – "**المجلس الوطني التأسيسي في تونس**" ، الجزيرة.نت ، الدوحة: 17-9-2013 .
متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/17

17- منذر بالضياني،" المجلس الوطني التونسي يصادق على الدستور بالأغلبية"، العربية، 17 جانفي 2014.

18- منذر بالضياني،" المجلس الوطني التونسي يصادق على الدستور بالأغلبية"، العربية، 17 جانفي 2014.
متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/html

19 – المجلس الوطني التأسيسي يصدق على دستور تونس الجديد" ، bbc عربي ، جانفي 2014.
متحصل عليه منالموقع الإلكتروني :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140126_tunisia_new_government

20- "**مرشحو الرئاسة التونسية في انتخابات 2014** " ، الجزيرة.نت، 2014/11/12.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/11/17

20- يسرى وتّاس، **" تونس بعد 5 سنوات على الثورة.. المكاسب والعقبات "** ،وكالة الأناضول ،13-1-2016 .

21- حسنين توفيق إبراهيم، "**الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013 .
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

22- خالد رحموني، "**الإصلاح الديمقراطي بالمغرب: بين إجهاض الفرص و تناقض الخطاب**"، حزب العدالة والتنمية .
http://www.pjd.ma/node/11748

23- معلومات عن الجمهورية التونسية "، موقع اعلام، 18 فبراير 2014 .تم التحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : http://www.e3lm.com/

ت- بالإنجليزية :

1-.tunisia, The World Factbook, central intelligence agency, AUGUST 16, 2016:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html

2-michaelmeyer-resende and paulo'grady, "what'snext for tunisia?", the newyorktimes , jan. 26, 2011 :
http://www.nytimes.com/2011/01/27/opinion/27iht-edmeyer27.html?_r=0

الفهرس:

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم 1	الإختلاف بين مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم الأخرى و العلاقة المتمثلة بينهم	23
جدول رقم 2	الأحزاب السياسية المرخص لها في تونس	65

فهرس الرسوم والأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل 1	خريطة تونس	46
شكل 2	تطور نسبة البطالة في تونس حسب الجنس	**75**
شكل 3	رسم توضيحي لبعض الأرقام والحقائق لتونس بعد خمس سنوات من تغيير النظام	**88**

الموضوع	الصفحة
أية من القرأن الكريم	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي:	**14**
المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي .	**14**
المطلب الثاني : المفاهيم المقاربة للتحول الديمقراطي .	**21**
المبحث الثاني: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي :	**24**
المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي.	**24**
المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي.	**29**
المبحث الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:	**32**
المطلب الأول: نمط التحول من أعلى transformation.	**32**
المطلب الثاني: نمط التحول الإحلالي (الانتقال عن طريق التفاوض والتوافق بين النخب).	**33**
المطلب الثالث: نمط التحول نتيجة الضغوط الشعبية (التحول من أسفل).	**34**
المطلب الرابع: نمط التحول نتيجة التدخل الأجنبي.	**35**
المبحث الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:	**37**
المطلب الأول: المدخل التحديثي .	**37**
المطلب الثاني: المدخل الانتقالي .	**39**
المطلب الثالث: المدخل البنيوي .	**40**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني: عملية التحول الديمقراطي في تونس :	
المبحث الأول: تونس مدخل جيوبولتيكي:	**44**

المطلب الأول: جغرافيا تونس .	**44**
المطلب الثاني: السكان في تونس .	**47**
المطلب الثالث: تاريخ تونس السياسي .	**51**
المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي في عهد بن علي:	**57**
المطلب الأول: المؤسسات السياسية الرسمية	**58**
المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية .	**62**
المطلب الثالث: النظام الحزبي والانتخابي	**67**
المبحث الثالث: بيئة التحول الديمقراطي في تونس	**70**
المطلب الأول: البيئة الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس	**70**
المطلب الثاني: البيئة الخارجية للتحول الديمقراطي .	**77**
المبحث الرابع : واقع ومستقبل التجربة التونسية للتحول الديمقراطي :	**82**
المطلب الاول: واقع عملية التحول الديمقراطي في تونس .	**82**
المطلب الثاني : مستقبل التحول الديمقراطي في تونس.	**89**
الخاتمة	**94**
قائمة المصادر والمراجع	**98**
الفهرس	